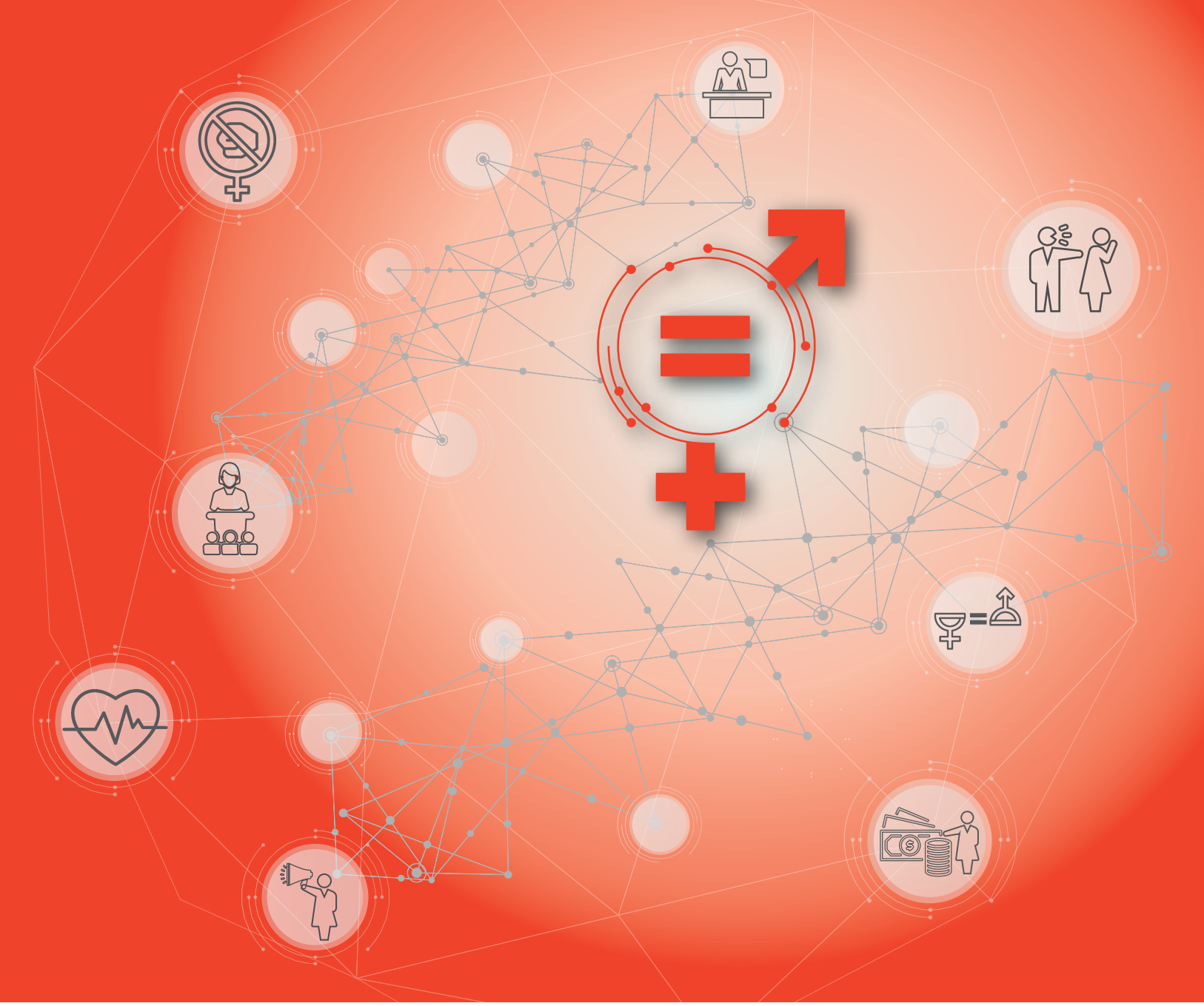

آفاق تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/ECW/2019/3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

آفاق تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

©2019 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور: iStock.com ©

شكر وتقدير

أعدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدراسة في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية، ورفع مستوى الوعي في البلدان العربية حول أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 5 منها الذي يتّصل بالمساواة بين الجنسين.

وقد أَعَدَّت هذه الدراسة السيدة روبا عرجا والسيدة سكينة النّصراوي من مركز المرأة في الإسكوا، تحت الإشراف العام للسيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا. وهي تستند إلى مُسَوَّدة أوّلية أعدّتها السيدة صوفيا هواير، كبيرة باحثي تعميم مراعاة مفهوم المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي في برنامج تغيُّر المناخ والزراعة والأمن الغذائي، وفي الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، والمديرة التنفيذية السابقة لمنظمة المرأة العالمية للعلوم والتكنولوجيا (WISAT). كذلك أفادت الدراسة من التعليقات القيّمة والبنّاءة التي قدّمها المشاركون والمشاركات في اجتماع فريق الخبراء الذي عُقِدَ في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وتتقدّم المؤلفات بالشكر من الزملاء والزميلات في الإسكوا: السيدة نيبال إدلبي، من شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، والسيدة كريمة القرّي، من وحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والسيّد نيرانجان سارانغي، من شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي، بالإضافة إلى السيدة ميسون إبراهيم، رئيسة منتدى الثورة الصناعية الرابعة في فلسطين 2019، وعضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للابتكار والتميُّز في دولة فلسطين، على مراجعاتهم المفصّلة والبنّاءة.

ملخص تنفيذي

ليست المساواة بين الجنسين حقاً من حقوق الإنسان يشكّل الأساس لمجتمع عادل فحسب، بل تُعدّ أيضاً شرطاً جوهرياً للتنمية المستدامة. ويوفّر التحوّل الرقميّ فرصاً جديدة لتعزيز الجهود الزامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتُعد تكنولوجيات التمكين، ولا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيلة أساسية لتنفيذ الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وكذلك لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأكملها. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق قفزات نوعية في مجال تمكين المرأة والمساعدة في سدّ الفجوات ذات الأبعاد المتعددة على مستوى المساواة بين الجنسين، من خلال دعم النساء لزيادة دخولهنّ والوصول إلى المزيد من فرص العمل والخدمات والمعرفة والتدريب، على سبيل المثال لا الحصر.

تشهد المنطقة العربية جهوداً تنموية ملحوظة مع تزايد الإلتزام بتحقيق خطة 2030 الطموحة. ومع ذلك، تتّسم وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذه المنطقة بالتباطؤ. علماً أن تمكين المرأة يمثّل عملية تغيير متعددة الأبعاد ومتعلقة بإطار محدد، توفّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً هامّة قد تسرّع هذه الوتيرة البطيئة، وتوجّه البوصلة نحو تطبيق الهدف 5. وينبغي على المنطقة العربية اغتنام هذه الفرص لتعزيز التنمية المستدامة.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتسريع تحقيق الغايات الـ 6 للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، ومساعدة الحكومات والأطراف المعنية الرئيسيّين في جهودهم لتحقيق هذا الغرض. وتناقش الدراسة، التي تتمحور حول مفهوم تمكين المرأة، الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما يتعلّق بتعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، والمخاطر المحتملة الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيات بطريقة غير سليمة، والتدابير اللازمة للتغلب عليها. كذلك تنظر هذه الدراسة إلى فكرة التمكين بوصفها عملية تغيير تكتسب من خلالها النساء والفتيات القدرة على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية لم يكن بوسعهنّ اتخاذها في ما مضى. وتتضمن القدرة على ممارسة الاختيار ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي الموارد، والقدرة على الاختيار، والإنجازات.

من خلال تحليل مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة المُطبّقة في المنطقة العربية وفي بلدان نامية تتشابه في سياقاتها مع المنطقة العربية، تبيّن الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُسهّل وصول النساء والفتيات إلى الموارد ويعزّزه عن طريق الإلتفاف على العقبات التي تفرضها معايير وأنماط التمييز بين الجنسين أو تغييرها. وتشمل هذه الموارد، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية والموارد المالية والأنشطة المدرة للدخل التي تؤدي إلى التمكين الاقتصادي، فضلاً عن الخدمات الصحية والتعليمية. كذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح الوصول إلى مبادرات بناء القدرات التي تؤدي إلى اكتساب المهارات الجديدة اللازمة لعالم اليوم الرقمي. ويوفّر الوصول إلى هذه الموارد الشروط المسبقة المطلوبة لزيادة قدرة النساء والفتيات على اتخاذ الخيارات من خلال توفير خيارات بديلة والاستفادة منها.

إن الموارد المتاحة والقدرة على الاختيار التي يتم اكتسابها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من قدرات النساء على تحقيق أهدافهن، وتقلّص العقبات التي تثيرها التحيُّزات المتأصّلة والمعايير الاجتماعية والقوالب النمطية. وفي المقابل، يلاحظ التحليل أيضاً أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يعزز القواعد والأنماط الحاليّة القائمة على التمييز بين الجنسين، كما يمكن أن يساعد على إدامة أشكال العنف الحالية وخلق أشكال جديدة من العنف. ويمكن لسياسة صحيحة، تتخذ تحديداً شكل إجراءات منسقة ومتكاملة، أن تعكس هذه الاتجاهات وتصوغ مسار تنمية أكثر شمولاً يؤدي إلى المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك زيادة الوعي بهذا الشأن ومعالجة قوالب وأنماط التمييز بين الجنسين، بالتوازي مع تمكين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكثر تطوّراً وأماناً وبأسعار معقولة أكثر، وتعزيز التعاون القويّ بين الجهات المعنية لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الفتيات والنساء مشاركة تامّة في العالم الرقمي.

وتسلّط هذه الدراسة الضوء على الحاجة إلى قيام الحكومات والجهات المعنيّة بإدراج نُهُج تغيير النظرة إلى المساواة بين الجنسين في البرامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدماج فرص التحوّل التي تقدّمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

وتوصي أيضاً بتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية في المنطقة العربية من حيث التكلفة، وتعزيز الوصول الشامل للجنسين إلى هذه التكنولوجيات، مع التركيز بشكل خاص على مواءمة السياسات العامة مع المبادرات التي تنطلق من القاعدة إلى القمة، والتي تشمل الجمعيات المحلية والمجتمع المدني. كما تنصح بالتغلب على العقبات المعيارية وزيادة السلامة عبر الإنترنت للنساء والفتيات في المنطقة العربية، من خلال التصدّي للعوامل التي تمنع النساء والفتيات من المشاركة المتساوية مع الرجال في التحوّل الرقميّ والاستفادة من الفرص التي يوفّرها هذا التحوّل. وتتمثّل النقطة الأخيرة، التي هي ذات أهميّة كبيرة، في أنّ هذه الدراسة تسلط الضوء على الحاجة إلى بناء بيئة محفِّزة ومواتية للنهوض بتمكين المرأة في المنطقة العربيّة، مع التركيز على معالجة معايير النوع الاجتماعي وهياكل السلطة التي تشكّل عقبات أمام تمكين المرأة، والتي تحدّ من خياراتها.

وتوفّر هذه الدراسة الأساس لتوسيع نطاق الجهود الإقليمية الرامية إلى سدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتسخير الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية. ومن شأن التقاعس عن اتّخاذ الإجراءات اللازمة أن يضيّع على المنطقة فرصاً لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق نمو مستدام وشامل.

المحتويات

شكر وتقدير iii
ملخص تنفيذي v
مقدمة 1

1. خطة عام 2030 - فرصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في المنطقة العربية 7
ألف. وضع المرأة في المنطقة العربية 9
باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تطبيق للتعجيل بالنهوض بالمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 10
جيم. الأطر والتفويضات الدولية ذات الصلة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المساواة بين الجنسين 12
دال. الاتجاهات الإقليمية المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين لجهة توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 14

2. التمييز القائم على أساس نوع الجنس ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 21
ألف. الهدف 5 – الغاية 5-1: نظرة عامة إقليمية 23
باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لتحدي معايير وأنماط التمييز بين الجنسين 24
جيم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة للتأثير على أنماط صنع القرار وتوزيع الموارد داخل الأسرة 26
دال. الحدّ من مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التمييز ضد المرأة 27

3. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات 31
ألف. الهدف 5 – الغايتان 5-2 و5-3: نظرة عامة إقليمية 34
باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات 36
جيم. الحدّ من مخاطر تيسير أشكال العنف الراهنة ضد المرأة وإنتاج أشكال جديدة 40

4. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة 45
ألف. الهدف 5 – الغاية 5-4: نظرة عامة إقليميّة 49
باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لإشراك المرأة في الأنشطة المُدِرّة للدخل وأنشطة ريادة المشاريع 51
جيم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية 54
دال. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لتعزيز الوصول إلى المعلومات 55
هاء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة للتخفيف من وطأة ظروف العمل الصعبة 56

5. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة 59
ألف. الهدف 5 – الغاية 5-5: نظرة عامة إقليمية 62
باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لدعم المرأة في ميدان السياسة وصنع القرار 63
جيم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة 65
دال. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة تتيح للحكومات تحسين الخدمات المقدمة للنساء والفتيات 66

6. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية 69
ألف. الهدف 5 – الغاية 5-6: نظرة عامة إقليمية 72
باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لزيادة الوصول إلى المعلومات الصحية 72

الخلاصات والتوصيات المتعلقة بالسياسات 77
المراجع 85
الحواشي 99

قائمة الأشكال

الشكل 1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والغايات الـ 6 للهدف 5 2
الشكل 2. إطار التمكين المَكيَّف وفقاً للإطار الذي وضعته الباحثة نائلة كبير 4
الشكل 3. معدلات تغلغل الإنترنت للرجال والنساء لعام 2017 17
الشكل 4. الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق باستخدام الإنترنت لعامَي 2013 و2017 17
الشكل 5. الفجوة بين الجنسين في ما يتعلّق بامتلاك الأجهزة المحمولة (عام 2017 مقابل عام 2018) 19
الشكل 6. الفجوات بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على المستوى الإقليمي 48
الشكل 7. الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوّة العاملة على المستوى الإقليمي 50

قائمة الأطر

الإطار 1. دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرأة لمواجهة الصراعات المسلّحة 37
الإطار 2. فرصتي في البحرين (Forsati for Her): مشروع يهدف إلى تمكين النساء إجتماعياً واقتصادياً 53
الإطار 3. مراكز المعلومات النسائية في الهند 67

مقدمة

خلفية

بينما تبذل المنطقة العربية جهوداً ملحوظة لتعزيز التنمية وتحقيق الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد اتّسم التقدّم في هذا المجال بالتباطؤ والتشرذم. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التحديات الجوهرية في البيئة العالمية والظروف الصعبة الخاصة بالمنطقة العربية.

إن التحسينات المُوثّقة في مؤشر التنمية البشرية بين عامي 1980 و2010، والتي تحقّقت بشكل أساسي بفضل مكاسب التعليم والصحة[1]، لم تترافق مع حدوث آثار إيجابية مماثلة في مجالات تنموية أخرى. وفي الحقيقة، لم تنجح المنطقة العربية على مدى العقود الثلاثة الماضية، في تسخير ثروتها بطريقة تؤدّي إلى تحسين رفاه الإنسان في بلدانها[2]. كذلك، ورغم التحسّن الكبير الذي طرأ على وضع النساء والفتيات منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (BPfA) عام 1995، فإن عدم المساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً مستمراً وأولوية لا يزال يتعين على المنطقة العربية معالجتها[3].

من خلال وضع المساواة بين الجنسين في صلب عملية التنمية المستدامة كموضوع متضمن في عدة قطاعات، ومبدأ معزِّز ومحرّك أساسي، تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى توفير فرصة لتحقيق إمكانات جميع النساء والفتيات وتعزيز حقوقهن في السياق العام للتنمية. وبالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والتقدّم في السياسات التي طغت في مسار المساواة بين الجنسين منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، تطرح خطة عام 2030 التكنولوجيا، وتحديداً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها إحدى الوسائل لتحقيق الهدف 5 وكذلك لكامل خطة عام 2030. وبما أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفّر إمكانات غير مسبوقة لتمكين المرأة ودعم تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال توفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والتدريب الذي يعزز المهارات والوصول إلى الأسواق ودعم مبادرات الأعمال التجارية الصغيرة وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، فهي تُعدُّ وسيلة لتنفيذ هذا الهدف[4].

الغرض من الدراسة ومنهجيّتها

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتحقيق الغايات الـ 6 للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتّصل بالمساواة بين الجنسين (الشكل 1). وبينما تشتمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتعريفها الواسع، على مختلف المنتجات والأدوات التي تُستخدم لتخزين المعلومات الإلكترونية بشكل رقمي، أو استرجاعها، أو التحكُّم بها، أو نقلها، أو استقبالها، بما فيها الحواسيب الشخصية، والتلفزيون الرقمي، والهواتف الخلويّة، والبريد الإلكتروني، والإذاعة وغيرها[5]، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفرص المحتملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، وكذلك على التهديدات الرئيسية المحتملة التي تفاقمت باستخدام هذه التكنولوجيا. كما تقدّم هذه الدراسة، متى أمكن ذلك، تدابير ذات صلة للتغلب على تلك التهديدات.

ومن خلال السّعي إلى تحقيق هذا الهدف، تتّبع الدراسة الحاليّة نهجاً قائماً على الأهداف في ما يتعلق بالفرص المتاحة لتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. ومن خلال استكشاف كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تمثّل وسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين، تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة الحكومات والأطراف المعنيين على تعزيز تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وتعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين التي وردت في إعلان ومنهاج عمل بيجين (BPfA). كما تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في تعزيز قدرة مختلف الأطراف المعنية في المنطقة على تحقيق الهدف الرئيسي من بين أهداف التنمية المستدامة، الذي يتمثّل في "إشراك الجميع وعدم إغفال أي أحد".

الشكل 1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والغايات الـ 6 للهدف 5

وتُعدّ هذه الدراسة ملائمة تماماً للمنطقة العربية، كما أنها تأتي في وقتها المناسب، إذ إن معظم البلدان العربية التي انخرطت في عمليات تكييف وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تشدّد على حاجتها إلى معرفة كيفيّة تسريع الجهود لاستخدام أحد الوسائل الرئيسية لتنفيذ الهدف 5، والحصول على الدعم العملي في هذا المضمار. وينبع التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل تمكين المرأة، من الزخم الذي اكتسبته هذه القضية على الصعيد العالمي، وفي المنطقة العربية، من الحاجة إلى إبراز كيفية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المساواة بين الجنسين كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المنهجية

استندت هذه الدراسة إلى مراجعة شاملة للمستندات والأدبيات المتاحة في ما يتعلّق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالاعتماد على تحليل نقدي للممارسات الجيدة الحالية التي يتم تطبيقها في المنطقة العربية وفي البلدان النامية التي يمكن مقارنة سياقاتها بسياقات البلدان العربية، تقدّم هذه الدراسة مبادرات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تعزّز المساواة بين الجنسين في الدول العربية. لقد استفادت هذه الدراسة من اجتماع فريق الخبراء الذي ناقش مسوّدة الدراسة، والذي شارك فيه خبراء إقليميون ودوليون من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك في مجال المساواة بين الجنسين، الذين ساعدوا على سد الثغرات التحليلية وتعزيز الحجج في هذه الدراسة.

تتألّف الدراسة من ستة فصول. ويسعى الفصل الأول إلى استكشاف وضع المرأة في المنطقة العربية والاتجاهات الإقليمية ذات الصلة بالمرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويسلّط الضوء على كيفيّة توفير خطة عام 2030 لفرصة لِتحقيق المساواة بين الجنسين للجميع، وتقديمها الأطر والتفويضات الدولية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتناول الفصول من الثاني إلى السادس كلّ غاية من الغايات الـ 6 للهدف 5 بمفردها، حيث تركّز على التمييز بين الجنسين، والعنف ضد النساء والفتيات، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، ومشاركة المرأة في صنع القرار والحياة العامة، ووصول المرأة إلى الخدمات الصحية. ويركّز الفصل الثالث على الغايتين 5-2 بشأن العنف ضد المرأة و5-3 بشأن الممارسات الضارة ذات الصلة، بالنظر إلى أوجه التشابه في التحليل بينهما والنُّهُج المُتَّبعة لمعالجة هاتين الغايتين.

وتبدأ الفصول من الثاني إلى السادس جميعها بتقديم نظرة عامة إقليمية عن وضع الغاية ذات الصلة، لتنتقل بعدئذ إلى تقديم تحليل للفرص المتاحة لتحقيق الغاية المعنية. وعند الاقتضاء، يعرض كل فصل من هذه الفصول للتهديدات المحتملة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويلقي الضوء على التداعيات السلبية التي قد تنجم عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة غير سليمة. وفي المقابل، إذا تم استخدامها بشكل سليم، يفوق التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظيره السلبي، ويتيح للنساء والفتيات القدرة على الاختيار لاستخدامها كيفما ومتى يشئن.

وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات الرامية إلى إعلام ومساندة عملية وضع السياسات والاستراتيجيات الموجّهة إلى حكومات الدول الأعضاء والأطراف المعنيين بشأن كيفية إعادة توجيه الجهود المؤسسية لتعظيم الأثر المحتمل للتكنولوجيا، وتحديداً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في المنطقة العربية.

الإطار المفاهيمي

تتّبع الدراسة نهجاً قائماً على الحقوق، وموجّهاً نحو إعمال حقوق النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الرّجال والنّساء، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. وهي تعتمد على مبدأ أساسي مفادُه أن للنساء الحق في العيش في مجتمع خالٍ من التمييز؛ ومن العنف الذي يمارس ضدّهنّ؛ وأن لهن الحقّ في التمتُّع بأعلى مستويات الصحة والتعليم التي يمكن بلوغها؛ وفي أن يتمكّنن من المشاركة الكاملة على نحو متساوٍ مع الرّجال في الاقتصاد وفي صنع القرار والحياة العامة.

تعتمد هذه الدراسة على إطار التمكين الذي وضعته السيدة نائلة كبير[6]، التي تنظر إلى التمكين بوصفه عملية تغيير. ويهدف الإطار المذكور إلى ربط مفهوم التمكين بالعمليات التي يمكن من خلالها لأولئك اللواتي حُرِمن من القدرة على اتخاذ خيارات استراتيجية في الحياة أن يكتسبن مثل تلك القدرة. وتشمل القدرة على ممارسة الاختيار ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي: (1) الموارد، التي تعتبر الوسيلة التي تمارس من خلالها القدرة على الاختيار، والتي يشتمل تعريفها الواسع على الوصول إلى الموارد الماديّة والبشريّة والاجتماعيّة والمطالبات المستقبلية بالحصول على هذه الموارد؛ (2) القدرة على الاختيار، أو السلطة التي يتم من خلالها اتخاذ الخيارات وتنفيذها، بما في ذلك عمليات صنع القرار، وغيرها من التجليات، بما فيها التفاوض والخداع والتحكّم. كذلك تؤدي القدرة على الاختيار إلى تحدّي السلطة نتيجة لممارسة المرء لقدرته على الاختيار، كما تنطوي على تحديات لتوزيع الموارد بوصفها جانباً يتكامل مع علاقات السلطة[7]. وأخيراً، (3) الإنجازات التي يمكن ربطها بالنتائج النهائية للقدرة على الاختيار، والتي يُشار اليها أيضاً على أنها محصّلات الرفاه. وهذه الأبعاد الثلاثة للتمكين غير قابلة للتجزئة عندما يتعلق الأمر بتحليل تمكين المرأة. ويُجسّد الشكل 2 مفهوم التمكين وعلاقته بالأبعاد الثلاثة المترابطة لممارسة الاختيار، كما يشير إلى أن الموارد والتمكين تصنع قدرات الأشخاص وتوفّر لهم إمكانية عيش الحياة التي يريدونها. وتشير الإنجازات إلى مدى النجاح في تحقيق هذه الإمكانية.

الشكل 2. إطار التمكين المُكيَّف وفقاً للإطار الذي وضعته الباحثة نائلة كبير

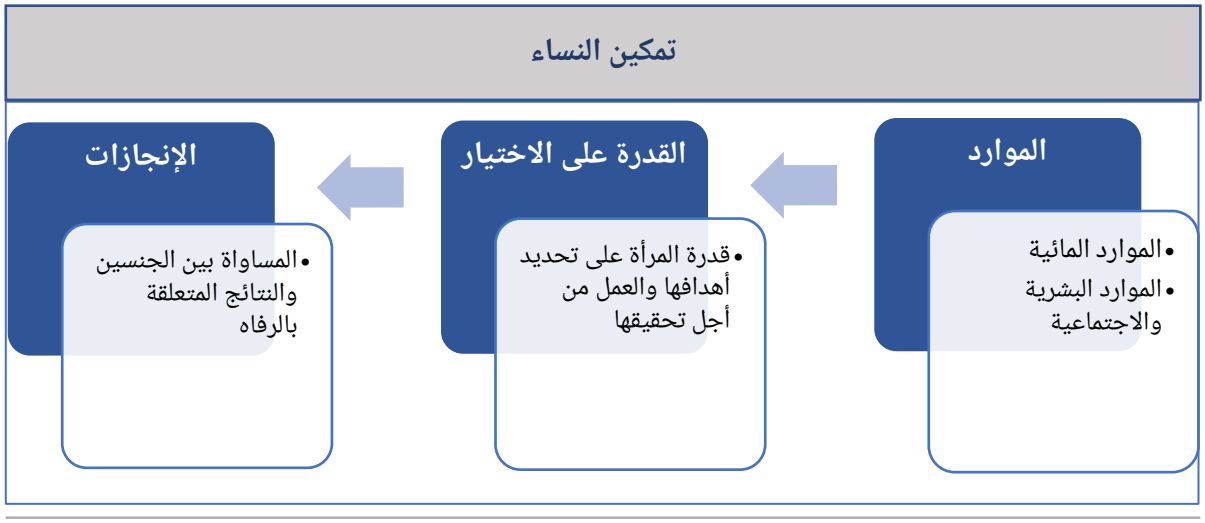

في سياق هذه الدراسة، واستناداً إلى إطار التمكين آنف الذكر، تُعَدّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موارِد تهدف إلى تيسير الوصول إلى موارد أخرى، بما فيها المعلومات والشؤون المالية والخدمات الحكومية. إنّ الوصول إلى هذه الموارد والقدرة على استخدامها يُعدّان من العوامل الرئيسية التي تؤدّي إلى تعزيز تمكين النساء والمساهمة في دعم إنجازاتهنّ. وفي السياق العربي، تؤثر علاقات القوة والهياكل المؤسسية والمعايير القائمة المتعلقة بالجنسين على الوصول إلى الموارد، ما يؤثر بدوره على قدرة النساء على الاختيار. ومن الجدير بالذكر على هذا المستوى أن المرأة قد تُحرم من الوصول إلى موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياقات محددة بسبب المعايير المتعلقة بالجنسين والمعايير الاجتماعية الراسخة. ومع ذلك، تركّز الدراسة على التوفير المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفترض جدلاً أنها متاحة للنساء.

وفي سبيل تعظيم فائدة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعجيل بتحقيق الهدف 5 والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة، يستخدم التحليل أطراً تمكينيّة قائمة على الحقوق، مع مراعاة أربعة اعتبارات رئيسية وهي:

النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها مورداً لتمكين جميع النساء والفتيات: إنّ وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامهن لهذه التكنولوجيا، لا يؤدي بصورة منهجية في حد ذاته إلى التمكين أو المساواة بين الجنسين. ولن يحدث التمكين إلا إذا كانت المرأة قادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الذي تريده وبالكيفية التي تناسبها، لأغراضها الخاصّة المحددة، وعندما تكون قادرة على التغلّب على التهديدات المحتملة التي تطرحها هذه التكنولوجيا. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدّي إلى التمكين عندما يسهم في تحسين حياة وخيارات النساء والرجال على حد سواء، ويزيد مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وقد يكون لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آثار سلبيّة، ذلك أنّه إذا لم يتمّ مراجعة الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تستخدم فيها، فَقَد تُفضي إلى إعادة إنتاج علاقات السلطة القائمة على أساس الجنس وتعزيزها.

أمّا إذا تم وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق يراعي الفوارق بين الجنسين، حيث تكون النساء والفتيات في مأمن من التحرش والاستغلال، وحيث يمكنهن التعبير عن أنفسهن دون أيّة قيود، وإذا تمتّعت النساء والفتيات بالقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كيفما وأنّى احتَجْن إلى استخدامها، يمكن عندئذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تشكّل مورد تمكين. وبالمثل، فإن المعايير المتعلقة بالجنسين في المنطقة العربيّة تعكس عناصر المجتمع الأبوي الذي يلعب فيه الرجال والنساء أدواراً مختلفة حسب نوع الجنس. إن دور النّساء في المجال الخاص – أي داخل منازلهن وعائلاتهن – يحظى بتقدير كبير، وفي المقابل، فإن دور الرجل هو معيل لأسرته وصانع للقرار في المجال العام[8]. وتنعكس هذه المعايير أيضاً في الأطر المؤسسية التي لا تزال تمارس التمييز ضد المرأة. وتبعاً لذلك، ينبغي أن يتمحور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفوائدها حول نَهج التمكين آنف الذكر، أو حول تعزيز قدرة المرأة على الاختيار بطريقة مستقلة، والوصول إلى الموارد والاستفادة من فرص الإنجاز الناجمة عن ذلك.

ضرورة سد الفجوة الرقمية بين الجنسين: إن الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها مورداً يهدف إلى تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية تتوقّف على افتراض أنّ الفجوة الرقمية بين الجنسين، المتعلّقة تحديداً بمحو الأمية الرقمية، وتأمين المساواة في الوصول اليها واستخدامها، قد تمّت معالجتها.

اعتماد مقاربة شاملة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: هناك ترابط وثيق بين قضايا المساواة بين الجنسين وقضايا تمكين المرأة. كذلك فإن هذه القضايا ترتبط بشكل وثيق بجميع أبعاد التنمية المستدامة، بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ولذلك، فإن معالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتطلب اعتماد نَهجٍ شامل يعكس تعقّد قضايا التنمية المتصلة بالنوع الاجتماعي وترابطها، وبالموازاة يُمكّن عملية التعميم المنهجي لمنظور المساواة بين الجنسين في جميع أبعاد التنمية المستدامة، ويبني عليها. وسيؤدي ذلك إلى خلق بيئة مواتية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين.

إن خطة عام 2030 تعكس هذا النَهج الشامل ثنائي المسار من خلال تكريس هدف محدد، وهو الهدف 5، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ناهيك عن إدماج المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الأخرى. ويعكس الهدف 5 وغاياته الـ 6 الطبيعة المتعددة الأوجه للمساواة بين الجنسين، بما أنه (1) يضمن إبراز الروابط المتداخلة بين عدة أبعاد للتنمية المستدامة وتعزيزها أثناء التنفيذ؛ (2) يضمن الجمع بين الجهود المبذولة على عدة جبهات وتوجيهها نحو الهدف النهائي المتمثل في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بدلاً من السعي لتحقيق أهداف منفردة، بما في ذلك التركيز بشكل حصري على الوصول إلى أسواق العمل، والحدّ من الفقر، وما إلى ذلك؛ و(3) يضمن أن خطة عام 2030 تشمل جميع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي لم يتم تغطيتها في الأهداف الـ 16 الأخرى، بما فيها مكافحة العنف ضد المرأة، وهو شرط أساسي لأيّ تمكين.

وتتمحور الدراسة الحالية حول الغايات الـ 6 للهدف 5، وهي تتّبع نهجاً شاملاً يربط المساواة بين الجنسين بأبعاد التنمية المستدامة. ومن شأن اتّباع مثل هذا النَهج أن يخلق بعض التحدّيات ذات الصلة بتصنيف وتنظيم مختلف المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، نظراً إلى أنّه يمكن لمبادرة واحدة أن تخدم أغراضاً متعددة: فعلى سبيل المثال، إن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تعليم المرأة يُعدُّ سبيلاً لتسهيل الاندماج والمشاركة في سوق العمل، كما يمكن النظر إليه أيضاً على أنّه طريقةً لتعزيز المشاركة السياسية. لذلك، ونظراً للترابط بين المجالات المختلفة التي تحددها الغايات الـ 6 التابعة للهدف 5، فإن العديد من المبادرات والممارسات التي تتناولها الدراسة يمكن أن تخدم أغراض غاية واحدة أو أكثر. إنّ مطابقة المبادرات مع الغايات تتم بحسب مدى الأهمية المباشرة للغاية بالنسبة للمبادرة.

النساء العربيّات كمجموعة غير متجانسة من الأشخاص: إن النَهج الشامل لمعالجة المساواة بين الجنسين يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية، حيث تتقاطع عدم المساواة المستمرة بين الجنسين مع أوجه اللامساواة الأخرى المتصلة بالهوية وبالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إنّ المعايير المجتمعية المتعلقة بالجنسين وهياكل السلطة الأبوية التي تحدّ أيضاً من تحقيق المساواة بين الجنسين، تؤدي إلى مضاعفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقّدة التي تحدّد ملامح المنطقة العربية، بما فيها الصراعات المستمرّة وتنقّل الأشخاص، والحوكمة السيّئة، والعجز المؤسسي وعدم استقرار النمو الاقتصادي. إن التفاوتات الكبيرة بين البلدان العربية وداخلها تجعل من المستحيل اعتبار النساء مجموعة واحدة متجانسة. إنّ هذه الدراسة تقرّ بالاختلافات المذكورة، وتسعى إلى تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المساواة بين الجنسين، مع الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من التركيز على وضع الأمور في سياقها المناسب.

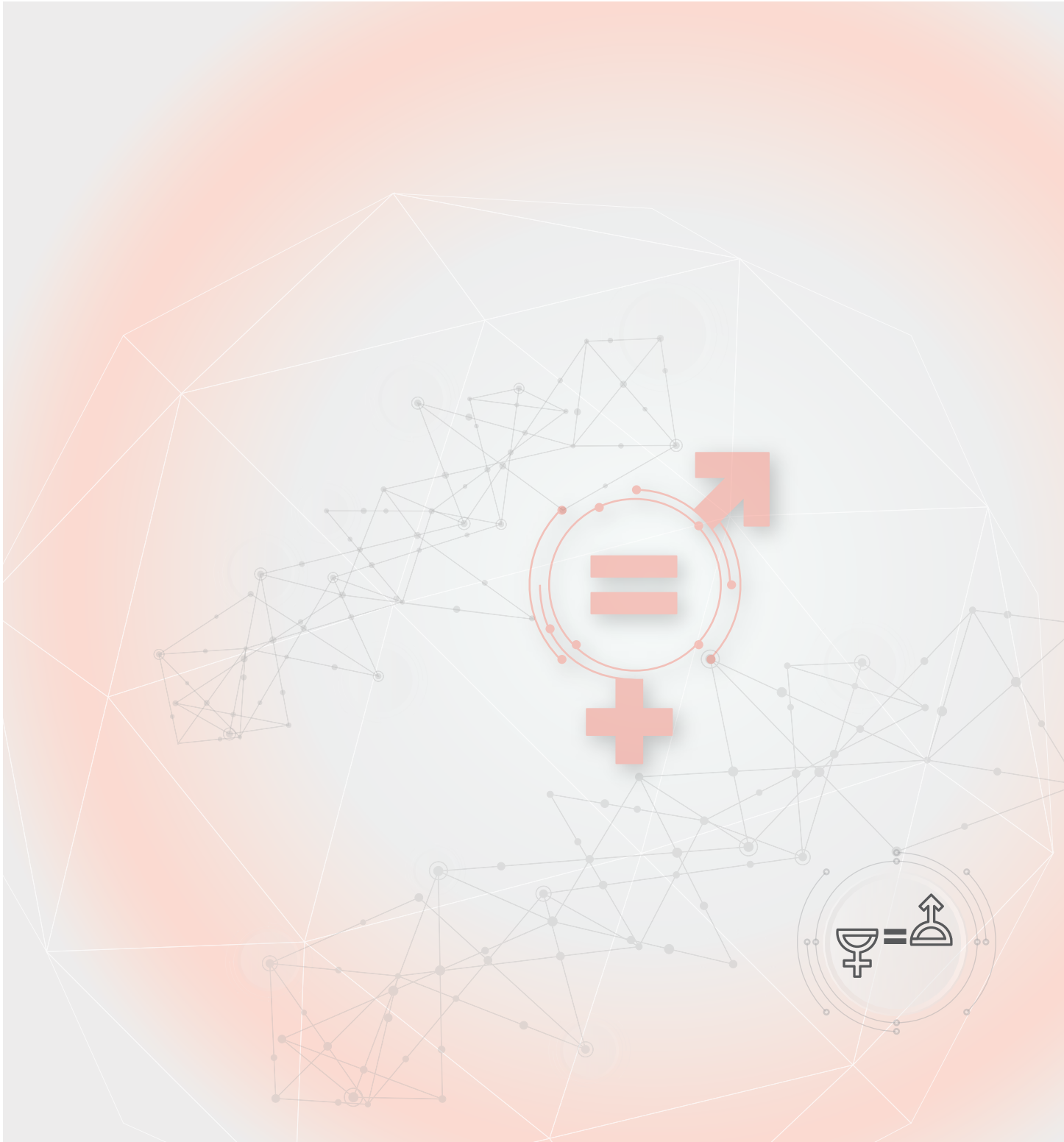

1. خطة عام 2030 - فرصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في المنطقة العربية

1. خطة عام 2030 - فرصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في المنطقة العربية

ألف. وضع المرأة في المنطقة العربية

منذ عام 1995، أسفرت الجهود التي بذلتها مختلف الجهات الفاعلة في البلدان العربية للنهوض بقضايا المرأة وحقوقها عن نتائج هامّة. تم إنشاء آليات نسائية وطنية، وتمّ كذلك، حيث دعت الحاجة، تعزيز الآليات المؤسسية التي تؤدي إلى النهوض بالمرأة بما يتوافق مع الأهداف والإجراءات الإستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين (BPfA). وتلعب هذه الآليات دوراً رائداً في نشر الوعي حول المساواة بين الجنسين، والدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية، وإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات الحكومية القِطاعية، وإسداء المشورة بشأن صياغة السياسات والاستراتيجيات وإصلاحها. وقد أدّت الإجراءات الحكومية في هذا المجال، التي اتّخذت شكل إصلاحات تشريعية وسياسية، وبرامج للنهوض بالمرأة، ومجموعة واسعة من الخدمات التي يتم توفيرها، إلى تحسينات رئيسية في وضع المرأة. كما دعا ناشطو ومنظمات المجتمع المدني إلى الدفاع عن حقوق المرأة، وشاركوا في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية. ومع ذلك، لم يَرْقَ هذا التقدم حتى الآن إلى مستوى التوقّعات أو إلى مستوى الالتزامات الدولية للبلدان العربية.

ولا بد من الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على مستوى المنطقة، وتوسيع نطاقها، لأن ترسانة التشريعات في جميع البلدان العربية لا تزال قاصرة عن اتّباع المبادئ الدولية ذات الصلة، ولا تزال تتضمّن عناصر تحمي التمييز بين الجنسين وتُديمه[9]. وفي حين أن دساتير العديد من البلدان العربية تنصّ على أنّ لجميع المواطنين حقوقاً متساوية، فإنّ ذلك لا يُترجم عادة إلى تشريعات وتدخلات في مجال السياسات. وفي معظم البلدان العربية، تظلّ التشريعات الوطنية، بما فيها قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل والقانون الجنائي، قاصرة عن التقيُّد بالتزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ غالباً ما تستند إلى علاقات السلطة الأبويّة، ما يخلق بيئة تميل نحو الحفاظ على التمييز بين الجنسين[10]. وبصفة عامة، فإنّ قوانين الأحوال الشخصية تمارس التمييز ضد المرأة في عدّة مجالات، بما فيها الزواج والطلاق وحضانة الأطفال. وتشتمل قوانين العمل الوطنية في العديد من البلدان العربية على بنودٍ تميّز أيضاً ضدّ المرأة وتؤثر على مشاركتها في القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك إلزامها بالتقاعد في سنّ مبكّرة، ومنحها إجازة أمومة غير مكتملة، وفرض قيود على شغلها لبعض المناصب.

وفي جميع الحالات، فإنّ الإصلاحات والتعديلات القانونية لا تكفي لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، إذ يستلزم تعزيز المساواة بين الجنسين إنشاء بيئة شاملة للجميع، بما في ذلك اعتماد أطر قانونيّة جامعة، وتمتين الهياكل والآليات المؤسسية لإنفاذ القوانين، ووضع السياسات ذات الصلة وتنفيذ الاستراتيجيات

والبرامج اللازمة لضمان توفير الخدمات المطلوبة ذات الصلة. ومن الواضح أن إيجاد بيئة شاملة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النّساء في المنطقة العربية لا يزال يُعدُّ هدفاً بعيد المنال، وهو ما يتجلى بوضوح من حالة المرأة في المنطقة العربية.

إنّ دور المرأة في المنطقة العربية لا يزال يُنظر إليه عموماً على أنه يرتبط ارتباطاً كبيراً ووثيقاً بالعائلة والأسرة. وتواجه النساء تحدّيات هائلة لدى وصولهنّ إلى سوق العمل أو مشاركتهنّ في العمليات السياسية أو في كلتا الحالتين مُجْتَمِعتين. وبحسب دراسة استقصائية أُجريت في أربعة بلدان عربيّة، فإنّ الرجال يميلون إلى "دعم الآراء غير المنصفة في معظم الأحيان عندما يتعلق الأمر بأدوار المرأة. [...] وغالباً ما تتبنّى النّساء هذه الآراء غير المنصفة عينها: فحوالي نصف النساء أو أكثر في البلدان الأربعة يؤيّدن الفكرة نفسها"[11].

ولم تترجم المكاسب التي تحققت على مستوى التحصيل العلمي للفتيات إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة، التي لا تزال متدنية للغاية في الدول العربية، ولا سيما في ما يتعلّق بشريحة الشابّات. ولا يتجاوز معدل المشاركة في القوى العاملة بالنسبة للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 عاماً، 52 في المائة في أي من البلدان العربية. وعلى المستوى الإقليمي، فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة بالنسبة للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 عاماً 11,9 في المائة عام 2017؛ و21,8 في المائة في دولة فلسطين عام 2018؛ و23,3 في المائة في المملكة العربية السعودية عام 2016؛ و30,9 في المائة في سلطنة عُمان عام 2016؛ و45,2 في المائة في البحرين عام 2015؛ و51,6 في المائة في الكويت عام 2016.

ينتشر العنف ضد المرأة على نطاق واسع في المنطقة العربية، حيث تتعرّض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء متزوّجات في المنطقة العربية للعنف البدني أو الجنسي[12]، كما أن ختان الإناث وزواج الأطفال لا يزالان يُعدَّان مشكلتين خطيرتين في عدّة بلدان. وتؤدي الصراعات إلى المزيد من تفاقم انتشار العنف ضد المرأة، نظراً لأن العنف ضد المرأة يُستخدم أيضاً كسلاح حرب.

ورغم إحراز تقدّم في معدّلات التمثيل السياسي للمرأة، فهذه المعدلات لا تزال متدنية مقارنة بالمتوسطات العالمية ذات الصلة بمختلف مستويات الحوكمة، سواء كانت وطنية أو محلية. وحتى الآن، استطاعت تونس لوحدها بلوغ هدف التمثيل السياسي للمرأة بنسبة 30 في المائة على الصعيد الوطني، وهي النّسبة التي أوصى بها إعلان ومنهاج عمل بيجين[13].

باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تطبيق للتعجيل بالنهوض بالمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمثّل خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة لمعالجة قضيّة عدم المساواة بين الجنسين، وتسخير إمكانات جميع النساء والفتيات، والنهوض بقضاياهن وحقوقهن. كذلك تمّ تسليط الضوء بوضوح على المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بوصفهما محرّكين للتنمية المستدامة يلعبان دوراً محفّزاً في تحقيق خطة عام 2030[14،15]. وتولي خطة عام 2030 أهمية كبيرة للمساواة بين الجنسين وتمكين النّساء والفتيات، باتباعها نهجاً مزدوج المسار، يُدمج مراعاة المساواة بين الجنسين في مختلف أهدافه، بالإضافة إلى تخصيصها الهدف 5 منها لتحقيق هذا الغرض. ويرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى وضع حدّ لجميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات أينما كنّ؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع

النساء والفتيات في المجالين العام والخاص؛ والقضاء على جميع الممارسات الضارة ذات الصلة، بما فيها زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ والاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها؛ وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع المستويات ذات الصلة بصنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ وضمان وصول الجميع إلى الصحّة الجنسيّة والإنجابية والحقوق الإنجابيّة.

وقد تم تحديد ثلاث وسائل تنفيذية لتعزيز تحقيق الهدف 5، وهي: إجراء إصلاحات لمنح المرأة فرصاً متكافئة للوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين الوطنية (الغاية 5-أ)؛ وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وتحديداً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الغاية 5-ب)؛ واعتماد وتعزيز السياسات الملائمة والتشريعات القابلة للإنفاذ (الغاية 5-ج). وعندما تُستخدم بشكل مناسب ومتوازٍ، فإن جميع الوسائل الثلاث المذكورة، جنباً إلى جنب مع وسائل التنفيذ الأخرى المحددة في جميع الأهداف الأخرى (ولا سيما في الهدف 17)، تُمكّن من تحقيق الهدف 5[16]. وبالتالي، هناك حاجة متزايدة للتركيز على جميع وسائل التنفيذ المحددة. ومن شأن مثل هذا النهج أن يسمح بتضافر الجهود على عدة جبهات، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والخدمات المالية والبيئات القانونية والتكنولوجيا. وحتى الآن، ركّزت البلدان العربية على اثنتين من ثلاث وسائل للتنفيذ؛ وهما بشكل أساسي الغايتان 5-أ و5-ج، وذلك من خلال إطلاق أطر قانونية وسياساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد القانوني، أدّت الجهود الكبيرة التي بُذِلت، والتي تمثّلت في الإصلاحات القانونية التي تحققت وفي المناقشات المتعلقة بالبلدان العربية، إلى رفع مستوى التقيّد بأحكام والتزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كذلك أدّت إصلاحات القوانين الدستورية والانتخابية التي أجريت في السنوات الأخيرة في 13 بلداً من البلدان العربية الـ 22، بما في ذلك تحديد حصص لتمثيل النساء في البرلمان والجمعيات المنتخَبة الأخرى، إلى ارتفاع مستوى التمثيل السياسي للمرأة. كما تحسّن تمثيل المرأة على المستوى التنفيذي للحكومات[17]. ويكتسب إصلاح القوانين المتعلّقة بالعنف ضد المرأة زخماً متزايداً، حيث باتت 6 بلدان عربية تعتمد قوانين متكاملة تجرّم العنف المنزلي، بينما قامت بلدان أخرى بوضع مشاريع قوانين لمناقشتها أمام برلماناتها. وفي بعض البلدان العربية، تمّ تعديل قوانين الأسرة لتكريس حقوق معينة للمرأة، بما فيها الزواج بالتراضي، والمساواة بين الرجال والنساء بالنسبة للسن الأدنى للزواج، وعدم السماح باعتبار التنصّل من الزواج وسيلة للطلاق[18].

وبالمثل، أحرزت البلدان العربية تقدماً كبيراً على مستوى السياسات، فقامت بوضع طائفة واسعة من السياسات التي تركّز على المرأة وتراعي الفوارق بين الجنسين. وتتراوح هذه السياسات بين سياسات وخطط وطنية عامّة تُعنى بالمرأة، وخطط مواضيعية ذات صلة ببعض الأولويات الوطنية، بما فيها العنف ضد النساء أو زواج الأطفال أو ختان الإناث. كذلك امتدت الجهود الوطنية أيضاً نحو إدماج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات وخطط العمل القطاعية في مجالات مختلفة، بما فيها البيئة[19]. وأطلقت عدّة بلدان أيضاً مبادرات لإدراج عناصر الميزانية المستجيبة للمساواة بين الجنسين في ميزانياتها الوطنية، وإن يكن ذلك بدرجات متفاوتة.

وعند مقارنته بالاهتمام بتطوير وإصلاح القوانين والسياسات، ورغم وجود العديد من المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، يتبيّن أن تركيز البلدان العربية على التكنولوجيا، وتحديداً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كوسيلة لتنفيذ الهدف 5، يتميّز

بمحدوديّته النسبيّة حتى الآن. ورغم أن إدخالها إلى مجال التنمية يعود إلى عدة عقود خَلَت، لم يكتسب التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتمكين المرأة، زخماً إلا في الآونة الأخيرة نسبياً. إن نطاقه المحتمل موازٍ لتطوره السريع وإمكانية استخدامه بشكل مطّرد. وتظل الأبحاث حول هذا الموضوع غير كافية. ونتيجة لذلك، فإن دراسة كيفّية دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الهدف 5 في المنطقة العربية، تُعدُّ ضروريّة لسدّ الفجوة المعرفية التي ستعلم وتساند تطوير أطر قانونية سليمة وسياسات وبرامج تستند إلى المعرفة والأدلة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

جيم. الأطر والتفويضات الدولية ذات الصلة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المساواة بين الجنسين

يُعدُّ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين أحد مجالات التركيز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُصنّف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة مُتضمنة في عدة قطاعات يمكن استخدامها لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وقد سبق أن اشتملت خطط وأطر عمل التنمية العالمية على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مثلاً، نوّهت الأمم المتحدة بأوجه التقاطع القائمة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في مختلف أطرها المعيارية العالمية. وتشمل الأطر المذكورة إعلان ومنهاج عمل بيجين، واللجنة المعنية بوضع المرأة (CSW)، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS). يتناول القسم التالي التسلسل الزمني للتقدم في اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي.

لقد بدأ التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تمكين المرأة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين والذي تمخض عنه إعلان ومنهاج عمل بيجين عام 1995. لقد دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين إلى تمكين النساء من خلال "... تعزيز مهاراتهن ومعارفهن ووصولهن إلى تكنولوجيا المعلومات. [...] وبالتالي، يتعيّن إشراك النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الجديدة، لكي يشاركن على نحو كامل في نموّها وتأثيرها"[20]. كذلك دعا إعلان ومنهاج عمل بيجين الحكومات إلى ضمان مشاركة المرأة من خلال تكنولوجيات التواصل الجديدة. كما أعاد إعلان ومنهاج عمل بيجين التأكيد على أهمية تعزيز وصون المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وضمان إدماج المرأة في مجتمع المعلومات العالمي الناشئ[21]. وقد أعادت مراجعات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين التأكيد على الدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين المشاركة الفعّالة للنساء والفتيات في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كذلك تم إدراج أهمية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على جدول أعمال اللجنة المعنية بوضع المرأة (CSW). ففي دورتها الخامسة والخمسين التي عُقِدت عام 2011، وضعت اللجنة المعنية بوضع المرأة استنتاجات مُتّفقٍ عليها بشأن "أهميّة مشاركة النساء والفتيات ووصولهن إلى التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا، وتعزيز المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق"[22]. وخلال هذه الجلسة، تمّ التنويه بأنّه يجب النظر إلى وصول المرأة إلى التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، الذي قد يؤدي في حال منحه، إلى تعزيز التنمية. وفي المقابل، فإن عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا والمشاركة فيها قد يؤدي إلى تضييع

المواهب، ما يعوّق التمكين الاقتصادي للمرأة ويؤدي إلى فجوة في الأجور بين الجنسين. ولضمان هذه المساواة بين الجنسين في الوصول إلى التكنولوجيا، دعت اللجنة إلى تعزيز الإطار التشريعي والسياسات والبرامج الوطنية لتوسيع نطاق الوصول والمشاركة في التعليم النوعي الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك تعليم العلوم والتكنولوجيا ودعم الانتقال من التعليم إلى العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق.

وبالتوازي مع إعلان ومنهاج عمل بيجين واللجنة المعنية بوضع المرأة، مضت القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بهذه القضية قُدُماً من خلال التشديد في ديباجتها على تعميم منظور المساواة بين الجنسين كمسألة شاملة، والتنويه بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال. وفي عام 2003، أكدت الوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن "تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للنساء اللواتي يُعتبرن جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وجهات فاعلة رئيسية فيه". وفي إعلان المبادئ الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، كانت هناك أيضاً دعوة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، وتعميم منظور المساواة بين الجنسين، و"إتاحة تمكين المرأة وتأمين مشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع ميادين المجتمع"[23]. وفي عام 2005، أكد التزام القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس (WSIS) على أن "... المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات ضرورية لضمان شمولية واحترام حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات"[24].

وتلتزم القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بتعميم منظور المساواة بين الجنسين واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق هذه الغاية[25]. فبَعد 10 سنوات على تأكيد مؤتمر تونس، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 125/70 الصادر بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 (الفقرة 6)، عن قلقها إزاء الفجوة الرقمية الكبيرة والفجوة بين الجنسين التي تشكل جزءاً من الفجوة الرقمية، وشجّعت جميع الأطراف المعنية على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيّما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وفي مدينة بوسان (كوريا الجنوبية) عام 2014، نقّح الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) قراره رقم 70 بشأن تعميم منظور المساواة بين الجنسين في الاتحاد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مُعتبراً أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً أساسيّاً في إنشاء مجتمعات يمكن لكل من الرجال والنساء المساهمة والمشاركة فيها بشكل كبير.

وفي سياق متّصل، أسفر استعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنفيذ الشامل لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات عن قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم A/70/125 تمّ اعتماده بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، وهو يقدّم توجيهات بشأن كيفيّة تطبيق نتائج القمة حتى العام 2025. وقد أفضَت الدعوة إلى إجراء مواءمة وثيقة بين إجراءات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الفقرة 5) إلى رسم خرائط لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها في ضوء مسارات العمل الـ 11 للقمة التي تشكّل المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع شامل للمعلومات[26]. وتركز مسارات العمل هذه على دور الحكومات وجميع الأطراف المعنية في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (C1)؛ والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (C2)؛ والوصول إلى المعلومات والمعرفة (C3)؛ وبناء القدرات (C4)؛ وبناء الثقة والأمان في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (C5)؛ والبيئة التمكينية (C6)؛

وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (C7)؛ والتنوع الثقافي والهوية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي (C8)؛ ووسائط الإعلام (C9)؛ والأخلاقيات (C10) والتعاون الإقليمي والدولي (C11). وقد ساهمت عملية رسم الخرائط هذه في إبراز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عوامل تمكينية لأهداف التنمية المستدامة، كما أدّت إلى تعزيز الترابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساواة بين الجنسين. كما أظهرت أن الهدف 5، من خلال غاياته الـ 6، يرتبط بـ 8 من أصل 11 من مسارات عمل القمة[27]. وتسلط عملية رسم الخرائط هذه الضوء على الصلة المباشرة بين الغايات 5-5 و5-6 و5-ب وبين مسارات العمل آنفة الذكر C1 وC3 وC4 وC5 وC6 وC7 للأعمال التجارية الإلكترونية وC7 للصحة الإلكترونية وC7 للزراعة الإلكترونية وC9 وC10. ويعيد ذلك التأكيد على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة إبراز دور المرأة في جميع مراحل عمليه التنمية.

دال. الاتجاهات الإقليمية المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين لجهة توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إنّ توافر واستخدام أنواع مختلفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقدرة على استخدامها، وسُبُل التعامل معها، يسجلّان تفاوتاً بين المناطق المختلفة، وبين البلدان ضمن المنطقة الجغرافية الواحدة، وحتى بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد. إنّ التصدي لهذه التفاوتات واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى مجتمع معلومات شامل للجميع منصوصٌ عليه صراحة في إعلان مبادئ جنيف، الذي يُعدُّ صكاً عالمياً اعتمده عدد من البلدان التي أعربت من خلاله عن "... رغبة والتزام مشتركين لبناء مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع وموجّه نحو التنمية، حيث يمكن للجميع ان يخلقوا المعلومات والمعارف ويحصلوا عليها ويستفيدوا منها ويتقاسموها، ما يُمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل إمكاناتهم لتعزيز نموّهم المستدام وتحسين نوعية حياتهم، استناداً إلى أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام التامّ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان". واستناداً إلى هذا الصك الدولي، فإن بناء مجتمع معلومات شامل للجميع يمثّل مصلحة مشتركة متفق عليها بين جميع البلدان، بما في ذلك المنطقة العربية.

يسجّل مستوى تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات تفاوتات كبيرة بين المناطق الجغرافية المختلفة، وتبايناً ملحوظاً في حالة كل بلد من البلدان داخل كلّ منطقة جغرافية. وتتجلى هذه التفاوتات من خلال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[28] (IDI)، الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتّصالات (ITU)، وهو وكالة تابعة للأمم المتّحدة تختصّ بالقضايا ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعدّ مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة دليل مركب يشتمل على 11 مؤشراً ضمن مقياس معياري واحد يمكن استخدامه لرصد ومقارنة التطوّرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مختلف البلدان وعلى مرّ الزمن[29]. ويستند هذا المؤشر إلى نموذج من ثلاث مراحل، وهي: جهوزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – التي تركّز على مستوى البنية التحتية الشبكية وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – التي تركّز على درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع؛ وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – التي تركزعلى النتائج أو المحصّلات التي تنجم عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة وفعالية أكبر. ويتوقف التقدم في هذه المراحل على مجموعة من ثلاثة عوامل، وهي: توافر البنية التحتية لتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات والوصول إليها، وارتفاع مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية تُستمَدُّ من المهارات ذات الصلة.

وتشهد المنطقة العربية تقدّماً إيجابيّاً في اتّصاليّة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن يكن ذلك بدرجات متفاوتة، كما هو مُبيَّن من خلال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2017[30]. وتتبوّأ بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية المراكز الإقليمية الخمسة الأولى في هذا المجال[31]، حيث تفوق معدّلات مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان المتوسّط العالمي الذي يبلغ 5,11. كذلك يتبوّأ بَلَدان متوسّطا الدخل في المنطقة العربية، وهما لبنان والأردن، المركزين السادس والسابع في هذا المؤشر. وحققت الجزائر وعُمان والكويت أبرز تحسينات في قيمة مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ 2016، بما يصل إلى 0,35 نقطة للجزائر، و0,29 نقطة لِعُمان، و0,23 نقطة للكويت. كما سجّلت الجزائر والبحرين ولبنان وليبيا أكبر قدر من التحسينات على مستوى "الوصول"، بينما سجّلت عُمان والكويت والجزائر ولبنان أكبر تحسينات في "الاستخدام". ويرزح في الطرف السفليّ من التصنيف أربعة من البلدان الأقلّ نموّاً في المنطقة العربية، وهي تتموضع في الشريحة الرُبعية الأدنى من التوزيع الخاص بمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حين أن اثنين من هذه البلدان – وهما موريتانيا وجيبوتي – نجحا في تحسين قيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدّل 0,18 نقطة، فإن جزر القمر حققت نموّاً ضعيفاً فقط، بينما شهد السودان انخفاضاً طفيفاً في قيمة مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبشكل عام، فإن حالة تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية تتحسّن، ما يجعل احتمال استخدام هذه التكنولوجيات من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، أكثر واقعيّة. وفي ما يتعلق باتّصالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجدر الإشارة إلى أن برنامج عمل التوصيل في 2020 (Connect 2020) التابع للاتّحاد الدوليّ للاتّصالات يدعو إلى تزويد 50 في المائة على الأقل من الأُسَر المعيشية في البلدان النامية بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بحلول عام 2020، من خلال الشمولية التي ينص عليها، وكذلك إلى تقديم خدمات الإنترنت بتكلفة أقلّ[32].

ومع ذلك، ورغم التقدّم المذكور الذي تمّ إحرازه في المنطقة العربيّة، يُعدُّ إيلاء الاهتمام للفجوات الرقمية داخل المجتمعات العربيّة ذا أهميّة حاسمة. ويكشف الفحص الدقيق للمؤشرات الفرعية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن أهم معدلات التحسن في المنطقة العربية سُجِّلت في مجال عرض نطاق الإنترنت واشتراكات النطاق العريض الثابتة والمتنقلة. وقد ارتفعت كل واحدة من هذه المعدلات بنسبة تزيد على 15 في المائة في المتوسّط بين عامَي 2016 و2017. ولكنّ ذلك لا يُترجم بالضرورة إلى استخدامٍ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الرجال والنساء والفتيان والفتيات بطريقة متساوية ووصولٍ متساوٍ إليها من جانبهم. وكما هو مُبيَّن في الشكل 3، فإن انتشار الإنترنت في المنطقة العربية يسجّل معدلات أعلى بالنسبة للذكور (47,7 في المائة) مقارنةً مع الإناث (39,4 في المائة)، مع وجود فجوة رقمية بين الجنسين في الوصول إلى الإنترنت واستخدامه في المنطقة العربية، بنسبة 17 في المائة عام 2017 (الشكل 4). وقد انخفضت هذه الفجوة بين عامَي 2013 و2017، مع أنها لا تزال أعلى من متوسّط الفجوة في البلدان النامية.

تصنيفات وقيم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية، مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2016 ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2017

الاقتصاد	التصنيف الإقليمي 2017	التصنيف العالمي 2017	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2017	التصنيف الإقليمي 2016	التصنيف العالمي 2016	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2016	التغيُّر في التصنيف العالمي بين عامي 2016 و2017	التغيُّر في التصنيف الإقليمي بين عامي 2016 و2017
البحرين	1	31	7.6	1	30	7.46	-1	0
قطر	2	39	7.21	3	36	7.12	-3	+1
الإمارات العربية المتحدة	3	40	7.21	2	34	7.18	-6	-1
المملكة العربية السعودية	4	54	6.67	4	45	6.87	-9	0
عُمان	5	62	6.43	5	64	6.14	2	0
لبنان	6	64	6.3	6	65	6.09	1	0
الأردن	7	70	6	7	66	5.97	-4	0
الكويت	8	71	5.98	8	70	5.75	-1	0
تونس	9	99	4.82	9	95	4.7	-4	0
المغرب	10	100	4.77	10	98	4.57	-2	0
الجزائر	11	102	4.67	12	106	4.32	4	+1
مصر	12	103	4.63	11	104	4.44	1	-1
ليبيا	13	115	4.11	13	112	3.93	-3	0
دولة فلسطين	14	123	3.55	14	122	3.42	-1	0
الجمهورية العربية السورية	15	126	3.34	15	124	3.32	-2	0
السودان	16	145	2.55	16	141	2.56	-4	0
موريتانيا	17	151	2.26	17	152	2.08	1	0
جيبوتي	18	158	1.98	18	161	1.8	3	0
جزر القمر	19	164	1.82	19	162	1.78	-2	0
المتوسط			4.84			4.71		

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017ب، صفحة 73.

ملاحظة: دولة فلسطين ليست عضواً في الاتحاد الدولي للاتصالات؛ يتناول القرار 99 (المراجع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات وضع دولة فلسطين في هذا المجال.

الشكل 3. معدلات تغلغل الإنترنت للرجال والنساء لعام 2017

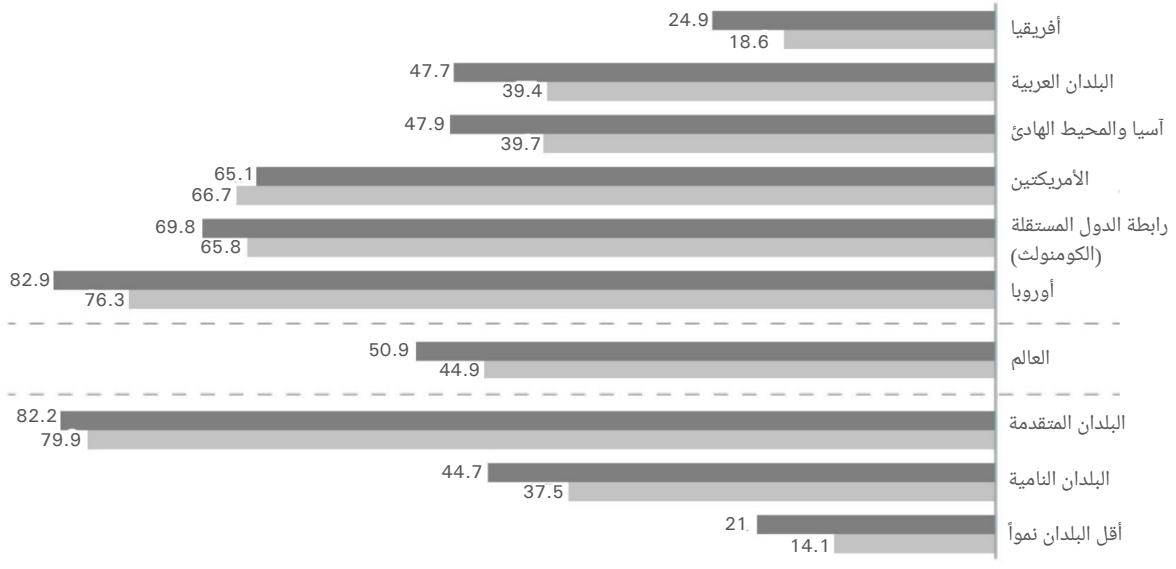

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017ب، صفحة 19.
ملاحظة: الأرقام هي تقديرات. وتشير معدلات تغلغل الإنترنت في هذا الرسم البياني إلى عدد النساء اللواتي يستخدمن الإنترنت كنسبة مئوية من مجموع السكان الإناث وعدد الرجال الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة مئوية من مجموع السكان الذكور.

الشكل 4. الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق باستخدام الإنترنت لعامي 2013 و2017

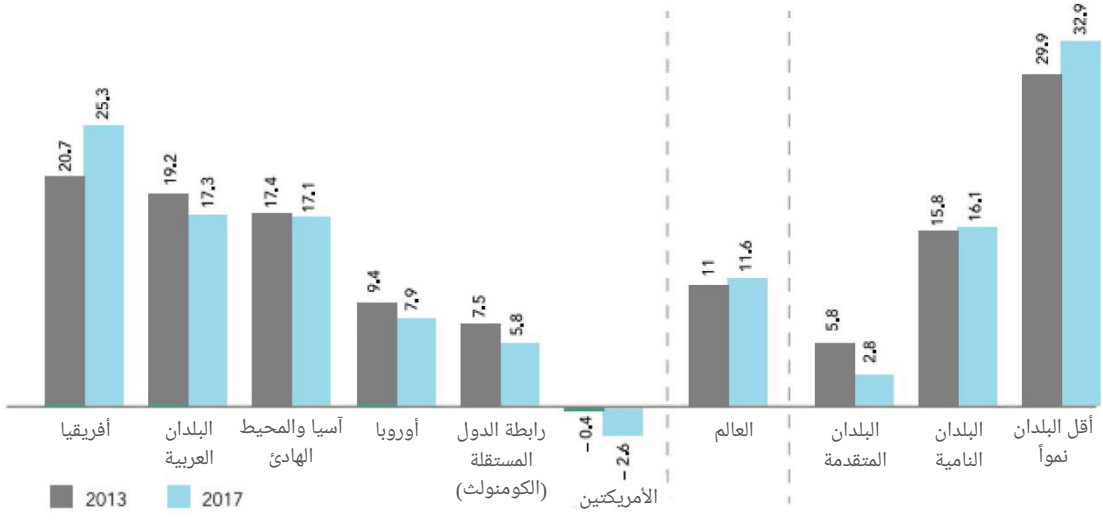

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017ب، صفحة 19.
ملاحظة: الأرقام هي تقديرات. والفجوة بين الجنسين تمثل الفارق في معدلات تغلغل الإنترنت بين الرجال والنساء نسبةً إلى معدل تغلغل الإنترنت للرجال، بالنسبة المئوية.

تمثّل الهواتف الخلويّة وسيلة هامة للوصول إلى الإنترنت في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ما يجعل امتلاك الهواتف الخلويّة واستخدام الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة مؤشّراً هاماً للمساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[33]. وعلى الصعيد العالمي، من المرجّح أن تستخدم النساء الهاتف الخلويّ أقلّ من الرجال بنسبة 10 في المائة، ومن المرجّح كذلك أن تستخدم النساء الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة أقلّ من الرجال بنسبة 26 في المائة[34]. وبشكل عام، تميل الفجوة بين الجنسين إلى أن تكون أكبر حجماً في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية[35]. ففي المناطق الريفية، تبلغ الفجوة بين الجنسين 9,4 في المائة بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل، و7,5 في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. إن الفجوة بين الجنسين التي تتّسع في المناطق الريفية بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل، تنقلب في المناطق الحضرية، حيث تبلغ هذه الفجوة 6,6 في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، و6,3 في المائة بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل. تضمّ مجموعة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات بيانات عن استخدام الإنترنت في المناطق الحضرية والريفية بالنسبة لِـ 16 بلداً من أصل 69 بلداً تغطّيها مجموعة البيانات المذكورة، وتتسق هذه البيانات مع نتائج البحوث الأخرى. وفي أحد الأمثلة، أجرت مؤسسة الشبكة العنكبوتية العالمية بحثاً عبر الإنترنت شمل المجتمعات الحضرية الفقيرة في 10 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقد أظهرت النتائج أنه من المرجح أن تصل النساء إلى شبكة الإنترنت أقلّ من الرجال بنسبة 50 في المائة في نفس المجتمعات المحلية[36]. إنّ منح النساء في الأرياف إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية يُعدُّ أمراً أساسياً لتحسين رفاههنّ، إذ يوفّر لهنّ فرص التعليم، ويتيح لهنّ إمكانيّة الوصول إلى الأسواق، كما إلى مؤسسات التمويل التقليدية وغير التقليدية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يسجّل متوسّط ملكية الهواتف الخلويّة واستخدام الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة انخفاضاً بنسبة 1 في المائة و5 في المائة على التوالي مقارنة بالمتوسّط العالمي. وعلى الأرجح فإنّ النّساء في المنطقة العربية يمتلكن أجهزة محمولة بنسبة 9 في المائة أقلّ من الرجال (الشكل 5) ويستخدمن الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة بنسبة 20 في المائة أقل من الرجال[37]. ومن الضروري إيلاء الاهتمام لهذه الفجوة بين الجنسين في ضوء التقديرات التي أجرتها شركة إريكسون للاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تبيّن أنه بحلول عام 2020، سيستخدم 70 في المائة من سكان العالم الهواتف الذكية، وستغطّي شبكات الإنترنت المتنقلة ذات النطاق العريض 90 في المائة من سكان العالم[38]. ومن أسباب الفجوة الرقمية بين الجنسين عدم القدرة على دفع تكلفة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والدخل المحدود للنساء؛ والمستويات المتدنية للمعرفة التقنية والمهارات الرقمية؛ وندرة المحتوى الذي يُعنى بشؤون المرأة؛ والأميّة والحواجز اللغوية؛ وانخفاض مستويات التعليم؛ والمعايير الاجتماعية والثقافية؛ وضيق الوقت نتيجة لعبء العمل المزدوج في المنزل والأنشطة الإنتاجية الأخرى؛ وانخفاض معدلات المشاركة في تعليم التكنولوجيا والمهن التكنولوجية[39].

الشكل 5. الفجوة بين الجنسين في ما يتعلّق بامتلاك الأجهزة المحمولة (عام 2017 مقابل عام 2018)

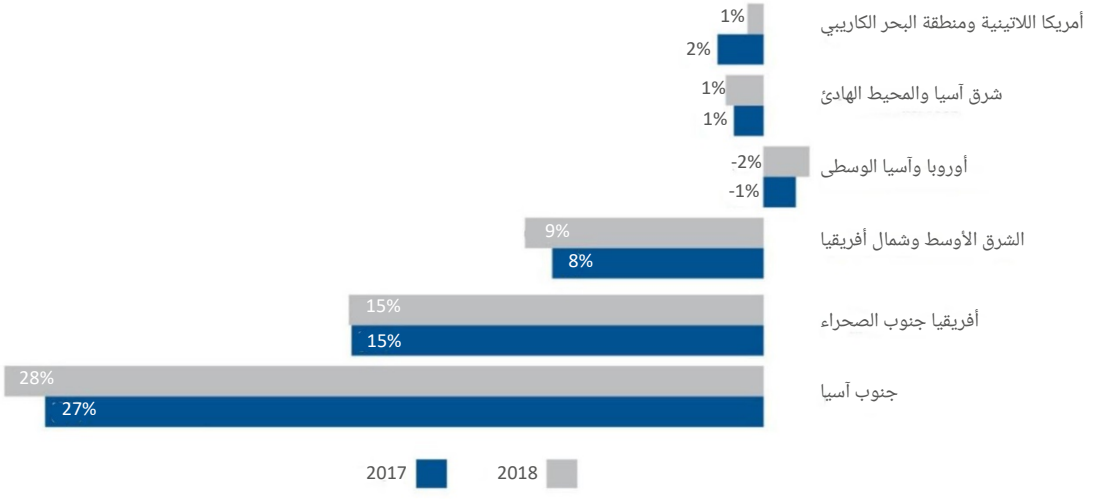

المصدر: الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)،2019.

وبحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، أفاد الأفراد الذين لا يستخدمون الإنترنت في المنطقة العربية بأنهم "لا يعرفون كيف يستخدمونه" (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2017)، ما يُبرز الحاجة إلى محو الأمية الرقمية، ولا سيّما في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وفي السياق، قام موقع لينكد إن (LinkedIn) عام 2017 بإجراء بحث من أجل تصنيف المهارات الوظيفية التي يشتد عليها الطلب أكثر من سواها، فتبيّن أنّ مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تأتي في المقدّمة. كذلك صُنّفت مهارات الحاسوب من ضمن شريحة الـ 10 في المائة الأولى، وتتضمّن هذه المهارات الحوسبة السحابية واستخراج البيانات والتحليل الإحصائي، بالإضافة إلى برمجة تطبيقات الأجهزة المحمولة. وتُبيّن الإسقاطات أنّه بحلول عام 2024 فإن 73 في المائة من الوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ستستلزم أن يتمتّع المتقدّمون إليها بمهارات الحاسوب، بينما ستستلزم 6 في المائة فقط من الوظائف أن يتمتّع المتقدّمون إليها بمهارات العلوم الفيزيائية والحياتية[40]. إنّ تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يتّسق مع أهداف برنامج التنمية المستدامة لعام 2030، بما أنه يوفّر المعارف والمهارات والمواقف والسلوكيات اللازمة لبناء مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع[41].

وعلى الصعيد العالمي، يتبيّن أنّ النساء يشكّلن 35 في المائة من جميع الطلاب المُسجّلين في المجالات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات و28 في المائة من إجمالي عدد الباحثين في هذه المجالات. وتتأثر نوعية تجربة التعلّم في هذه المجالات بشكل مباشر بأنماط التمييز بين الجنسين والمواقف المتحيّزة. وتظهر هذه التحيُّزات أيضاً في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث لوحظ أن أدنى نسبة إلتحاق للنساء سُجّلت في المواضيع المتصلة بتكنولوجيا

المعلومات، بما فيها الهندسة، والتصنيع، والبناء، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، وعلم الإحصاء[42]. وخلافاً لهذا الاتجاه العالمي، تشهد المنطقة العربية وضعاً مختلفاً. فوفقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي، تلتحق النساء العربيات بنشاط الآن في دراسة تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التي تقدمها مختلف الجامعات في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، شكّلت النساء 59 في المائة من مجموع الطلاب الملتحقين بتخصص علوم الحاسوب في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية عام 2014، في حين بلغت نسبة التحاق الطالبات بهذا التخصص في المملكة المتحدة والولايات المتحدة 16 في المائة و14 في المائة على التوالي (مع الإشارة إلى أن هاتين النسبتين المئويتين تشملان طلاباً دوليين، يأتي بعضهم من المنطقة العربية)[43]. وبشكل عام، فإن النسبة المئوية للطالبات العربيات المسجلات في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات واللواتي يحملن شهادات في هذه التخصصات مرتفعة نسبياً[44]. ومع ذلك، فإن المفارقة في هذا الإنجاز هي أنه لا ينعكس في القوى العاملة في المجالات المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المنطقة العربية، ما يؤدي إلى نقص في تمثيل المرأة في القطاعات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن نوعية الوظائف في القطاعات ذات الصّلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تُعدُّ أكثر جودة بالمقارنة مع معظم القطاعات الأخرى، وذلك على مستوى مرونة طرائق العمل والبيئة الاجتماعية، ما يعود بفوائد كثيرة على النساء اللواتي يعملن في هذه القطاعات. وتُعدُّ هذه القطاعات أيضاً من بين القطاعات التي تقدّم أعلى الدّخول، وبالتالي فإن العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يشكّل وسيلة للحد من الفجوة الحالية في الأجور بين الجنسين، ذلك أن زيادة عدد النساء اللواتي يعملن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يسهم في تضييق فجوة الأجور بين الجنسين.

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحفِّز لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، لكن مع الإدراك بأنّه ينبغي معالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين من حيث الوصول والاستخدام المتكافئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحو الأمية الرقمية، والمساواة بين الجنسين في قوة العمل في القطاعات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصة كبيرة لتهيئة الظروف لتحقيق المساواة بين الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار أن القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها بفعالية تتأثر بعوامل مختلفة بما فيها السنّ، والدخل، والثقافة، والكفاءة، وموقع المنطقة الجغرافي سواء كان في الريف أو المدينة، وغيرها من العوامل. إنّ الفصول التالية تتناول إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق غايات الهدف 5 في إطار العمل المتعلّق بالتمكين والموارد والإنجازات، بموازاة الاعتراف، حيث هو ملائم، بالأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه هذه التكنولوجيات على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

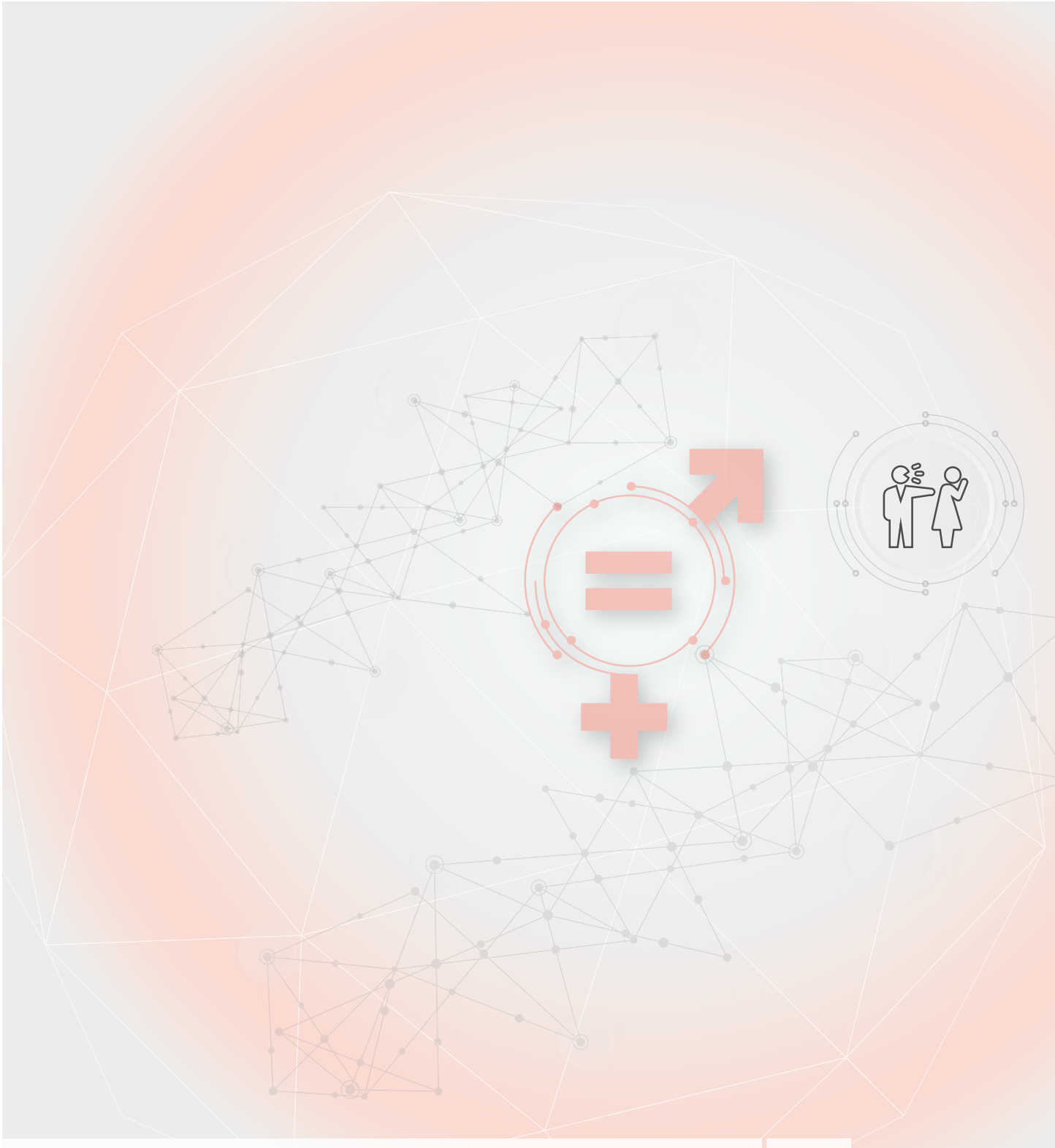

2. التمييز القائم على أساس نوع الجنس ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

2. التمييز القائم على أساس نوع الجنس ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الغاية 5-1: إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان.

يُعدُّ إنهاء أشكال التمييز كافّة ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان هدفاً وشرطاً أساسيّاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان المساواة في الحقوق والوصول إلى الموارد والممتلكات والخدمات والمساواة في المشاركة الاقتصادية والسياسية. وهذا المفهوم مكرّس في القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين، التي تحمّل الدول مسؤوليّة القضاء على التمييز ضد النساء بكافّة صوره وتعزيز المساواة بين الجنسين.

إن معايير وأنماط التمييز بين الجنسين، التي تنبع من الهياكل السائدة للسلطة، تحكم توزيع الموارد على عدة مستويات، بما في ذلك على مُستَويَي الأسرة والمجتمع المحلي. وكنتيجة لذلك، فهي تؤثر بشكل كبير على قدرة كلٍّ من الرّجل والمرأة على الاختيار ضمن الأسرة أو المجتمع المحلّي المحدّد. وغالباً ما يتم اتباع هذه المعايير والأنماط المتعلقة بالجنسين ضمن الأطر القانونية، ما يؤدي غالباً إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التمييز ضد النساء والفتيات وإدامته. وتشكّل هذه المعايير والأنماط حواجز رئيسيّة أمام تمكين المرأة. ولا شكّ أنّ هناك خيارين للشروع في عملية التمكين، وهما تغيير هذه المعايير والقوالب أو الإلتفاف عليها. ويسعى هذا الفصل إلى استكشاف كيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحدّي المعايير المتعلقة بالجنسين السائدة على مستوى كل من المجتمع المحلي والأسرة.

ألف. الهدف 5 – الغاية 5-1: نظرة عامة إقليمية

إنّ نطاق التمييز ضدّ المرأة في المنطقة العربيّة واسِعٌ ومتأصّل في الهياكل الاجتماعية والمعايير الأبوية المتعلقة بالجنسين، ومترسّخ بالتالي في الهياكل المؤسسية. وقد أظهرت البحوث التي أُجريت مؤخّراً بشأن المفاهيم الذكورية أو الرجولية في المنطقة العربيّة، وُجهات نظر تتّصف بالتمييز ضدّ المرأة في أربعة بلدان عربية، وهي مصر ولبنان والمغرب ودولة فلسطين[45]. وتتماشى معظم نتائج تلك البحوث مع النتائج التي توصّلت إليها دراسات أخرى عن وُجهات النظر والمعايير الأبوية في البلدان العربية[46]: فمعظم الرّجال والنّساء يؤيدون آراء غير منصفة بشأن دور المرأة في المجتمع، ويحصرونها بالأدوار التقليدية، ويعطون للرّجال الأولوية على النساء في الوصول إلى

الوظائف. وفي هذه المجتمعات، تكون التغييرات في أدوار المرأة خارج الأسرة مقبولة شرط أن يبقى الرجل المعيل الرئيسي للأسرة، والمرأة المقدّمة الرئيسيّة للرعاية والمنظّمة للحياة المنزلية. ولا تتباين آراء الشبان في المنطقة العربية بشكل كبير عن آراء الأجيال الأكبر سنّاً، وذلك على خلاف المناطق الأخرى. ولكن، يبرز التعليم بوصفه فاعِلاً رئيسيّاً يؤدي إلى تغيير التصورات والمواقف في البلدان الأربعة المذكورة في المنطقة العربية: فالرّجال الأكثر رفاهية الذين حصلوا على تعليم عالٍ، والذين بلغت أمهاتهم مستويات تعليمية أعلى هم أكثر عرضة لتطوير آراء تؤيد المساواة بين الجنسين[47].

وتعكس الأطر القانونية هذه الآراء التمييزية[48]. فرغم الجهود المتواصلة على مدار الأعوام، لا يزال التمييز ضد المرأة مستمرّاً في الأطر القانونية، ولا سيما في قوانين الأحوال الشخصية[49]، ما يؤثر بشكل كبير على أوضاع النّساء ويحول دون تحقيقهن لكامل طاقاتهن. ونتيجة لذلك، لا تزال النساء في المنطقة العربية متخلّفات في مسيرة التنمية على عدّة جبهات، كما يتبيّن من تدنّي الترتيب والدرجات في مؤشر الفجوة بين الجنسين؛ فمن ضمن البلدان العربية، تصنّف تونس في المرتبة العليا في هذا المؤشر، حيث تبوّأت المرتبة 119، محقّقة نتيجة إجمالية بلغت 0,648، في حين يصنّف اليمن في المرتبة الدنيا في هذا المؤشر، إذ حلّ في المرتبة 149 محقّقاً نتيجة إجمالية بلغت 0,499. وتتعلق الفجوات الرئيسية التي تمت الإشارة إليها بالمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، وفي المقابل حققت البلدان العربية تقدّماً كبيراً في مؤشر التحصيل العلمي[50]. ومع ذلك، يلاحَظ عند دراسة قطاع التعليم بدقة، وجود أنظمة تمييزية بين الجنسين حتى على مستوى قطاع التعليم. وكمثال على ذلك، فإن النسبة المئوية للطالبات في مجالات العلوم الاجتماعية والصحافة والاعلام والصحة والخدمة الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية هي أعلى بكثير منها في البرامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأعمال، والإدارة، والقانون في البلدان العربية. وهذا الوضع يؤكّد الآراء التقليدية في هذا المجال، التي تحصر دور المرأة في مجالات مختارة، والتي تعمل على استبعادها من مجالات أخرى.

إن التمييز ضد المرأة في الهياكل الاجتماعية والمؤسسية يؤدّي إلى الحدّ من وصولها إلى الموارد وإضعاف قدرتها على الاختيار، إذ يحدّ من الخيارات المتاحة أمامها ويؤثر على عمليات اتخاذ الخيارات الخاصة بها. لذلك، يشكّل التمييز ضد النّساء عائقاً رئيسياً أمام تمكينهن وتحقيق كامل إمكاناتهن، وذلك بطرق عديدة، بما فيها تقييد وصولهن إلى الأصول والموارد، وإسناد عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر إليهن وحدهنّ، وإعاقة مشاركتهن في القطاعات الاقتصادية، والحد من مشاركتهن في المجالات السياسية ومجالات صنع القرار.

باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لتحدي معايير وأنماط التمييز بين الجنسين

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لتغيير المعايير والأنماط القائمة المتعلقة بالجنسين

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تعزيز الممارسات الاجتماعية المُجدية للمرأة وتساعد على انخراطها بنشاط في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتشير الكثير من الأبحاث إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تمكين النساء والفتيات، عن طريق زيادة ثقتهن بأنفسهن وتحسين وضعهنّ الاجتماعي[51]. كذلك يمكن أن تؤدي المشارَكات البديلة للنساء في الأدوار غير التقليدية إلى تغييرات تدريجية في المواقف الاجتماعية تجاه

النساء والفتيات، وكذلك في تطلعاتهن الشخصية[52]. وبعبارة أخرى، وحتى في البيئات بالغة الصغر، تتطوّر قدرة النساء على الاختيار بمرور الزمن، حين تكون الموارد متاحة ويمكن الوصول اليها، ما يجعل من النساء فاعلات تغيير وصانعات إنجازات.

وتقدّم إحدى القرى في الهند مثالاً جيّداً على ذلك: فعندما أُدخِلت الحواسيب إليها من خلال مراكز الاتصالات الرقمية (telecentres)، بات يُنظر إلى العاملات فيها على أنهنّ خبيرات في مجال التكنولوجيا المتطورة التي لم يكن معظم سكان القرية يعرفون كيفية استخدامها. كذلك عبّرت العاملات عن شعورهنّ بالفخر بوظيفتهنّ "كفتيات أو نساء يعملن في مجال الحاسوب"، بدلاً من الإشارة إليهن انطلاقاً من طبيعة العلاقة التي تجمعهنّ بالآخرين – أي كبَنات أو زوجات أو أخوات. وقد اشتُهرت أولئك النساء بوصفهنّ مشغّلات كومبيوتر ماهرات. كما تمكنّ من تسخير الفرص والموارد التي اكتسبنها من جرّاء عملِهنّ في مراكز الاتصالات الرقمية[53] لتعزيز قدرتهنّ على الاختيار. وبالمثل، تمكّنت العاملات في مركز المعارف القروية التابع لمؤسسة م.س. سواميناتان للبحوث في مدينة بونديتشيري الهندية "من تعزيز مكانتهنّ في المجتمع المحلّي وتحسين نظرة الآخرين إليهنّ"[54]. ذلك أنّ الرجال – بمن فيهم المزارعون والعمّال والتجّار – باتوا يلجأون إلى النساء لطلب الإرشادات. وقد أتاح هذا المشروع للنساء إنشاء مجموعات للمساعدة الذاتية إضافة إلى مشروعات بالغة الصغر. كما أصبحن يشاركن في المناقشات التي تجري داخل المؤسسة ويُجبَنَ على الأسئلة التي يطرحها العديد من المندوبين في الخارج. وفي هذه الحالة، أدّت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمكين النساء وكَسْرِ معايير وأنماط التمييز بين الجنسين. وقبل بضع سنوات فقط من إشراكهنّ في المشروع، لم تكن أولئك النساء يلعبن الأدوار نفسها داخل الأسرة وفي المجتمع، حيث أعطاهن عملهنّ الجديد المزيد من الاستقلال المالي والثقة[55].

ويمكن لوسائل الإعلام عبر الإنترنت أن تساهم في تعزيز ونشر تحليل ونقد المعايير المتعلقة بالجنسين والتوقعات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، يهدف موقع "النّسوية في الهند" (https://feminisminindia.com) إلى تسليط الضوء على التعليقات بشأن الاتجاهات الاجتماعية، بما فيها ارتفاع عدد سائقات سيارات الاجرة. وفي الوقت عينه، يتناول هذا الموقع سِير المؤرِّخات ويقدّم معلومات هامّة، مثل "كيف يسوّق خبراء التجميل عبر الإنترنت لأسطورة الجمال الكامل"[56]. ويشتمل الموقع أيضاً على قسم قصص مصّورة يتصدّى لقضايا مختلفة، بما فيها التحرّش عبر الإنترنت، والتعريف القانوني للقبول، وغيرها. ويشكل قسم رصد وسائل الإعلام في هذا الموقع مثالاً هامّاً على دور هذا النوع من المنصّات في مكافحة التمييز القائم بين النساء والرجال، من خلال متابعة التّغطية الإعلامية لعدّة قضايا بما فيها الاغتصاب، والمواقف تجاه المُعَوَّقات، وحتّى للطريقة التي تُستخدم من خلالها الحجج الجوهرية أو البيولوجية لترسيخ الآراء التقليدية عن أدوار المرأة وقدراتها. ويدعو الموقع أيضاً إلى الانتباه لأسلوب تقديم المرأة عبر وسائل الإعلام، والقوالب النمطية السائدة في المجتمع الهندي، وذلك عبر مقالات مثل "كيف تُبرز وسائل الإعلام الرئيسية المرأة الرياضيّة؟" و"الهَوَس المتزايد باستخدام الأمّهات في الإعلان".

ويمكن لمنصات التواصل والتنظيم وحشد التأييد أن تعزّز قدرة المرأة على مكافحة التمييز المباشر ضدّها، سواء في ما يتعلق بأحداث أو قضايا محددة، أو بطريقة أكثر عمومية لتجهيز النساء والفتيات للتصدي للتمييز ضدّهنّ في حياتهن اليومية. وقد خلُص مسحٌ عن استخدام النساء لوسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتفاضات العربية إلى أن وسائل التواصل هذه تُعدّ أداةً متزايدة الأهمية لتمكين المرأة في المنطقة العربية. وقد أدّت هذه الوسائل إلى تمكين النساء من لعب دور جديد في القيادة من خلال فرصة بناء الروابط والشبكات التي تتيحها لهنّ. وأفاد عدد أكبر

من النساء (9 في المائة من المُشاركات في المسح) مقارنة بالرّجال (3 في المائة فقط من المشاركين في المسح) أنهن استخدمن وسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتفاضات "لتنظيم الأفعال وإدارة الناشطين". واعتبرت نسبة عالية من النساء والرجال المُشاركين، مع كَوْن النسبة المئوية للنساء أعلى قليلاً من نظيرتها لدى الرجال في هذا المجال، أن وسائل التواصل الاجتماعي تُعدّ أداة تمكين "تجعل من الأسهل على النساء العربيات التعبير عن أنفسهن"؛ وأنه يمكن لهذه الوسائل "أن تعزز مشاركة المرأة العربية في المجتمع المدني"؛ وأن "تمكّن المرأة العربية لتكون نموذجاً يحتذى به في التغيير الاجتماعي"؛ وأن "تعزّز حقوق المرأة"؛ و"توفّر للمرأة العربية فرصاً اقتصادية أو فرصاً ذات صلة بريادة الأعمال"؛ وأن "تدعم المساواة بين الجنسين في الساحة السياسية العربية"[57]. وفي هذا السياق، يشير البعض إلى أن موقع تويتر يساعد على تحرير النساء في المملكة العربية السعودية، إذ يسمح لهن بالتعبير عن آرائهن ويسلّط الضوء على الشواغل التي لا يمكنهن التطرّق إليها في المساحات العامة الأخرى.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة للإلتفاف على المعايير الحالية ذات الصلة بالتمييز بين الجنسين

يمكن للنساء أن يستخدمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للالتفاف على المعايير التقليدية، وكخطوة أولية نحو إحداث التغيير. وتستخدم الناشطات في المنطقة العربية وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات عبر الإنترنت لتجنب القيود المفروضة على حركتهن، ولعب دورهنّ في المساحات العامة، وتحدي القوانين والأنظمة الاجتماعية والثقافية السائدة وتعطيل مفعولها. وعلى الأرجح، فإن المناقشات التي جرت عبر موقع تويتر حول حق النساء في قيادة المركبات في المملكة العربية السعودية أسهمت في تمكينهنّ من الحصول على هذا الحق. كذلك ساهم موقع تويتر بالتأكيد في جذب انتباه الجمهور إلى القيود المفروضة على النساء في المملكة[58] من خلال حركة #W2drive، وهي حملة أطلقتها النساء السعوديات عام 2011 من أجل منح المرأة السعودية حق قيادة المركبات على الطرقات العامة[59].

وفي اليمن، اكتسبت إحدى الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي زخماً من خلال هاشتاغ #BringDevBack (أعيدوا التنمية إلى اليمن). وتهدف هذه الحملة إلى تسليط الضوء على نتائج سنوات الحرب التي دمّرت فرص التنمية، كما تسعى إلى إبراز كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم النساء، بحيث يصبحن عاملات فاعلات من أجل السلام والتنمية. إن استخدام النساء منصات الإنترنت للتحدث عن تجاربهنّ بشكل علني يُعدّ بمثابة عملية استرداد عامة للدّور والقدرة على الاختيار. وعلى سبيل المثال، استقالت أمينة الربو (Amina el-Rbou)، وهي متطوعة في منظمة العمل من أجل المرأة في المغرب، وناجية من العنف الأسري، من وظيفتها لتركّز جهودها على الحصول على الطلاق. وما إن تمّ لها ذلك، قامت بنشر مقال في إحدى الصحف لمشاركة تجربتها مع الآخرين، ما أكسبها ثقة بالنفس وجعلها تشعر باستعادة القدرة على التحكّم بحياتها. ولا شكّ أن مشاركة تجربتها مع الآخرين شكّل فعل تحدٍّ للأنظمة والمحرّمات الاجتماعية والثقافية التي تقيّد وصول المرأة إلى الميدان العام باسم الأخلاق و"آداب اللياقة"[60].

جيم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتأثير على أنماط صنع القرار وتوزيع الموارد داخل الأسرة

يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء لوصول أفراد الأسرة المعيشية إلى المعلومات

أو لتيسير التواصل والتفاعل بين هؤلاء الأفراد، أن يسهم في التمكين من خلال تحسين مشاركة المرأة في صنع القرار داخل الأسرة. وفي بعض الحالات، تبيّن أن الرّجال أصبحوا أكثر استعداداً لتولّي مهامَ كانت تُعدّ في السابق من مسؤولية المرأة، وذلك نتيجة للنقاشات المجتمعية والأسرية التي جرت عبر وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، فإن ديميترا (Dimitra)، وهو مشروع يتم تطبيقه في جميع أنحاء العالم بقيادة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتشجيع نوادي الاستماع في المجتمع، يهدف إلى تسهيل التواصل بين المجموعات الريفية من النساء والرجال لمناقشة التحديات وحل المشاكل[61]. ويقدّم المشروع أجهزة راديو تعمل بالتدوير اللولبي والطاقة الشمسية، فضلاً عن هواتف خلويّة، للوصول إلى المعلومات، وكذلك لتمكين التواصل مع مجموعات أخرى، ومحطات الإذاعة، وغيرها من الجهات الفاعلة في المناطق الريفية. وقد أدّى التفاعل بين النساء والرجال لمعالجة قضايا المجتمع المحلي والأسرة إلى إحداث تغييرات في السلوك: فقد تشجّعت النساء على التعبير عن آرائهن بشكل علني، كما أصبحن أكثر ثقة للانخراط في أدوار قيادية وأنشطة جديدة مُدرَّة للدخل.

وفي الهند، أدى الوصول إلى المعلومات الزراعية القائمة على إسداء الإرشاد عبر الراديو إلى تقليص الفجوات المعرفية بين كبار المزارعين والمزارعين المتواضعين وكذلك بين النساء والرجال. وكان معدّل استماع المزارعات مساوياً لمعدل استماع المزارعين، حيث ذكر 70 في المائة من المزارعات أن الخدمات الاستشارية أدّت إلى تعزيز معرفتهن بالممارسات الزراعية، فارتفعت عائداتهن نتيجة لذلك. وفي إحدى المناطق، أفاد 83 في المائة من المزارعات أنهنّ عمِلن بوحيٍ من المعلومات التي تلقّينها عبر هذه الخدمة. ومن اللافت أن النساء أحْسَسنَ أيضاً أن هذه المعلومات أدّت إلى تعزيز مشاركتهن في الزراعة الأسرية[62].

كذلك حظِي المحتوى المتعلق بالمساواة بين الجنسين الذي قدّمته الشركة المزوّدة لخدمات الهاتف المحمول في مدغشقر بشعبيّة كبيرة في صفوف مستخدميه – فقد لَقي بالفعل رواجاً أكثر من جميع المواضيع الأخرى المُقدَّمة، بما فيها الصحة، وتنظيم الأسرة، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والتمويل البالغ الصغر، وحيازة الأراضي. وبلغت نسبة الوصول إلى هذا المحتوى الذي يهدف إلى تقديم معلومات عن أهمية التكافؤ في صنع القرار داخل الأسرة، 46 في المائة من مجمل الخدمات التي تم الوصول اليها. وكشفت دراسة استقصائية أن الرجال أفادوا بأنهم يستمعون إلى هذا المحتوى المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وأن ما يقرب من 91 في المائة من المستخدمات أفَدْن أن مشاركتهن في صنع القرار قد تعزّزَت. وأظهرت الدراسة الاستقصائية أيضاً أن الاستماع إلى هذا المحتوى قد شجّع بعض النّساء على فتح حساب مصرفيّ خاصّ بهن وإدارة شؤونهن المالية. كذلك شعر معظم مستخدمي المحتوى المتعلق بالمساواة من الرجال والنساء "بتقدير متزايد لقيمة التعليم، ولتعليم الفتيات، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. ومن اللافت أن المستخدمين الذكور تحديداً أبلغوا عن مستويات عالية جداً من التحسّن"[63].

دال. الحدّ من مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التمييز ضد المرأة

تمّت الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق منصّات تعبّر النساء والفتيات عن أصواتهن وتطالبن بحقوقهن من خلالها. ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تشكّل وسيلة للتغلّب على العزلة الاجتماعية، كما للتواصل، ودعم الآخرين في مواجهة التمييز، وتوفير بدائل للتصوّرات النمطية بشأن أدوار وقدرات

الرجال والنساء. ومع ذلك، فإن استخدام التشبيك ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات التكنولوجيا يؤدي إلى زيادة بعض المخاطر ذات الصلة بنشر وتعزيز المعايير الاجتماعية التمييزية القائمة ضد المرأة.

يُنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غالباً بوصفها مجالاً "ذكوريّاً،" وذلك انطلاقاً من الاعتقاد بأنها لا تلائم النساء أو أن النساء لا يحتجن إليها، سواء داخل الأسرة أو في مكان العمل. وكنتيجة لذلك، تنخرط النّساء والفتيات في هذا المجال بدرجة أقلّ مقارنةً مع الرجال. وتميل هيمنة الذكور في العديد من المجالات التقنية إلى التأثير على تصميم هذه المجالات كما على مضمونها، حيث أنّ مصالح النساء والفتيات وتصوراتهن ممثّلة بدرجة أقل، وفي كثير من الحالات تتمّ إدامة الآراء التمييزية ضدّ النساء والفتيات. ويتجلى ذلك في حالة ويكيبيديا، وفي تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل تضمين الكلمات، كما هو موضح أدناه.

تقدّم ويكيبيديا مثالاً على كيفيّة تعزيز القوالب النمطية والتمييز ضد النساء بسبب ضعف قدرتهن على التأثير في هذا المجال. ومع التنويه بأن محرّري ويكيبيديا يمكنهم أن يظلّوا مجهولي الهويّة إذا رغبوا في ذلك، تظهر الإحصاءات الحالية أن الرجال يهيمنون على الموقع، حيث إن أقل من 10 في المائة من محرري ويكيبيديا هم من النّساء[64]، مع ما قد ينجم عن ذلك من تحيُّز في محتوى الموقع وثقافة العمل. وبالنظر إلى أن هذه الموسوعة المجانية عبر الإنترنت تُعدّ بمثابة مولّد وناشر هامّ للمعرفة، فإن النقص في عدد محررات هذا الموقع يعني أن رأي النساء لا يؤخذ به كما ينبغي بشأن نوع المعرفة التي يتم توليدها وتوزيعها (المحتوى) عبر هذا الموقع، ما يفضي إلى القلق بشأن محتوى تمييزي وناقص ذي صلة بمصالح وإنجازات النساء والمجموعات الأخرى غير الممثلة في فريق التحرير.

وبالمثل، أُثيرت مخاوف بشأن دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز وإدامة المنظورات التي تتسم باختلال التوازن بين الجنسين والتمييز العنصري عبر شبكة الإنترنت. وعلى سبيل المثال، "فإن برنامج تضمين الكلمات يُعدّ إطار عملٍ شائع لإبراز وتوجيه البيانات النصيّة، وقد تم استخدامه في العديد من مهام التعلُّم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية. وأظهرت دراسة أُجريت مؤخّراً أنّه عندما يتمّ إسناد هذه الأداة إلى مقالات برنامج أخبار جوجل (News Google)، فهي تُبرز أنماطاً أنثويّة وذكوريّة متطرّفة إلى حد مقلق". وعلى سبيل المثال، فإن منصّة Word2Vec تربط بطريقة تلقائية بين الرجال وعبارة "مبرمج حاسوب" وبين النساء وعبارة "ربّة منزل"[65]. وهذا يوضّح الخوف بشأن كيفيّة قيام الذكاء الاصطناعي بتكرار وتكثيف أوجه التحيُّز القائمة.

وعند تفحُّص مجال ألعاب الفيديو، تُظهر الأبحاث أن الفتيات والنساء ينزعن إلى المشاركة في ألعاب الفيديو أو الاهتمام بها بدرجة أقل من الفتيان والرجال، وعندما يمارِسن هذه الألعاب، فإنّهن يخترن غالباً ألعاباً مختلفة[66]. ومن أسباب انخفاض اهتمام الفتيات بألعاب الفيديو انعدام التفاعل الاجتماعي المُجدي، ناهيك عن المحتوى العنيف، والقوالب النمطية لشخصيات اللعب، والطبيعة التنافسية للعديد من الألعاب[67]. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث في هذا المضمار أن ألعاب الفيديو تميل إلى تعزيز معايير وأنماط التمييز بين الجنسين. وتميل الشخصيات النسائية في هذه الألعاب إلى إبراز المُثُل العليا للفتيان المراهقين وليس للنساء والفتيات في الزمن الحقيقي. ويتم غالباً تجسيد الشخصيات الأنثوية ككائنات أو ضحايا جنسية أو سلبيّة. ويحدث ذلك كثيراً مع الشخصيات الأنثوية، إذ تبرز تعليقات بشأن جاذبيتهن أكثر بكثير مقارنة بالشخصيات الذكورية[68]. وتميل ملابس الشخصيات الأنثوية إلى أن تكون أكثر جرأة أو إثارة، وتتم المبالغة في الخصائص المادية لتلك الشخصيات، حيث يتم تصوير 88 في المائة

من الشخصيات التي ترتدي ملابس مثيرة بدرجة معيّنة على أنها شخصيات أنثوية[69]. وتشيع إصدارات ألعاب الفيديو التي تركّز على تصوير الذكورة المفرطة لدى الرجال والأنوثة المفرطة لدى النساء، حيث تتم مقارنة المواقف الذكورية والرغبة في العمل وخوض المخاطر بالتبعية والخضوع[70]. وأخيراً، حتى عندما يتم تصوير الشخصيات النسائية في ألعاب الفيديو بطريقة "أكثر واقعية،" فإنها تميل إلى الظهور بأجسامٍ ذات مقاسات مثالية[71]، وغالباً ما تكون في حاجة إلى تقديم المساعدة لها من جانب الشخصيات الذكورية[72].

ويمكن للمحتوى المُطوّر من قِبل النساء أن يشكّل بديلاً للتمييز بين الجنسين، إذ يُبرز النساء كفاعِلات نشِطات ويتحمّلن مسؤولية أنفسهنّ. وعلى سبيل المثال، تتحدّى بطلة الكوميديا الرقمية "Princeless"، وهي امرأة ملوّنة، نماذج ذكوريّة لأبطال خارقين. وفي "القاهرة"، وهي قصّة مصوّرة عبر الإنترنت تسعى بطلتها الخارقة المحجّبة إلى محاربة كراهية الإسلام (الإسلاموفوبيا) والتحرّش الجنسي[73]. ويمكن لزيادة الحضور النسائي الفاعل في هذا الحقل أن يؤدي إلى خلق مبادرات تَوعويّة وإلى الحدّ من أخطار تعزيز المعايير وأنماط التمييز بين الجنسين الحالية.

لذلك، ومن أجل معالجة عواقب التمييز بين الجنسين في المنصّات الرقمية والمحتوى الرقمي، تبرز الحاجة إلى وجود عدد أكبر من المبرمِجات وخبيرات الكمبيوتر في هذا القطاع. وهناك بعض الإشارات على الاستجابة لتلك الحاجة في مناطق مختلفة: ففي ماليزيا مثلاً، تشارك النساء بأعداد متساوية تقريباً مع الرجال في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويعود ذلك إلى الحضور النسائي الفاعل في قطاع صناعة الإلكترونيات الناشئة في البلاد، فضلاً عن كون هذا القطاع مجالاً جديداً لم تتجذّر فيه أنماط التمييز بين الجنسين بعد، من ضمن أسباب أخرى[74].

وفي المنطقة العربية، تشير آخر الإحصاءات إلى أن واحدة من كل ثلاث شركات ناشئة أسّستها نساء أو تقودها نساء – وتتخطّى هذه النسبة المئوية مثيلتها في وادي السيليكون (Silicon Valley) نفسِه. وقد يعود ذلك إلى عدم وجود تاريخ لهذا القطاع يهيمن عليه الذكور، ولأن صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعدّ جديدة نسبياً في المنطقة العربية. وبالتالي، ينظر الكثيرون إلى قطاع التكنولوجيا بوصفه أحد المساحات القليلة التي يمكن فيها تغيير المعايير السائدة المتعلقة بالجنسين، ما يجعله قطاعاً جاذباً للنساء[75]. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال المنصات الإلكترونية التي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة دخل المرأة والسماح لها بالوصول إلى أسواق جديدة سواء داخل بلدانها أم خارجها.

وفي الخلاصة، وانطلاقاً من كونها منصّة تهدف إلى تعزيز التشبيك والنقاش، تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأشكال مختلفة في التصدّي لمعايير وأنماط التمييز بين الجنسين التي تحدّ من قدرة النساء على الاختيار وتؤثر على حقّهنّ في التعبير عن آرائهنّ بشكل علنيّ وكسب الاعتراف بها، وبالتالي كسب الاعتراف بإنجازاتهنّ. ويُعدّ نشر المعارف والمعلومات عبر قنوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جانباً آخر من جوانب تمكين المرأة عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ يصبح باستطاعتهن الوصول إلى معلومات يمكن أن يسترشدن بها في اتخاذهن لقراراتهن وخياراتهن الحياتية، كما يمكن أن تسهم في رفع مستوى مشاركتهن في صنع القرارات الأسريّة وإحداث تغييرات في الأدوار المختلفة بين النساء والرجال.

وتوضّح الأمثلة التي سبق إيرادها في هذا الفصل حاجة النّساء إلى اكتساب المهارات اللازمة

لممارسة القدرة على الاختيار بواسطة هذه الأدوات، وحاجتهن إلى إنشاء منصّات وخلق محتوى يعكس اهتماماتهن ومتطلباتهن، بما في ذلك الاحتياجات اللغوية، وتحديداً اللغة العربية في حالة المنطقة العربية، وطريقة فهمهن للأحداث ومعارفهن ومرئياتهن من أجل مواجهة معايير وأنماط التمييز بين الجنسين ومكافحة هذا التمييز. وفي حين يُعدّ اكتساب المهارات إلزاميّاً في هذا المجال، فإنه لا يكفي لِوحده، إذ يجب أن يُترجم إلى مزيد من مشاركة النساء في هذا القطاع، كمبرمِجات وخبيرات في مجال الحاسوب، من أجل التأثير على المحتوى الرقمي وتصميم التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقترن اكتساب المهارات بتعزيز الحريات الأساسية في مختلف المجالات، بما فيها الميادين الاقتصادية والسياسية.

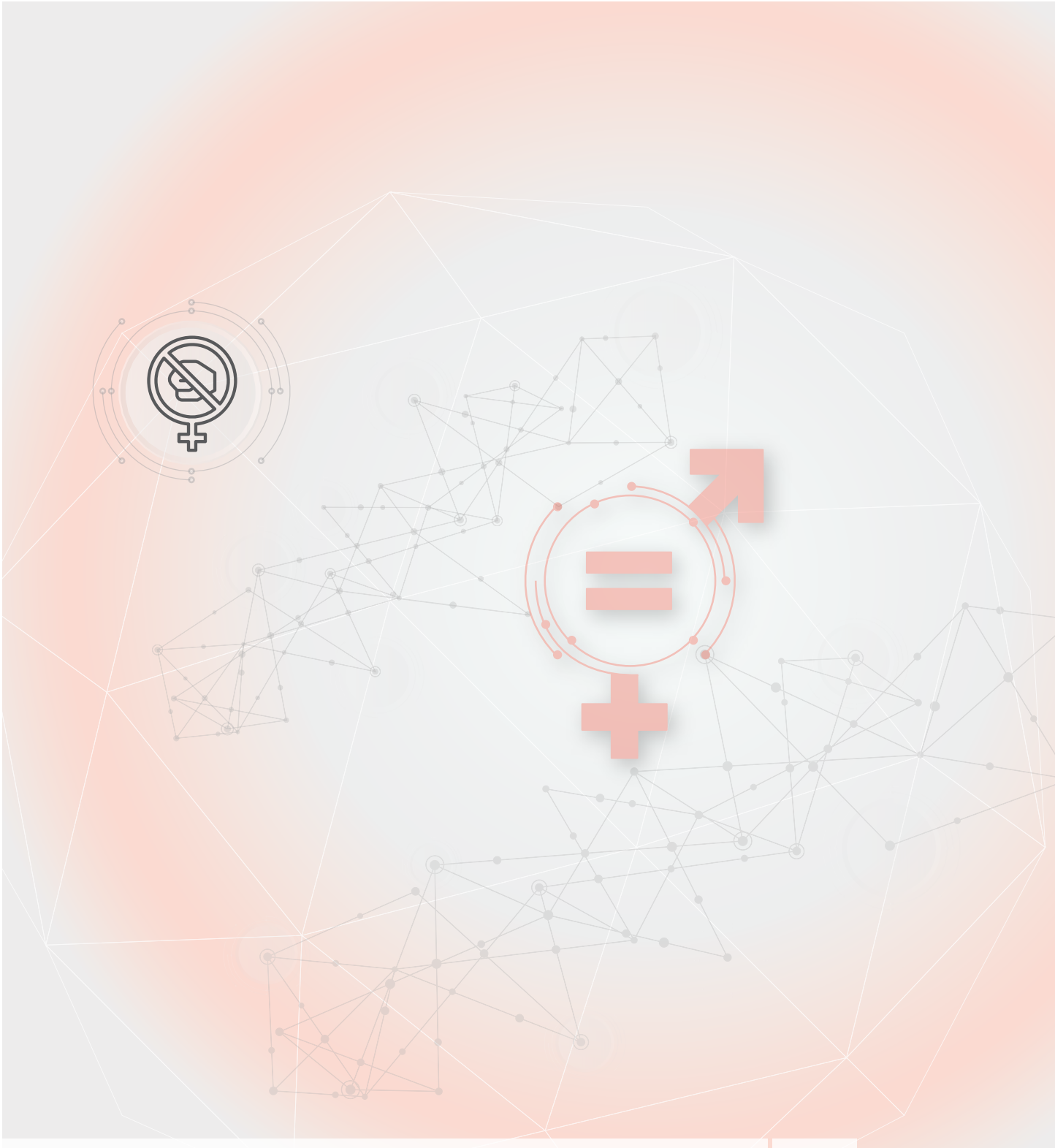

3. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات

3. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات

الهدف 5-2: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتّجار بهن واستغلالهن جنسياً وغيرها من أنواع الاستغلال؛ و

الهدف 5-3: القضاء على جميع الممارسات الضارة، بما فيها زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري وختان الإناث.

يمكن للعنف ضد المرأة أن يحدث في جميع البلدان، وفي الأماكن العامة والخاصة على حدّ سواء. وفي معظم الحالات، يتمّ ارتكاب هذا النوع من أعمال العنف من جانب شخص تعرفه الضّحية – يكون غالباً شريكاً حميماً لها. ويمكن لهذا النوع من أعمال العنف أن يتخذ عدّة أشكال، بما فيها العنف البدني والجنسي والنفسي والاقتصادي. وقد ينجم عنه مشاكل بدنية وعقلية وعاطفية طويلة الأمد تؤثر على مجتمعات النساء وأسرهنّ، بما في ذلك أطفالهن. ويؤدي العنف والتعسّف إلى منع النّساء من المشاركة بشكل كامل في المجتمع. كما أن الممارسات الضارة ذات الصلة، بما فيها تزويج الأطفال والزواج المبكر والقسري وختان الإناث، تفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان ذات الصلة بالمرأة. ويؤدي زواج الأطفال إلى تراجع فرص التعليم وزيادة احتمالات الحمل في سنّ مبكّرة. وفي تقرير قدّمه إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2016، أكّد المقرر الخاص المعنيّ بمسائل التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أن تزويج الأطفال وختان الإناث، فضلاً عن الممارسات الضارة الأخرى ذات الصلة مثل الجرائم القائمة على الشرف، تُعدّ بمثابة أعمال عنف قائمة على التمييز بين الجنسين وسوء المعاملة والتعذيب[76].

ويمثّل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بالإضافة إلى جميع الممارسات الضارة ذات الصلة علاقة ثنائية الاتجاه مع العديد من أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي العنف ضد النساء والممارسات الضارة ذات الصلة إلى استئصال أو تقليص البدائل المتاحة أمام النساء أو قدرتهن على اتخاذ خيارات من بين البدائل المتاحة أو إلى كلا الأمرين معاً. ومن ثمّ، فإن القضاء على العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة يمثّل شرطاً أساسيّاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بحيث يصبح بإمكانهنّ المساهمة بشكل كامل في التنمية المستدامة. وبالمثل، فإن تمكين جميع النساء والفتيات يُعدّ أمراً أساسيّاً للحد من العنف ضد المرأة. ويمكن لهذا التمكين أن يتّبع العديد من المسارات التي

قد تزيد من البدائل أو القدرة على اتخاذ الخيارات أو كلا الأمرين معاً، بما في ذلك زيادة فرص العمل والدخل أو زيادة المشاركة السياسية للمرأة أو كلا الأمرين معاً، أو زيادة الوصول إلى مجالات صنع القرار أو كلا الأمرين معاً، أو زيادة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية أو كلا الأمرين معاً. وتتمثّل السُبُل الإضافية للقضاء على العنف والممارسات الضارة ضد المرأة، في مواجهة الأعراف الاجتماعية التي تخلق هذا العنف وهذه الممارسات الضارة وتديمها، وإصلاح الأطر القانونية لمنع حدوثها من جديد وحماية المرأة من آثارها. ويشدد إطار أهداف التنمية المستدامة على أهمية القضاء على العنف والممارسات الضارة ذات الصلة في سياق التنمية المستدامة، إذ يحدّد عدة تدابير تهدف إلى الحد من العنف ضدّ المرأة، بما فيها تعزيز ثقافة السلام، وتوفير أماكن عامة ووسائل نقل آمنة، وغيرها. ويسعى إطار أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى تعزيز التدابير الإدارية والقانونية التي تحمي النساء والفتيات من العنف والممارسات الضارة ذات الصلة.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة الإمكانيات التي توفّرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة والحد منها.

ألف. الهدف 5 - الغايتان 5-2 و5-3: نظرة عامة إقليمية

يتخذ العنف ضد المرأة في المنطقة العربية عدّة أشكال، منها على سبيل المثال لا الحصر، العنف المنزلي، وما يسمى بجرائم الشرف، وزواج الأطفال، والبغاء القسري، والاتجار بالأطفال، وختان الإناث، والتحرش الجنسي. وفي ما يتعلّق بالعنف الذي يُمارَس ضد المرأة ضمن العلاقة الزوجية، هناك غالباً نقص في البيانات ذات الصلة في المنطقة العربية.

ويعود ذلك أساساً إلى حساسية هذه القضية. ويعمدُ 44 في المائة فقط من بلدان المنطقة العربية إلى جمع بيانات بشأن تفشّي مختلف أشكال العنف ضد المرأة[77]. وعلى المستوى الإقليمي، تشير البيانات المتاحة التي نشرتها منظمة الصحة العالمية عام 2013، إلى أن واحدة من كل 3 نساء متزوجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تعرّضن لعنف بدني أو جنسي من قبل شريك حميم في حياتهنّ[78]. وعام 2012 في الأردن، أفادت ثلث النساء المتزوجات تقريباً اللواتي تتروح أعمارهن بين 15 و49 عاماً، عن تعرّضهن لشكل من أشكال العنف الجسدي بعد بلوغهن سن الخامسة عشرة. ويتبوّأ الزوج الحالي (57 في المائة) صدارة مرتكبي هذا العنف الجسدي المُبلّغ عنه ضدّ المرأة. وقد أفادت أكثر من امرأة واحدة من كل أربع نساء (بمعدّل 27 في المائة) عن تعرّضهنّ لعنف جسدي من جانب أخٍ، وامرأة واحدة من بين كل خمسة نساء (21 في المائة) عن تعرّضهنّ لعنف جسدي من جانب والدهنّ، وامرأة واحدة من بين كل عشرة نساء (10 في المائة) عن تعرّضهنّ لعنف جسدي من جانب زوجهن السابق[79]. وفي مصر، عانى 46 في المائة من النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 18 و64 عاماً من أحد أشكال العنف الزوجي[80].

وتثبت الأدلة التي يتم جمعها من جميع أنحاء المنطقة العربية أن معدل تفشّي العنف ضد المرأة يزداد بشكل كبير في البلدان المتأثرة بالنزاعات وتلك التي تمزّقها الحروب، وأن العنف الجنسي يُستخدم بشكل منهجي كتكتيك في الحرب: فعام 2015، تم الإبلاغ مثلاً عن 5,866 حالة عنف في اليمن، بما فيها الاغتصاب، والتحرّش الجنسي، وزواج الأطفال[81].

وينتشر زواج الأطفال في جميع أنحاء المنطقة العربية، حيث تتزوّج 18 في المائة من الفتيات قبل سنّ الثامنة عشرة و3 في المائة قبل سنّ الخامسة

عشرة[82]. ويتفاوت هذا الانتشار بشكل كبير بين بلدان المنطقة العربية، حيث تسجّل البلدان الأشد فقراً وتلك المتأثرة بالصراعات معدّلات أعلى بكثير مقارنة بالبلدان الأخرى[83]. وفي مصر، ازدادت نسبة إنجاب المراهقات من 9 في المائة عام 2005، إلى 10 في المائة عام 2008، ثم إلى 11 في المائة عام 2014[84]. وعام 2013 في اليمن، تزوّج ما يقرب من 32 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 20 و24 سنة قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر، كما تزوّج أكثر من 9 في المائة منهنّ قبل بلوغهن الخامسة عشرة من العمر[85]. وفي الصومال، بلغت هذه المعدلات 45 و8 في المائة على التوالي[86]. وتشير الأبحاث إلى أنّ الزيادة في حالات زواج الأطفال مردّها إلى أن زواج الأطفال يُعدّ نوعاً من أنواع الحماية بالنسبة للأسر المُهجَّرة أو تلك المتأثرة بالنزاعات ووسيلة للحفاظ على شرف الفتيات فيها[87].

يتزايد الاتجار بالأشخاص على المستوى العالمي، حيث ارتفع عدد الحالات ذات الصلة من حوالي 20,000 عام 2003 إلى أكثر من 25,000 عام 2016. وتشير الإحصائيات إلى أن الإناث يشكّلن 50 في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر في المنطقة العربية، بمن فيهنّ 46 في المائة من البالغات و4 في المائة من الأطفال. وقد اتّضح أن الغرض الرئيسي من الاتجار بالبشر في المنطقة العربية هو العمل القسري (55 في المائة) يليه الاستغلال الجنسي (36 في المائة)[88].

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ممارسة ختان الإناث شائعة في عدة بلدان عربيّة رغم الاتجاهات المتناقصة ذات الصلة التي لوحظت على مر السنين. وبحسب الإسكوا، فإن أعلى معدلات انتشار هذه الممارسة تُسجّل في الصومال ومصر والسودان، تليها موريتانيا التي تتميّز بمعدلات انتشار معتدلة نسبيّاً، ثم العراق وعُمان واليمن، التي تسجّل معدلات انتشار منخفضة، إذ تقتصر هذه الممارسة على بعض الجماعات أو تنحصر في مناطق معيّنة"[89].

تظهر الأبحاث والإحصائيات الراهنة أن التحرّش الجنسي في الأماكن العامة يُعدّ مشكلة خطيرة. وقد خلُصت دراسة على المستوى الوطني أجراها عام 2009 المندوب السامي للتخطيط في المغرب إلى أن 63 في المائة من النساء تعرّضن لشكل من أشكال العنف الجنسي في الأماكن العامة[90]. وقد تم التثبّت من ذلك من خلال مسح ميداني شمل عيّنة من 40 امرأة من خلفيات مختلفة يعِشن في الرّباط. وتظهر نتائج المسح أن معظم المشاركات تعرّضن للتحرّش أو الاعتداء الجنسي في الأماكن العامة[91]. وعام 2016، أجرى مركز البحوث والدراسات والوثائق والمعلومات عن المرأة في تونس، مقابلات مع عينة عشوائية من 3,000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً. وأشارت النتائج إلى أن 54 في المائة منهن تعرّضن للعنف النفسي أو البدني مرة واحدة على الأقل في الأماكن العامة بين عامي 2011 و2015. وتشير تجاربهنّ إلى أنهنّ تعرّضن للملاحقة أو للإهانة أو التحرّش الجنسي من قِبل الرجال. وعام 2015، أطلق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والمجلس القومي للمرأة (NCW) أول مسح وطني لقياس مدى انتشار مختلف أنواع وأشكال العنف القائم على التمييز بين الجنسين الذي يُمارس ضدّ النساء والفتيات في الشريحة العمرية من 18 إلى 64 عاماً، وأثره على صحة المرأة، وصحتها الإنجابية، ورفاهها العام. وبحسب نتائج هذا المسح، فإن حوالي 46 في المائة من النساء المتزوجات ممن تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً تعرّضن في وقت معيّن لشكل من أشكال العنف الزوجي، حيث أفاد 43 في المائة من هؤلاء النساء عن تعرّضهن للعنف العاطفي، و32 في المائة للعنف الجسدي، و12 في المائة للعنف الجنسي. ومن جانب آخر، وفي ما يتعلق بالعنف في الأماكن العامة، تعرّضت 10 في المائة من النّساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً للتحرّش في الشوارع والأسواق والسّاحات وغيرها، كما تعرّض حوالي ربع الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن

بين 18 و19 سنة للتحرّش في الأماكن المذكورة[92]. ولا يمكن التشكيك في خطورة العنف الجنسي والتحرّش بالمرأة في الأماكن العامة، أو في الحاجة إلى مكافحته[93].

ترتبط معدلات انتشار العنف ضد المرأة في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالمعايير والمواقف، وتحديداً بمدى اعتبار أنّ تأديب الرجل لزوجته يعدّ أمراً مقبولاً، وعلى نطاق أوسع، بمدى تقبّل المجتمع للعنف والإساءات ضد النساء[94]. ويمكن عَزْوُ العنف ضد المرأة الذي يُلاحظ في المنطقة العربية إلى الإمكانات المحدودة للنساء، والمواقف الداعمة للعنف، وإلى مرحلة الطفولة العنيفة جداً التي اختبرها بعض الرجال[95]. وفي الأردن مثلاً، يعتقد حوالي 50 في المائة من النساء أن للزوج الحق في تأديب زوجته المتمرّدة تأديباً جسدياً[96]. ولا يختلف الوضع عندما يتعلق الأمر بالعنف الذي يمارس ضد المرأة في الشارع، إذ يلقي غالبية الرجال الذين يمارسون هذا النوع من العنف باللائمة على الملابس التي ترتديها النساء، كمحفّز لهم على القيام بفعلتهم. ولا تزال الآراء والمواقف والقواعد التي تهدف إلى إدامة العنف ضد المرأة منتشرة على نطاق واسع في المنطقة[97]. إن دراسة مواقف الرجال وسلوكياتهم في ما يتعلق بالعنف ضد المرأة على الصعيدين العالمي والإقليمي تشير إلى أنّه يتمّ نقل المعايير المتّصلة بالعنف من جيل إلى آخر. ويُعتبر الرجال الذين شهدوا في مرحلة طفولتهم، أو مراهقتهم، أو شبابهم، على تعرّض أمهاتهم لإساءة المعاملة من قِبل آبائهم أكثر عرضة من سواهم لارتكاب أعمال عنف ضد شركائهم في علاقاتهم عند سن البلوغ[98].

ويشكل التغلب على العنف ضد المرأة شرطاً أساسيّاً لتمكين النساء في المنطقة العربية من تحقيق كامل طاقاتهن. كذلك يؤثر العنف ضد المرأة بشكل كبير على قدرتها على الاختيار، لأنه يحوّر بشكل ملحوظ عمليّة صنع القرار، ويؤثر بالتالي سلباً على إنجازاتها.

باء. كنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة بطرق متعددة. أولاً، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة شعور النساء والفتيات بالأمان والأمن في المواقف التي قد يتعرّضن فيها للخطر[99]. كما أنها تعزز قدرة المرأة على الاختيار، إذ توفّر لها منصّة للتبليغ عن حوادث التحرش وغيرها من أشكال العنف، وتطوير استراتيجيات مضادة للتصدي لهذه الحوادث. ثانياً، يوفر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منصّة للنساء لتنظيم حملات ضد المواقف والممارسات الاجتماعية التي تستهدف النساء والفتيات، ما يؤدي إلى حدوث تغييرات في المعايير والتشريعات. ثالثاً، أثبتت الأبحاث أن استخدام تطبيقات العدالة في كندا يتيح للنساء والفتيات إسماع أصواتهنّ لمواجهة التحرّش والتنمّر والعنف، كما يبسّط عملية الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، إذ يجعلها تتم بطرق سريعة، ويحافظ على سلامة الضحية[100].

1. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لتعزيز أمن النساء والفتيات

تشعر النساء والفتيات بأنهن أكثر أماناً واستقلالية عندما يَقْتَنين هاتفاً خلويّاً، بحسب دراسة استقصائية أجريت في بوليفيا ومصر والهند وكينيا[101]. ذلك أنهنّ يستخدمن هواتفهن الخلويّة لردع المتحرّشين المحتملين في الأماكن العامة. وهناك العديد من التطبيقات التكنولوجية التي تتيح للنساء تحديد حوادث التحرّش الخطيرة عبر الإنترنت، مثل تطبيق "HarassMap"، الذي يقوم على الاستعانة بمتطوّعين من مستخدمي الإنترنت لوضع رسم بياني للتحرش الجنسي. وتتيح هذه الأداة للمستخدمين تحديد

المكان الذي وقعت فيه حادثة التحرش، وتبيان نوع التحرش وتاريخه، وكل ذلك عبر منصّات مختلفة، بما فيها الموقع الإلكتروني https://harassmap.org، أو عبر الرسائل النصية، أو موقعي فيسبوك وتويتر، أو البريد الإلكتروني. ويقدّم هذا التطبيق أيضاً خياراً يتيح للمستخدمين تسليط الضوء على دور الأشخاص الذين صودف وجودهم في مكان الحادث، والذين تدخّلوا لوقف حادثة التحرّش، ما يؤدي إلى تشجيع هذا النوع من الأفعال الإيجابية. ويتم تحميل البيانات إلى لخريطة عبر الإنترنت تُسجّل عليها التقارير. ويعدّ موقع Resist Harassment Lebanon بمثابة مبادرة مماثلة في لبنان.

وفي النزاعات المسلّحة، قد تتعرّض المرأة للتشرّد أو يصبح من المتعذّر الوصول إليها من قِبل منظّمات الخدمات النظامية. وهنا يبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح لها إرسال الرسائل، وتعقّب المعلومات والأدلّة وتخزينها وتوزيعها. وعلى سبيل المثال، يهدف موقع "Jordan Online Services Advisor"، وهو عبارة عن منصّة وتطبيق تدعمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى تحديد المواقع والخدمات المتاحة بجوار المستخدمين في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على التمييز بين الجنسين. كما يقدّم معلومات للّاجئين عن خدمات الغذاء والمياه والرعاية الطبية المتوفّرة. وفي سبيل دعم توقيف الجناة وملاحقتهم قضائياً، يجري تعقب حوادث العنف ضد المرأة في مناطق النزاعات المسلحة عبر تطبيقات مثل "MediCapt"، الذي أطلقته جمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان (Physicians for Human Rights). ويسمح هذا التطبيق للأطباء أن يسجّلوا نتائج الفحص الطبي لضحايا الحوادث المذكورة من خلال التطبيق، وأن يلتقطوا كذلك صوراً لإصابات الضحايا، ويحمّلوها عبر الإنترنت ويرسلوها مباشرة إلى المحامين والمسؤولين المعنيين بإنفاذ القوانين. ومع أنه يهدف أساساً إلى تحديد حوادث العنف الجنسي، إلا أنه يمكن استخدامه أيضاً للإنذار المبكر، ولتعقب حوادث العنف الجماعي وتقديم أدلّة على جرائم الحرب[102].

الإطار 1. دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرأة لمواجهة الصراعات المسلحة

استخدمت النساء في نيجيريا الهواتف الخلوية، بالتوازي مع شبكاتهن الاجتماعية، لبناء قدرتهن على الصمود إبّان الأزمة الطائفية التي عصفت بالبلاد في شهر نيسان/ابريل 2017. وقد أثرت القيود التقليدية الموضوعة على حركتهن الجسدية بسبب المعايير الإجتماعية، والأعراف والمسؤوليات الأسرية، على قدرتهن على إيجاد منافذ للهروب خلال حوادث العنف. وكان ذلك أكثر صعوبة بالنسبة للنساء المسلمات بسبب ممارسة "البردة" (purdah). لقد استخدمت النساء الهواتف لتتبّع حركة أفراد أسرهن، وحشد التحويلات المالية، والتأكّد من سلامة شركائهن التجاريين، والتواصل مع الأسر والأصدقاء في الجانب المقابل لمنطقة النزاع. كذلك كانت الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية تستخدم للتفاوض مع الشباب الذين يقومون بالسلب وشيوخ المجتمعات المحلية لتأمين المرور الآمن ومشاركة الجمهور معلومات عن اندلاع حوادث العنف. كما تم استخدام الائتمان الهاتفي (phone credit) لشراء المواد الغذائية. وقد أتاحت لهن الهواتف الخلوية الحصول على معلومات من الأصدقاء وأفراد العائلة الذين كان باستطاعتهم الوصول إلى الإنترنت وخدمات الإذاعة خارج منطقة النزاع، وتحديداً خدمة بي بي سي العالمية (التي تبث بصورة منتظمة باللغة الأساسية المستخدمة في منطقتي كافانتشان والهوسا)، ليصبحن أكثر اطّلاعاً بشأن البؤر المحتملة ومناطق الخطر. وكانت هذه الأخبار تنشر بدورها إلى الأصدقاء وأفراد الأسرة الآخرين.

المصدر: كومفورت ودادا، 2014، صفحة 111 إلى 121.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لتحديد المعايير التي تؤدّي إلى العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة، والإبلاغ عنها ومواجهتها

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتتبُّع الممارسات الضارة ذات الصلة بالعنف ضد المرأة والحد منها. ومن خلال تحليل محتوى مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر، يمكن تحديد حوادث الاتجار بالنساء بسهولة أكبر. وعلى سبيل المثال، يمكن تتبُّع إعلانات الدعارة من خلال البحث عن مصطلح "escort" على تويتر. ويمكن استخدام طرق راهنة أخرى للتصدّي لهذه الآفة، بما فيها الشبكات الاجتماعية الخاصة، أو البرمجيات المتصلة بمشاركة قواعد البيانات، أو مشاركة المعلومات بين المنظّمات المناهضة للعنف. ويهدف تطبيق PhotoDNA إلى تحديد حوادث الاتجار بالبشر، وهو مزوّد ببرمجيات تمكّن من التعرّف على صور القاصرين الذين يتعرّضون للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، حتى وإن تم التلاعب بالصورة (وهي طريقة شائعة لتجنب الكشف).

وتضطلع تكنولوجيات التمويل الجماعي بمهمّة جمع المعلومات من مجموعات مختلفة من الأشخاص لوضع الرسوم البيانية وربط المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الاتّجار بالمرأة بالناجيات من حوادث الاتجار بالمرأة[103]. ويقوم مشروع للرسائل النصية في هايتي، الذي تنسّقه منظّمة Ayiti Resurrect[104]، بإعادة توجيه الرسائل النصية للتبليغ عن الاعتداءات أو لطلب الخدمات أو المشورة، إلى الفريق المعنيّ بالإحالة والاستجابة. ويُحال الطلب أو المعلومات بعد ذلك إلى شبكة من المنظمات غير الحكومية ومقدّمي الخدمات. وبعد إزالة معلومات التعريف عنها، يتمّ تعقّب البيانات على خريطة للمنطقة ذات الصلة[105].

وتُعدّ #MeToo نموذجاً لحركة اجتماعية أطلقتها مجموعة من النساء كنّ يتبادلن خبراتهن بشأن التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل. وبفضل التكنولوجيا، انتشر هاشتاغ #MeToo بشكل مطّرد، وتناولته وسائل الإعلام الإخبارية، وتحديداً بعد ترشيحه في حفل توزيع جوائز غولدن غلوب وجوائز الأوسكار. ويُعدّ ذلك مثالاً عن قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على تسليط الضوء باستمرار على قضية معيّنة، والقيادة نحو تغيير المعايير السائدة بشأن التفاعل المقبول بين النساء والرجال في مكان العمل[106]. وفي الولايات المتحدة، اضطرت حركة #MeToo الكونغرس الأمريكي إلى إعادة النظر في ردود فعله على مزاعم التحرش الجنسي في مكان العمل. وقد أدّى ذلك إلى فضح المئات من الرجال البارزين وإرغامهم على الاستقالة، أو تعرّضهم للطرد، أو مواجهتهم عواقب وخيمة نتيجة لاتّهامهم بارتكاب اعتداءات جنسية. كذلك دعا المشرّعون في ولايات أمريكية بما فيها نيويورك وكاليفورنيا إلى إلغاء اتفاقيات عدم الكشف عن المعلومات والتحكيم الإلزامي، التي تُستخدم غالباً للتهرّب من المسؤولية في الدعاوى القضائية المتعلّقة بالتحرش الجنسي[107]. وفي سنة واحدة فقط، أفضت حركة #MeToo إلى تحقيق سلسلة من التغييرات التي تركت أثراً إيجابياً مباشراً على مستوى الدعوة إلى خلق بيئة خالية من التحرش الجنسي[108]. وفي ما يتعلّق بالمنطقة العربية، شاركت النساء العربيات في الحملة و"ذكّرن العالم بأن التحرّش الجنسي ليس محصوراً بفئة عمريّة محددة، كما أنّه لا يعترف بقيود أو نظام لباس معيّن[109]. وبالحقيقة، يُعدّ ذلك مثالاً عن كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعبير عن آراء النساء وخلق تأثير لهذه الآراء.

لقد تم تطوير تطبيقا SafeNes[110] وStreetPal[111] للهاتف المحمول في تونس ومصر على التوالي. ويهدف تطبيق SafeNes إلى زيادة الوعي وربط ضحايا حوادث التحرّش بالمنظمات غير الحكومية

المتخصصة، عن طريق السّماح للمستخدمين بالإبلاغ عن حوادث التحرّش الجنسي وتعيين شخص موثوق به لتتبُّع تحركاتهن حين يتواجدن في مكان لا يشعرن فيه بالأمان. ويهدف تطبيق StreetPal، وهو عبارة عن منصة ذكية، إلى بناء مجتمع من الدّعاة المدرّبين بشكل ممتاز، الذين يمكنهم المساعدة في نشر الوعي بشأن التحرش الجنسي والمشاركة بفعالية في مكافحة جريمة التحرش الجنسي، كما يوفّر، في الوقت نفسه، خيارات للناجين. ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي والمدوّنات وكذلك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "التقليدية" مثل الراديو والأفلام والتلفزيون، أن تشكّل أدوات فعّالة لمواجهة المعايير الاجتماعية التي تهدف إلى إدامة العنف ضد المرأة. وفي الأردن، نجحت المدوّنات في تسليط الضوء على جرائم الشرف وربطتها بمواد إخبارية. واستطاعت مدوّنة أخرى لفت انتباه الجمهور إلى أنّه "لا يمكن للنساء، مهما كن محتشمات في لباسهن، أن يمشين في شوارع عمّان دون التعرض للمعاكسات أو غيرها من التصرّفات غير المُلائمة من الرجال"[112]. وفي مثال إبداعي من نيوزيلندا، قام الطلاب بتطوير محاكاة ساخرة لمقطع غنائي مصوّر تحت عنوان "Blurred Lines"، وهي أغنية تعرّضت للنقد على نطاق واسع بسبب تغاضيها عن جريمة الاغتصاب، بواسطة مقطع غنائي مصوّر تحت عنوان "Defined Lines"، الذي تشتمل كلماته على عبارات من طراز "إن ما تراه على التلفزيون لا ينطق بالمساواة، بل ينمّ عن معاداة صريحة للمرأة"[113]. كذلك استُخدم الراديو بشكل فعّال في المنطقة العربية لتزويد النساء بالمعلومات القانونية والحقوقية. ومن الأمثلة في هذا المجال راديو نساء إف إم[114] (Radio Nisaa) في دولة فلسطين وراديو المساواة[115] (Radio Mousawat) في إقليم كردستان العراق.

3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لرفع صوت النساء وتنظيم الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة

وتمثّل الأنشطة التي تضطلع بها منظمة وادي (WADI) التي أسستها مجموعة من النساء العراقيات، والتي تستخدم أدوات عبر الإنترنت، ووسائل بما فيها الأفلام والتلفزيون لتنظيم حملات ضد ختان الإناث نموذجاً عن الاستخدامات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي لمناهضة العنف ضد المرأة. وتسعى المنظّمة إلى تدريب الناشطات على استخدام أدوات الوسائط المتعددة للتفاعل مع النساء الريفيّات وجمع الأدلة على ممارسة ختان الإناث، بموازاة الترويج لحملة من خلال وسائل الإعلام العامة. وقد ساهمت هذه الحملات في دفع حكومة إقليم كردستان إلى سن قانونٍ يحظّر هذه الممارسة[116].

وفي مصر، لَقِيت الحملات التي نظّمت عبر وسائل التواصل الإجتماعي لزيادة الوعي حول التحرّش الجنسي ضد المرأة في الأماكن العامة، رواجاً كبيراً، ما دفع بالبرلمان المصري إلى سنّ قانون يجرّم التحرش الجنسي[117]. ومن ضمن هذه الحملات مبادرة "Shoft Taharosh" (شاهدت التحرّش) التي تقودها مجموعة من الناشطات اللواتي يعرّفن عن أنفسهنّ بأنهنّ عبارة عن مجموعة ضغط تسعى إلى القضاء على جريمة التحرش الجنسي. وتهدف الحملة التي تضمّ العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات حقوق الإنسان والجماعات النسائية التي ترصد التحرّش وتستخدم وسائل لمكافحته على المستويات القانونية والاجتماعية والنفسية إلى حماية المرأة من التحرش الجنسي وزيادة الوعي حول هذه القضية. وتستخدم هذه الحملة ثلاثة نُهُج، وهي وسائل التواصل الاجتماعي، والعمل التطوعي،

والدعم القانوني. وفي شهر آب/أغسطس 2013، حذّر القيّمون على المبادرة من ارتكاب أيّة تحرّشات جنسية خلال الاحتفال بعيد الفطر، وحضر متطوّعون من المجموعة إلى منطقة وسط القاهرة لحماية النساء والإبلاغ عن حوادث التحرش[118].

جيم. الحدّ من مخاطر تيسير أشكال العنف الراهنة ضد المرأة وإنتاج أشكال جديدة

بينما توفّر وسائل جديدة تتيح للنساء تنظيم عملهن وتعزيز وضعهن وموقعهنّ في المجتمع والتأثير على المواقف الاجتماعية السائدة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً أن تؤدي إلى تسهيل زيادة العنف ضد المرأة من حيث الحجم والنطاق. وقد أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة عام 2018 إلى ذلك الموضوع وأسبابه وعواقبه، إذ لاحظ في تقريره أن العنف ضد المرأة الذي يرتبط بالوسائل التكنولوجية قد يتفاقم بصورة جزئيّة أو كليّة، عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/HRC/38/47)[119]. كذلك أشار التقرير إلى أن العنف المرتبط بالتكنولوجيا اتّخذ أشكالاً عديدة، واستهدف النساء والفتيات بطرق متعددة ومختلفة. وكشف تقرير صادر عام 2015 عن مجموعة العمل الخاصّة بالنطاق العريض والنوع الاجتماعي التابعة للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة، تحت عنوان "العنف السيبراني ضد النساء والفتيات: نداء عالمي من أجل الصّحوة"[120]، أن حوالي ثلاثة أرباع النساء من الطبقات الاجتماعية الفاعلة قد تعرّضن لشكل من أشكال العنف السيبراني، وأن النساء في الفئة العمرية من 18 إلى 24 عاماً أكثر عرضة من غيرهنّ للمطاردة والتحرش الجنسي، ناهيك عن التهديدات الجسدية. ويُعدّ إصلاح وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية ضرورياً لمكافحة هذا النوع من العنف، كما أن زيادة الوعي بين الأفراد والمؤسسات بشأن مثل هذه المخاطر وتأثيرها على العمل والحياة الشخصية تُعدّ أيضاً ذات أهميّة بالغة.

ويتميّز هذا النوع من العنف بطابعه السريع الانتشار ("الفيروسي") وقابلية البحث عن المواضيع المتّصلة به في جميع أنحاء العالم. ويمكن لتتابع المعلومات وتكرارها وقابلية توسّعها أن تؤدي إلى نقل العنف ضد المرأة إلى مستويات جديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي واستخدام الفيديو أن تؤدي إلى زيادة عدد الجمهور ونشر التنمر بشكل مطّرد. وتشمل أشكال العنف والعدوان عبر الإنترنت، على سبيل المثال لا الحصر، نشر الأكاذيب المشوهة للسمعة، والتنمّر السيبراني، والتلاعب بالصور، والتخريب الإلكتروني من خلال الرسائل التطفّلية والفيروسات الخبيثة، وانتحال هويّة الضحيّة عبر الإنترنت، وإرسال الرسائل الإلكترونية المؤذية أو غير المرغوب بها، أو نشر الرسائل عبر المدوّنات أو التغريدات أو غيرها من وسائل التواصل عبر الإنترنت باسم الضحية، والمطاردة الإلكترونية، إلى آخره. وبحسب دراسة صدرت عام 2014 حول سلوك المراهقين أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت، فقد شهد 87 في المائة من المراهقين أعمال بلطجة سيبرانية – بما فيها استخدام الوسائط الإلكترونية، مثل الرسائل النصيّة ورسائل البريد الإلكتروني ومشاركة الصور والرسائل الفورية، للتصرّف بوحشيّة أو لتهديد شخص ما أو إحراجه – وتبيّن أن 26 في المائة من هؤلاء المراهقين كانوا أنفُسهم ضحايا لتلك الأعمال[121]. ويؤدي العنف المتصل بالتكنولوجيا إلى انتهاك حق المرأة في تقريرها لمصيرها وفي سلامتها البدنية. كذلك قد يتسبب بأضرار نفسيّة وعاطفيّة، ويفضي إلى تعزيز التحيُّز وإلحاق الضرر بسمعة المرأة والتسبب بخسائر اقتصادية ووضع عقبات أمام المشاركة في الحياة العامة. وفي بعض الحالات، يمكنه أن يؤدي إلى أشكال من العنف الجنسي وغيرها من أشكال العنف البدني[122].

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي إلى تسريع وتوسيع أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة. وتشتمل تلك الأشكال على التحكّم بتنقل المرأة وتقييد استقلاليتها، والاتجار بها، ومطاردتها، والتحرّش بها. وتوفّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طرقاً جديدة للتحكم باستقلالية المرأة وتنقّلها، مثل خاصّية تحديد موقعها الجغرافي ومراقبتها أو رصد استخدامها لهاتفها الخلويّ وجهاز الكمبيوتر الخاصّ بها. وقد تبيّن أنّ استخدام الهواتف الخلويّة قد يشكّل سبباً للتوتّر في العلاقة الزوجية، والتحرش الجنسي، وحتى لارتكاب العنف – في جميع المناطق الجغرافية[123]. وقد يُنظر إلى النساء والفتيات اللائي يستخدمن الهواتف الخلويّة على أنهن ينتهكن المعايير المتعلقة بالجنسين، إذ يتيح لهن الهاتف الخلوي إمكانية التفاعل مع رجال من خارج أسرهن دون إبلاغ أفراد الأسرة الآخرين. ونتيجة لذلك، قد يُحظّر عليهن امتلاك هذه الهواتف الخلويّة أو استخدامها[124]. كذلك عبّر الكثيرون عن شعورهم بأن تغطيتهم لنفقات استخدام المرأة للإنترنت لا يمثّل استخداماً ملائماً للمصروفات المنزلية. وتستخدم تقنيات الرّصد بشكل شائع في تعقّب شريك العلاقة الزوجية ومراقبة النساء. وفي كمبوديا مثلاً، يستخدم الرجال النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) وبرمجيات التجسس لرصد تحرّكات شريكاتهم خلسةً[125]. وتُعدّ التهديدات بمشاركة المحتوى الجنسي عبر الإنترنت بغية إذلال الشخص المستهدف من جانب المُتعقِّب أمراً شائعاً[126].

كذلك ينبغي ملاحظة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاتّجار بالبشر. ويعرّف الاتّجار بالبشر على أنه عملية نقل الأشخاص أو الاتجار بهم لأغراض العمالة القسريّة، أو الاستعباد الجنسي، أو الاستغلال الجنسي التجاري. وقد أتاح ظهور شبكة الإنترنت والهواتف الخلويّة ووسائل التواصل الاجتماعي للمتّجرين بالبشر الوصول إلى جماهير أكبر وتوسيع نطاق أنشطتهم. ويستخدم المتّجرون بالأشخاص الشبكات الاجتماعية ومواقع الإعلانات المبوّبة عبر الإنترنت لتسويق وتوظيف وبيع الخدمات الجنسية. ويتم ذلك غالباً عبر مواقع مرخّصة قانوناً، مثل كريغزلست (Craigslist) وباكباج (Backpage) وماي سبيس (Myspace)، بطريقتين أساسيّتين: (1) من خلال المواقع المبوّبة عبر الإنترنت للترويج للخدمات الجنسية وخدمات العمل، و(2) من خلال مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنيد الضحايا. وبينما يتوسّع نطاق الاتجار بالقُصّر عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، فإنّ ظهور الهواتف الخلويّة "قد يؤدي إلى تغيير جذريّ في المشهد المتعلّق به"[127]. فَبِوصفها أداة اتّصال وتنسيق في الزّمن الحقيقي لا ترتبط بالموقع المادّي للشخص، توفّر الهواتف المحمولة فرصاً غير مسبوقة للمتّجرين بالبشر. تتطلب الإعلانات عبر الإنترنت لجذب زبائن محتملين نشر رقم اتّصال خاص بالهاتف الخلويّ. وفي ما يتعلّق بالمعلومات اللوجستية، بما فيها الوقت المحدّد للخدمات وموقعها وأنواعها وأسعارها، فتتم مشاركتها عبر المكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية. ويتم نشر الإعلانات ذات الصلة وعرضها والرد عليها بشكل متزايد عبر الهواتف الخلويّة، نظراً لأن الكثير من المواقع قامت بتطوير تطبيقات محمولة خاصّة بها. وبما أن الهاتف الخلويّ ليس محصوراً بمكان محدّد، يصعب كثيراً تحديد هوية وموقع كلٍّ من المتّجرين والزبائن. ويُذكر بأنّ العديد من الهواتف الخلويّة المذكورة هي إمّا مسبقة الدفع أو مدفوعة أوّلاً بأوّل أو تُستعمل لمرة واحدة فقط، حيث يتم اقتناؤها دون حاجة إلى إبرام عقد طويل الأجل، وتُدفع نفقاتها سلفاً مقابل الخدمة والميزات التي توفّرها – ما يسهّل إبقاء هويّة المتّجر طيّ الكتمان، لأن إثبات الهوية الشخصية أو التحقق من الملاءة المالية المطلوبة لإبرام العقد لم تتمّ في الأساس[128].

يعد التنمُّر والتعقُّب والتحرُّش من الأشكال القديمة للعنف ضدّ المرأة التي يمكن تسهيلها وتوسيعها باستخدام التكنولوجيا الحديثة. وفي الحقيقة، تشكّل

المنصات عبر الإنترنت مكاناً رحباً للتحرّش، بما أنها مجهولة الهويّة وغير مرتبطة بموقع جغرافي معيّن. وقد تم تحديد التحرّش والتعقّب عبر الهاتف بوصفهما مشكلة بارزة في العديد من المناطق حول العالم. ففي مسح أُجري في باكستان، أفادت 30 في المائة من النساء أنّهن تعرّضن للتحرش الجنسي عبر هواتفهن الخلويّة، إما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، أو الرسائل النصية المباشرة، أو المكالمات الهاتفية[129].

كذلك خلُص مسحٌ أجراه المركز المصري لحقوق المرأة إلى أن 80 في المائة من المُستجيبات تعرّضن للتحرش الجنسي، وأن جزءاً كبيراً من هذا التحرّش تمّ عبر الهواتف الخلويّة[130]. وعلى سبيل المثال، يحاول الرّجال ابتزاز النساء عن طريق تهديدهن بنشر صورهنّ[131] أو أرقامهنّ علناً إذا ما توقّف هؤلاء عن التحدّث إليهم[132]. وفي باكستان، تم ابتزاز فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً من خلال تهديدها بنشر شريط فيديو صُوِّر لها خلسة حين كانت مع صديقها، لدفعها إلى إقامة علاقات جنسية مع الجناة[133]. ومن الأشكال الشائعة للتحرّش في بلدان عديدة استخدام الرسائل النصية من قِبل الرّجال الذين يستحصلون على أرقام هواتف النساء من خلال مصادر تجارية أو مصادر أخرى. وفي مصر، نُقل عن إحدى النساء قولها: "أقلع عدد من صديقاتي عن استخدام هواتفهن الخلويّة. كل امرأة صبورة ولكن لكل شيء حدود. هناك نساء لا يمكنهنّ أن يتحمّلن باستمرار تلقّي مكالمات هاتفية من غرباء"[134]. وفي الهند، خلُصت دراسة حديثة أجرتها شركة "Truecaller Insights" إلى أن امرأة واحدة من كل 3 نساء (36 في المائة) في الهند تتلقّى مكالمات أو رسائل نصّية غير ملائمة وذات محتوى جنسي، وأن 78 في المائة من النّساء يتلقّين مكالمات من هذا النوع مرة واحدة على الأقل في الأسبوع، وأن 82 في المائة منهنّ يتلقّين مقاطع فيديو وصوراً غير مرغوب فيها وذات محتوى جنسي وغير ملائم مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. وفي أماكن أخرى، وُجّهت اتهامات إلى محالّ إعادة تعبئة الهواتف الخلويّة ببيع أرقام هواتف النساء الشابات إلى رجال[135].

وغالباً ما تتعرّض النّساء المعروفات عبر الإنترنت، بمن فيهنّ المدوّنات والصحفيات والناشطات والرائدات، للاعتداء والتهديد عبر الإنترنت. كذلك كشفت حركة GamerGate، مثلاً، عن وجود ثقافة فرعيّة للألعاب الإلكترونية تتّسم بطابعها الذكوري والعدائي تجاه النساء، حيث تصنّفهنّ ككائنات جنسيّة. وتعرّضت اللاعبات عبر الإنترنت اللواتي عبّرن عن اعتراضهن على هذه الثقافة، للاعتداء والتحرّش والتهديد بالاغتصاب وحتّى بالقتل[136].

وتؤدي التكنولوجيا إلى تسهيل أشكال جديدة من العنف ضد المرأة، بما فيها نشر المعلومات الشخصية للمرأة المستهدَفة، بما فيها تفاصيل الاتصال عبر الإنترنت لأغراض خبيثة، والابتزاز الجنسي، أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابتزاز الضحية، ونشر الرسائل، والصور، ومقاطع الفيديو، وابتداع الهاشتاغ للتحرّش بالنساء أو التسبّب بالعنف ضدّهن.

ولمكافحة هذه الأشكال من التهديدات السيبرانيّة، من الضروري إصلاح وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية، وكذلك زيادة الوعي بين الأفراد والمؤسسات بهذه المخاطر وآثارها السلبيّة على العمل والحياة الشخصية[137].

وباختصار، يمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة عندما تستخدم كوسيلة لمواجهة المواقف والمعايير المتعلقة بالجنسين في المجتمع، وذلك كما تم تبيانه في الفصل الأول. كذلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي إلى تعزيز الشعور بالسلامة والأمن لدى النساء والفتيات. ولا شكّ أن هذه

التكنولوجيات تدعم النساء والفتيات عن طريق نشر الأخبار والمعلومات عن الانتهاكات المرتكبة ضدّهن، ونشر قصص من مصادر بديلة، وكذلك تعليقات بديلة على الأخبار والمعلومات الرئيسية. ويمكن استخدام الوُسوم (الهاشتاغ) لاستهداف جماهير محددة بعينها أو لمساعدة مجموعات الدعم وحشد التأييد عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتواصل إحداها مع الأخرى. وفي النزاعات المسلّحة، يمكن استخدام كلٍّ من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة منها والتقليدية لربط النساء بخدمات الإغاثة والدّعم، ما يسمح لهن بالتواصل إحداهنّ مع الأخريات ومع أسرهنّ، والتعرّف على مرتكبي جرائم الحرب.

ومع ذلك، ومن أجل توسيع نطاق الفرص التي يمكن أن توفّرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقضاء على العنف الموجّه ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة، ينبغي منع حدوث أعمال العنف المُتّصلة بالتكنولوجيا، من خلال وضع وإنفاذ القوانين والأنظمة وآليات الحوكمة التي قد تردع الجناة من ارتكاب مثل هذه الأعمال. وذلك قد يؤدّي إلى تكميل الجهود البارزة التي تبذلها البلدان العربية التي تمّ ذكرها في الفصل الأول من أجل إصلاح أطرها القانونية لحماية المرأة وإنشاء مجموعة قوانين شاملة للقضاء على العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة.

وإلى أن يتحقق ذلك، تُعدّ قدرة المرأة على اختيار اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلمام باللوائح التي تنظّم استخدامها، أمرين أساسيّين لتجنب التعرّض للاستغلال والإساءة عن طريق هذه الأدوات، كما تُعدّ عوامل محرّكة رئيسية يمكن استخدامها من أجل تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين.

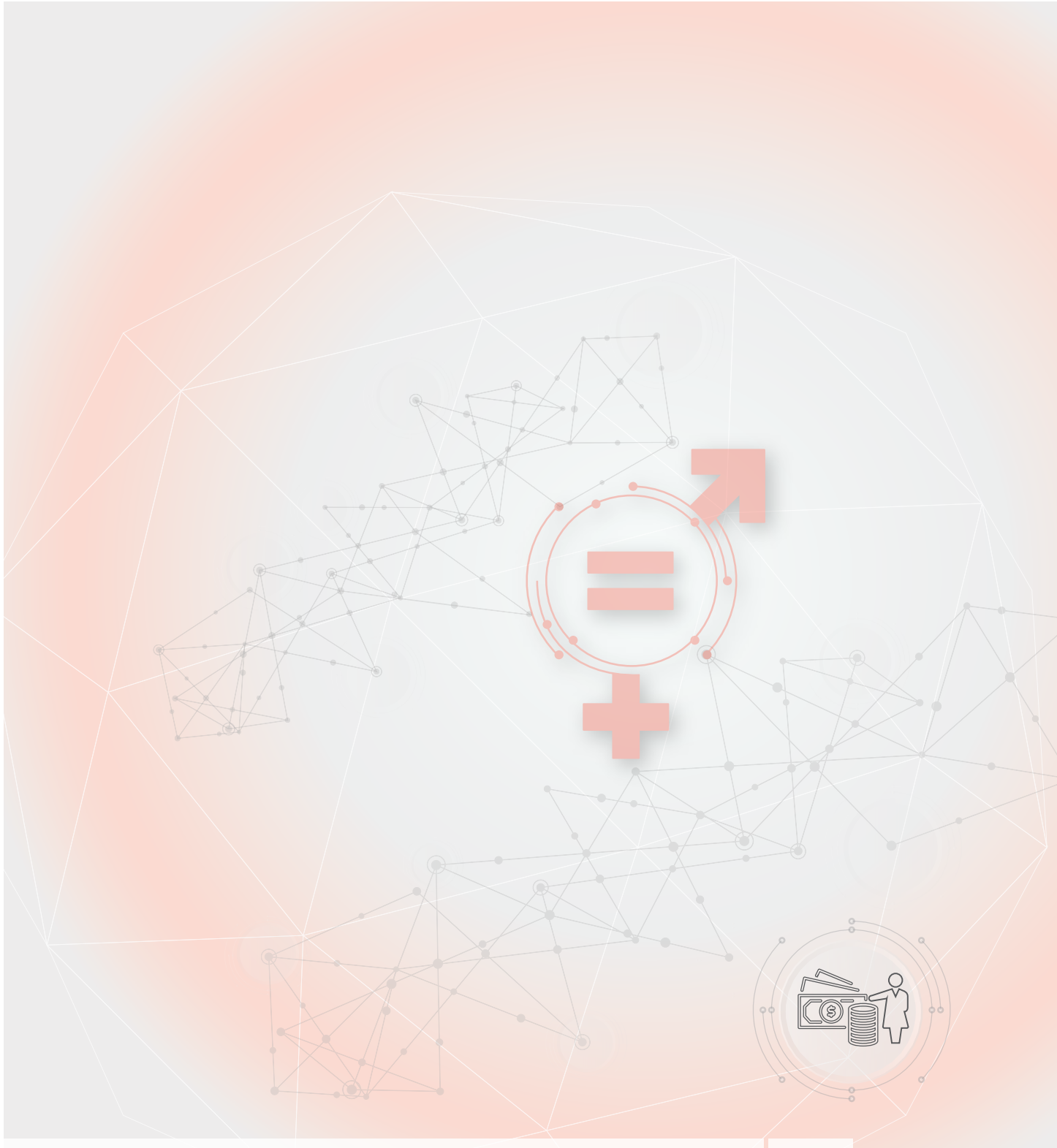

4. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

4. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

الغاية 5-4: الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

ينجم عن التمكين الاقتصادي زيادة في الخيارات البديلة المقدَّمة للمرأة، وإتاحة الفرصة أمامها للوصول إلى أسواق العمل وكسب الدخل والمشاركة في عمليات الإدارة. وهناك عدة عقبات تعرقل التمكين الاقتصادي للمرأة، بما فيها إنخراطهن الكبير في أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر وعجزهنّ عن الوصول إلى الموارد اللازمة، بما فيها المعلومات والأصول المادية والدعم المادّي والخدمات المالية. وتتصل معظم هذه العقبات بالمعايير المتعلقة بالجنسين وعلاقات القوة السائدة.

يرتبط تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة بالعديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة، بما فيها القضاء على الفقر، والتعليم، وأنظمة الحماية الاجتماعية، والموارد الاقتصادية والإنتاجية. ويمثّل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة للنساء وتوفير العمل اللائق لهنّ شرطاً أساسيّاً للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام بوجه عام. وعليه، فإن ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة، ولا سيّما وصولها بشكل متساوٍ إلى الأرض والموارد، بما فيها الخدمات المالية والتحكّم بالدخل، وتكافؤ فرص المساواة في الأجر وظروف العمل المناسبة، تُعدّ مسائل أساسية لتسريع إنجاز خطّة عام 2030. كذلك فإنّ أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تعرقل مشاركة المرأة في سوق العمل مدفوع الأجر، تمثّل قضيّة رئيسية تؤثر تأثيراً مباشراً على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. ويشدد إطار عمل أهداف التنمية المستدامة على أهمية معالجة جميع هذه القضايا، كما يعتبر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثّل إحدى الوسائل لمعالجتها.

وتضطلع النساء في جميع أنحاء العالم بحوالي 75 في المائة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وبحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ينفق الرجال ساعة واحدة تقريباً في اليوم على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بخمس ساعات للنساء في المنطقة العربية (الشكل 6)[138]. وفي الغالب، لا يُعترف بالرعاية غير المدفوعة الأجر بوصفها عملاً، وبالتالي فإنها لا تُعطى حقّ قدرها. وهذا يعني أن الحكومات لا تُدرج هذه الأعمال في التقييمات الوطنية للقوى العاملة أو السياسات أو الاستثمارات في الاقتصاد أو لكل هذه العناصر مجتمعة. ويشتمل العمل غير المدفوع الأجر بشكل

أساسيّ على العمل المنزلي والعمل المجتمعي أو التطوعي. ويتضمّن العمل المنزلي تحضير الطعام وغسل الأطباق وتنظيف وصيانة المنزل وغسل الملابس وكيّ الثياب والبستنة والتسوّق وتركيب السلع الشخصيّة والمنزلية وصيانتها وإصلاحها ورعاية الأطفال والاعتناء بأعضاء الأسرة المرضى أو المسنّين أو المعوّقين، إلى آخره"[139]. أمّا العمل المجتمعي أو التطوعي للمرأة فيشتمل على خدمات التطوع لدى المنظمات المختلفة، والعمل المجتمعي غير المدفوع الأجر، وتقديم المساعدة المجانية للأسر المعيشيّة الأخرى، وغيرها من الأنشطة.

ويشكل التوزيع غير المتكافئ لهذا النوع من العمل بين النساء والرجال، وبين مختلف الأسر والمجتمعات على نطاق أوسع عائقاً رئيسيّاً أمام المساواة بين الجنسين. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "فإنّ النساء والفتيات يقُمْن بالجزء الأكبر من هذا العمل في جميع أنحاء العالم، ما يقلّص الوقت المتاح لهن للتعلّم وإدرار الدخل والمشاركة السياسية والراحة والاستجمام"[140].

تشارك النساء أيضاً في مجموعة من الأعمال التجارية وأنشطة كسب الرزق، علماً أنهن مُمَثّلات بشكل كبير في القطاعات غير الرسمية أو القطاعات المتخصصة بالغة الصغر كتَاجرات عاديّات ومنتجات صغيرات وفي مجموعة من الوظائف العَرَضية، أكثر من الرجال في العديد من المناطق حول العالم[141]. وعلاوة على ذلك، قد تؤدّي المعايير الاجتماعية إلى تقييد حركة المرأة ودورها، ما يضطرّها إلى إعطاء الأولوية لأسرتها بدلاً من مهنتها.

الشكل 6. الفجوات بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على المستوى الإقليمي

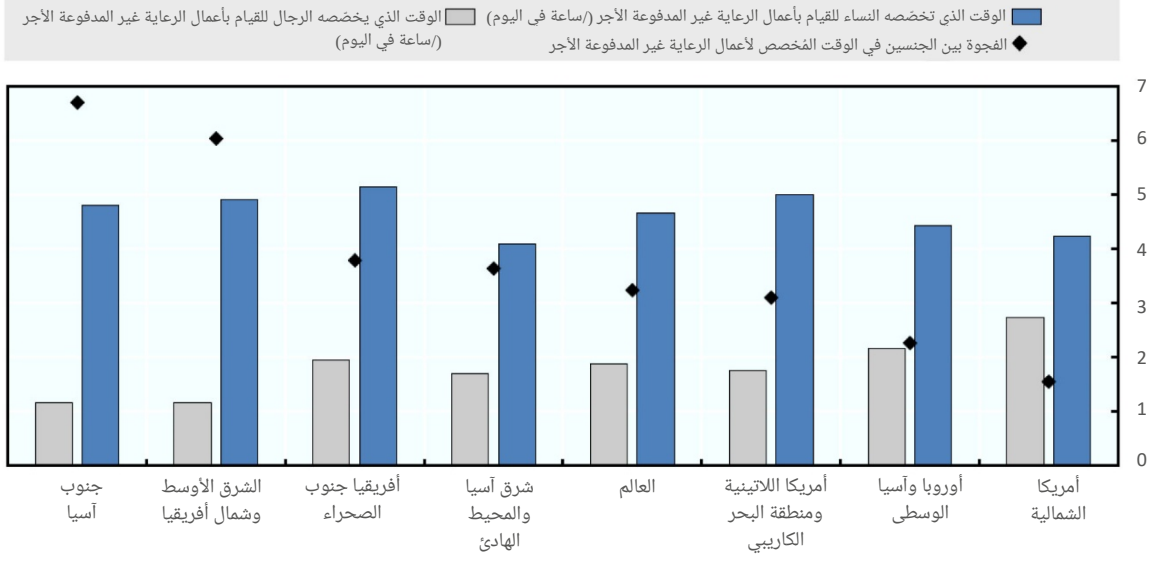

المصدر: قاعدة البيانات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين والمؤسسات والتنمية، التي تُصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019، oecd.stat.org.

ملاحظة: يوضّح هذا الرسم البياني الفجوات بين الجنسين على المستوى الإقليمي في الوقت المخصص لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

ويهدف هذا الفصل إلى استكشاف الإمكانيات التي تقدّمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المُدِرّة للدّخل وأنشطة ريادة المشاريع، وتعزيز وصولها إلى المعلومات والخدمات المالية، بوصفها موارد ضرورية للتمكين الاقتصادي، ومن أجل الحدّ من ظروف العمل غير المستقرة للمرأة.

ألف. الهدف 5 - الغاية 5-4: نظرة عامة إقليميّة

لم تُترجم التحسُّنات في مستوى التحصيل التعليمي للفتيات إلى زيادة في مشاركة المرأة في القوة العاملة. واعتباراً من عام 2018، سجّل معدّل البطالة العالمي لدى النساء الذي بلغ 6 في المائة نسبة أعلى بـ 0.8 نقطة مئوية تقريباً مقارنة بمعدّل البطالة العالمي لدى الرجال، ما جعل نسبة معدلات بطالة النساء إلى الرجال تبلغ 1.2 عام 2018[142]. ومن المتوقع أن تظل هذه النسبة مستقرة حتى عام 2021 في البلدان النامية، وأن تزداد بعد عام 2021 في البلدان النامية والناشئة على حدّ سواء. ووفقاً لشركة ماكينزي أند كومباني McKinsey & Company، فإنّه يمكن للناتج المحلي الإجمالي العالمي أن يرتفع بمقدار 12 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025، إذا ما تمّ تعزيز مساواة المرأة بالرجل[143]. ولا يُعدّ التكافؤ بين الجنسين مجرّد قضية أخلاقية أو أدبيّة، بل قضية اقتصاديّة أيضاً.

ووفقاً للتقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام 2018، تمكّنت أربعة بلدان فقط من أصل 19 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من سدّ 50 في المائة على الأقل من الفجوة بين الجنسين في المؤشر المتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية[144]. وبلغ معدّل مشاركة الرجال في القوة العاملة في المنطقة العربية 77 في المائة مقابل 19 في المائة فقط للنساء. كذلك بلغ معدّل البطالة بين الرجال عام 2018 حوالي 7 في المائة بالمقارنة مع أكثر من الضعفين للنساء، بنسبة 16 في المائة تقريباً[145]. وانخفضت الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوة العاملة في المنطقة العربية انخفاضاً طفيفاً من 60 في المائة عام 1995 إلى حوالي 58 في المائة عام 2018[146]. ومع ذلك، تتمتّع البلدان العربية بأعلى فجوة بين الجنسين في القوة العاملة بالمقارنة مع بقية أنحاء العالم خلال الفترة نفسها (الشكل 7)[147]. كما يمكن ملاحظة وجود تفرقة على أساس القطاعات والمهن، إذ إن الوظائف المتاحة للرجال تختلف عن تلك المتاحة للنساء. ولا يمكن للنساء غالباً أن يحصلن إلا على الوظائف الأقلّ جودة، ما يجعلهنّ أكثر عرضة للتصنيف ضمن العمالة الهشّة، بما في ذلك العمل في القطاع غير الرّسمي، حيث لا يتمّ قياس وتقدير عملهن بدقة[148].

تُعدّ أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تردّي حالة مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي. وتتحمّل المرأة مسؤولية القيام بمعظم أعمال الرعاية اليومية للأطفال، ناهيك عن الواجبات المنزلية الأخرى. وفي المنطقة العربية، تُمضي النساء 5 ساعات و48 دقيقة يومياً في القيام بهذه الأعمال مقارنة بساعة واحدة و10 دقائق يمضيها الرجال في القيام بهذه الأعمال[149]. وعلى المستوى العالمي، سُجّل أدنى معدّل للعمالة لدى الأمهات اللواتي تتراوح أعمار أطفالهن بين 0 و5 سنوات، وذلك بالمقارنة مع الآباء والرجال الذين لديهم أطفال والنساء اللواتي اجتاز أولادهم مرحلة الطفولة. وعام 2018، بلغ المُعدّل المذكور 47,6 في المائة على الصعيد العالمي مقارنة بـِ 9,3 في المائة فقط لأمهات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و5 سنوات في المنطقة العربية – وهو أدنى معدل عمالة في هذا المجال على المستوى العالمي[150].

الشكل 7. الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوّة العاملة على المستوى الإقليمي

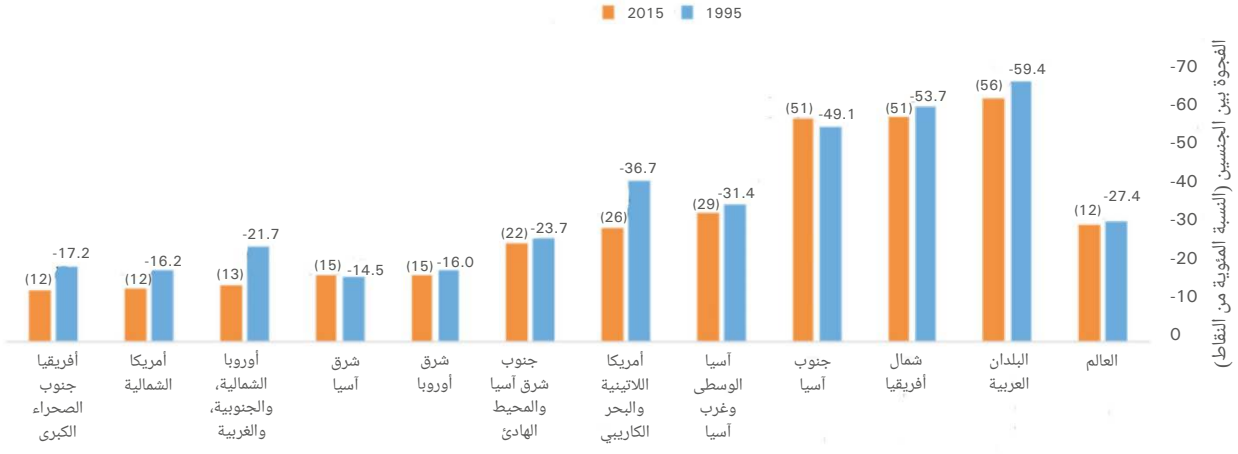

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2017.

ورغم التفاوتات بين العديد من البلدان العربية، يُلاحظ وجود أنماط مشتركة تتعلّق بمشاركة المرأة في القوة العاملة وعمالة المرأة في جميع أنحاء المنطقة العربية، وهي: (1) انخفاض معدلات مشاركة المرأة في القوّة العاملة؛ (2) تركّز النساء في المهن ومجالات العمل التي تتماشى ومعايير التمييز بين الجنسين السائدة، ولا سيّما في مجال الخدمات الاجتماعية والعامة؛ (3) تدنّي مستويات مشاركة المرأة في المناصب التنظيمية والإدارية؛ (4) بروز عقبات هامّة أمام مشاركة المرأة في القوّة العاملة، بما فيها السن والوضع العائلي والمسؤوليات الأسرية؛ (5) استمرار معدلات البطالة بين النساء بالارتفاع منذ أواسط تسعينات القرن الماضي[151].

ويُعزى هذا الوضع إلى المعايير واسعة الانتشار المتعلقة بالتمييز بين الجنسين، التي تحكم الأدوار المختلفة للرجال والنساء. ووفقاً لدراسة استقصائية بشأن التصورات أجريت في أربع بلدان عربيّة، ينظر الكثيرون إلى المرأة بوصفها زوجة أو أمّاً أو الاثنين معاً[152]. ولا تزال غالبية الرجال والنساء تعطي الأفضلية لوصول الرجال إلى سوق العمل على النساء[153]. ولا تزال تسود في المنطقة العربية المواقف التي تدعم قيام كلٍّ من الرجال والنساء بأدوار تكميليّة، حيث يتولّى الرجال مسؤولية توفير المتطلبات المعيشية للأسرة، وتأخذ النساء على عاتقهنّ الاعتناء بالأطفال وإدارة شؤون المنزل[154].

إن أوجه القصور في الهياكل والآليات المؤسسية ذات الصلة بتعديل المعايير المذكورة، بحيث تعتبر المسؤوليات الأسرية والعائلية مسؤوليات مشتركة بين النساء والرجال، تسهم في استمرار عدم المساواة بين الجنسين. تميل السياسات القائمة إلى إدامة الفهم بأنّه يتعيّن على النساء القيام بالأعمال المنزلية وتولّي المسؤوليات الأسرية، وأن الخدمات العامة والخاصة ضرورية لتخفيف العبء المزدوج للرعاية غير المدفوعة الأجر.

ولا يؤدي عمل المرأة المدفوع الأجر بالضرورة وبصورة منهجيّة إلى سد الفجوة في الأجور بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تبلغ فجوة الأجور حسب القطاع في الأردن 41,3 في المائة في الصناعة التحويلية، و27,9 في المائة في الصحة والعمل الاجتماعي، و24,5 في المائة في التعليم[155].

إنّ العناصر آنفة الذكر تشكّل عقبات رئيسية أمام تمكين المرأة، إذ تعيق وصولها إلى الموارد وتؤثر سلباً على قدرتها على الاختيار. ولا شكّ أنّه ينبغي إصلاح الأطر القانونية المتحيّزة لدعم وصول المرأة بشكل متكافئ مع الرجل إلى الموارد، وتعزيز جهودها الرامية إلى المشاركة في جهود العمل. ويتعيّن أيضاً وضع آليات تضمن إصلاح الأطر القانونية المذكورة. كذلك تظل الحاجة قائمة لإحراز تقدّم كبير ومستدام من أجل تقديم بدائل للمسائل ذات الصلة بالعمل غير المدفوع الأجر. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة جوهريّة ينبغي اغتنامها في هذا الشأن.

باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لإشراك المرأة في الأنشطة المُدِرّة للدخل وأنشطة ريادة المشاريع

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تشكّل وسيلة تُمكّن المرأة من إدرار الدخل من الأنشطة المستمدة من أدوارها التقليدية المزعومة وأنشطة العمل غير المدفوعة الأجر. وعلى سبيل المثال، يهدف برنامج Plant Doctor الذي يُموّله مصرف التنمية الآسيوي، والذي أطلقته إحدى ربّات المنازل، إلى تقديم النُصح للمزارعين البنغلاديشيين بشأن أهمية استخدام الهاتف الخلويّ للتغلب على المشاكل التي تواجههم في إنتاج محاصيلهم[156]. كذلك تشكّل الشبكة الافتراضية "www.ehomemakers.net" التي تهدف إلى تعزيز العمل من المنزل، والعمل عن بُعد، وإدارة شركات المكاتب المنزلية (SOHO)، مثالاً آخر ذي صلة. ويقدّم هذا المشروع الدعم لأكثر من 10,000 امرأة في جنوب شرق آسيا لتمكينهنّ من العمل من المنزل، حيث يستضيف مجتمعاً عبر الإنترنت يضمّ ربات بيوت ورائدات مشاريع يعملن من منازلهنّ. ويهدف المشروع إلى إعلاء شأن العمل غير المدفوع الأجر والعمل من المنزل في ماليزيا، من خلال الدّعوة إلى الحدّ من الاستغلال في قطاع العمل المنزلي وإدراج العمل المنزلي ضمن القطاع الرسمي. كذلك تهدف وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل من أجل تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في إندونيسيا إلى تشجيع الأمّهات وربّات البيوت على تنظيم المشاريع من خلال استخدام الإنترنت لزيادة دخل الأسرة. وتُعدّ المنصّات عبر الإنترنت، مثل فيسبوك، أكثر كفاءة وفاعلية لتطوير المشاريع بالغة الصغر مقارنة بالوسائط الإعلامية التقليدية[157]. كذلك تحتضن المنطقة العربية عدّة مبادرات بهذا الشأن. وعلى سبيل المثال، يهدف تطبيق "Yummy" في ليبيا إلى توصيل وجبات طعام تحضّرها النساء في مطابخ بيوتهن. ويسعى هذا التطبيق إلى ربط النساء اللواتي يطبخن في منازلهن بالزبائن المفترضين الذين يريدون طلب وجبات الطعام. ويقدّم التطبيق خيار عدم الكشف عن هوية الطاهيات، ويسمح لهنّ بتلقّي طلبات الطعام من الرجال دون أن يتعيّن عليهنّ التحدث إليهم. وشهد المشروع مشاركة أكثر من 300 طاهية فيه عند بدء تشغيله في أواخر عام 2018[158]. ويتيح مشروع "النسّاجات في المغرب" (Women Weavers in Morocco) للنسّاجات من القرى المغربية الريفية بيع السجّاد يدوي الصنع مباشرة عبر الإنترنت، وبالتالي تعظيم عائداتهنّ. وتشارك حوالي 50 امرأة من مختلف الأعمار في المشروع، ويقمن بتحديد أسعارهنّ الخاصة للسجاد والوسائد والمنسوجات الجدارية ذات التصاميم المحلية التقليدية[159].

وقد أدّى التقدّم التكنولوجي إلى نموّ في الاقتصاد الرقمي الذي ما زال يخلق أشكالاً جديدة من العمل

تؤدي إلى تغيُر في المشهد الوظيفي. ورغم ذلك، لا تزال البطالة تمثّل تحدّياً إنمائياً رئيسياً على الصعيد العالمي وفي المنطقة العربية. وفي البلدان النامية، تمثّل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً تنموياً يوفر فرص العمل والدخل للنساء الماهرات والمقتدرات. فَوِفقاً للبيانات المتاحة عام 2008، تشغل النساء ما نسبتُه 30 إلى 40 في المائة من مجموع الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصري، بما في ذلك 35 في المائة في مجال الاتصالات التقليدية والأرضيّة، و27 في المائة في مجال الاتصالات الخلويّة[160]. وفي بنغلاديش، انتقلت النساء من العمل في مصانع الملابس التقليدية إلى العمل في مصانع إنتاج الرقاقات الدقيقة. وتشغل النساء غالبية الوظائف ذات الصلة بإدخال البيانات ومراكز الاتصالات والتسويق عن بُعد في البلاد[161].

لقد خلُصت دراسة استقصائية لشركة ماكينزي نشرت عام 2011[162] إلى أنه "بالنسبة إلى البلدان التي تستأثر بأكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك بلدان مجموعة الثماني وكوريا والسويد، والاقتصادات الكبيرة والمرتفعة النمو للبرازيل والصين والهند، يبدو أنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهم في تحقيق نموّ اقتصاديّ كبير وخَلَقَ فرص عمل على نطاق واسع. وبينما لا تُعدّ نتائج هذه الدراسة الاستقصائية نهائية وفاصلة في ما يتعلّق بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد العالمي، فقد وجدت أن شبكة الإنترنت ستظل على مدى العقود القادمة، واحدة من أكبر محركات نموّ الاقتصاد العالمي.

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل بارز في تنظيم المشاريع، ذلك أنه أصبح باستطاعة رائدات المشاريع استخدام الهواتف الخلويّة، والمنصّات والشبكات الإلكترونية، والإذاعة، والتلفزيون، والمدوّنات، والإنترنت، للوصول إلى الأسواق وإدارة أعمالهن. ويتيح الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرائدات المشاريع الالتفاف على التحديات الكثيرة التي تواجههن في كل من البلدان المتقدمة والنامية[163]. وتشمل هذه التحديات عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق والأدوات ذات الصلة[164]. وفي المنطقة العربية، يُنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها خياراً واعداً لدعم أنشطة تنظيم المشاريع لدى النساء في مواقع متعددة ووفق جدول زمني مرن. وينبغي الاعتراف بأن البرامج التي ترمي إلى دعم مشاريع عمل المرأة من المنزل لا تمثّل سوى تقدّم جزئي نحو التمكين، بما أنها لا تتحدى المعايير الاجتماعية التي تقصُر دور المرأة على تدبير شؤون الأسرة في المنزل. ومع ذلك، يمكن النظر إلى تلك البرامج بوصفها أدوات تهدف إلى تقريب المرأة من التمكين الاقتصادي عن طريق زيادة فرص وصولها إلى الموارد. وفي البحرين، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مبادرة جديدة عام 2017 تحت عنوان "سجلي" (SIJILI) لتسجيل المؤسسات التي لا يستلزم نشاطها أن تتسجّل على عنوان مكتب أو مقر، وإضفاء الشرعية على عملها. ويعمل أصحاب هذه المؤسسات عن بُعْدٍ من مواقع مختلفة بدون عنوان محدد وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعليه، يمكن للمواطن البحريني أن يحصل على سجل تجاري يُمكّنه من القيام بأنشطة تجارية محددة دون الحاجة إلى تسجيل المنشأة على عنوان المكتب أو المقر. ولهذه المبادرة قيمة مضافة، وهي أنها توفر المرونة لروّاد المشاريع، وتضفي الصبغة الرسمية على وضع الأعمال التجارية وتسمح للمؤسسة بتوقيع العقود مع الشركات التي تتطلب سجلّاً تجاريّاً. وبحلول نهاية عام 2017، استفادت 238 امرأة من هذا البرنامج ومن مؤسسات مسجّلة في السجلّ الافتراضي[165].

الإطار 2. فرصتي في البحرين (Forsati for Her): مشروع يهدف إلى تمكين النساء إجتماعياً واقتصادياً

أطلقت جامعة البحرين مشروع "فرصتي" عام 2018، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركة مايكروسوفت، ومعهد "ثينك سمارت" (Think Smart)، ومنظمة تمكين. ويهدف المشروع إلى تدريب 3,000 مبرمِجة حاسوب لِمساعدتهنّ على إنشاء شركات تكنولوجيّة، كما ينطلق من الفرضية القائلة إن الطريق إلى اقتصاد الابتكار يبدأ من خلال وجود رأس مال بشري كفؤ. ويُعدّ هذا المشروع جزءاً من خطّة التحوّل الخمسية التي وضعتها جامعة البحرين عام 2016، لجعل تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أكثر تشويقاً، وتحسين الوصول إلى التعليم التكنولوجي، وتوسيع المشاركة النشطة في المعرفة الرقمية، ولعب دور نشط في منظومة ريادة المشاريع، وزيادة شراكات العمل.

وقد تم إطلاق هذه المبادرة التي تهدف إلى تطوير مبرمجات عاليات المهارة عبر الإنترنت بالتوازي مع إطلاق مبادرتَي FinTech Bay وStartUp Bahrain.

المصادر: قامت الإسكوا بتجميع هذه المعلومات من خلال استبيان أرسل إلى الآليات الوطنية لشؤون للمرأة في البحرين.

موقع البوابة الإلكتروني (albawaba.com)، 2018.

يشكّل خفض تكاليف المعاملات وزيادة الاتصال المباشر مع المورّدين والعملاء وتحسين التسويق باستخدام الهواتف الخلويّة والحواسيب، مكوّنات هامّة لتحسين ربحيّة الأعمال التجاريّة لمشاريع النساء تحديداً، وذلك بسبب القيود المفروضة على حركة المرأة ووقتها ومواردها. وتشكّل إحدى التعاونيات الزراعية النسائية التي تم إنشاؤها في ليسوتو مثالاً على الفرصة التي يخلقها انتشار الهواتف الخلوية في هذا المجال. وبما أن البنية التحتية للنقل في تلك المنطقة سيئة، فإن السفر لمجرّد مسافات قصيرة كان يُعدّ باهظ التكلفة ويستهلك الكثير من الوقت. كذلك قد يتطلب الذهاب إلى السوق ومراكز التسوّق الرئيسية تمضية 16 ساعة ذهاباً وإياباً في سيارة أجرة، ودفع مبلغ بقيمة 130 راندا (حوالي 13 دولاراً أمريكياً وفقاً لسعر الصرف المتداول آنذاك)، كما تتطلب قضاء ليلة في المكان المقصود. وفي هذه الحالة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تسهم في الحد من تكاليف التنقل الباهظة فحسب، بل ساهمت أيضاً في زيادة الإنتاجيّة وفرص التسويق. فَباستخدام هواتفهن الخلوية، استطاعت المزارعات معرفة أسعار السوق في وقت مبكر دون الحاجة إلى السفر شخصيّاً للحصول على المعلومات. كذلك، استطعنَ أيضاً من تحسين التنسيق حول تبادل المنتجات مع التعاونيات الأخرى. وقامت مجموعات من مزارعات الأراضي المنخفضة بمبادلة الذرة بالقمح الذي تقوم بزراعته مزارعات الأراضي الجبليّة. وتحسّنت التجارة الخارجية خارج نطاق التعاونية: فقد تمّ تصريف فائض الحبوب في إحدى المناطق من خلال القدرة على الاتصال بالأسواق المحتملة. ومكّنت الهواتف الخلوية أيضاً من خلق أنشطة جديدة مُدِّرة للدخل، بما فيها المتاجرة بقسائم رّصيد الهاتف الخلوي، ما يستلزم شراء قسائم رّصيد الهاتف الخلوي بأسعار مخفّضة من جانب التعاونيات من منافذ البيع في البلدة لبيعها في مجتمعاتها المحلية. وعلى الرغم من العائدات المتواضعة جدّاً لكل عملية بيع، فقد قامت التعاونية بتوسيع عدد الهواتف الخلوية التي يملكها ويستخدمها أعضاؤها بشكل جماعي من 10 إلى 27، وتم شراء 17 هاتفاً جديداً من عائدات بيع قسائم الرّصيد على مدى أربع سنوات. كما سمحت الأرباح التي حققها مبيع القسائم المذكورة للمزارعات الأعضاء بتنويع أنشطتهنّ الزراعية من خلال الاستثمار في تربية المواشي، وتنظيم عجلة للادخار، وشراء وبيع الملابس المستعملة من إحدى المدن الرئيسية، والاستثمار في الأنشطه السياحية[166].

جيم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية

لا يُتاح لمليارات الناس في جميع أنحاء البلدان النامية الوصول إلى المصارف أو الخدمات المصرفية، وهناك فجوة مالية بين الجنسين في جميع أنحاء العالم النامي تتراوح بين 8 في المائة و16 في المائة.

وتكشف دراسة أجراها اتّحاد المصارف العربيّة أن المنطقة العربية تتمتّع بأدنى مستويات الشمول المالي في العالم. كذلك، تبيّن قاعدة بيانات الشمول المالي في العالم أن المتوسّط المرجّح لتغلغل حسابات النّساء أكثر تدنيّاً في المنطقة العربية، ويبلغ هذا المتوسط 24,5 في المائة، ما يكشف عن وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في هذا المجال[167].

وتؤدي التحويلات والمدفوعات الرقمية إلى تحسين وصول الفئات المحرومة إلى التمويل، وتوفير الوقت، وتعزيز استخدام المدّخرات الرسمية، وخفض تكاليف الأعمال التجارية – ما يُحسّن قدرة الأسر المعيشية على الصمود. ويمكن لهذه التحويلات والمدفوعات الرقمية أن تمنح المرأة قدرة أكبر على التحكّم بالمال الذي تكسبه. وتتضمن قاعدة بيانات الشمول المالي في العالم لعام 2017 التي تستند إلى بيانات وطنية تم جمعها لما يزيد عن 150,000 بالغ في أكثر من 140 بلداً عدة مؤشرات لاستخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك استخدام الهواتف الخلوية لإجراء المعاملات المالية. ووفقاً لقاعدة البيانات هذه، يمكن توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية بالنسبة لأولئك الذين يملكون حساباً مصرفياً، وكذلك توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية[168].

وقد خلُصت الدراسات التي أُجريت في أفغانستان وبنغلاديش والهند والنيجر إلى أنّ بعض العقبات يمكن أن تنشأ أمام الوصول إلى الحسابات المصرفية واستخدامها، بما فيها العقبات القائمة على نوع الجنس[169]. ومع ذلك، فإن التحويلات المالية الرقمية تنطوي على إمكانات كبيرة لدعم المجموعة الواسعة من أعمال الرعاية والأنشطة المدفوعة الأجر للمرأة، وكذلك للحد من الفقر وتعزيز تمكين المرأة وقدرتها على الاختيار من خلال تحسين وزيادة التحكّم بالموارد المالية والوصول إليها. وتسمح الخدمات النقدية الجوّالة بتخزين القيم النقدية على الهاتف المحمول وإرسالها إلى مستخدمين آخرين عبر رسائل نصيّة. وتُقدَّر البحوث التي أُجريت مؤخّراً أن هذه الخدمات التي لقيت رواجاً لدى معظم الأسر المعيشية الكينية، أدّت إلى زيادة متوسّط استهلاك الفرد، وانتشال 194,000 أسرة معيشية من براثن الفقر. وتظهر هذه الآثار بشكل أكثر وضوحاً بالنسبة للأسر المعيشية التي تعيلها النساء، ويبدو أنها ناجمة عن زيادة المرونة والوفورات المالية. وكنتيجة لذلك، ينتقل عدد أكبر من النساء من قطاع الزراعة إلى قطاع الأعمال التجارية[170]. وفي دراسة أخرى أجريت في كينيا، تبيّن أن خدمات تحويل الأموال التي تقدمها شركة "فودافون" بما فيها شبكة "ام-بيزا" تمنح النساء القدرة على توفير المال في مكان آمن ورصد الإنفاق بطريقة أكثر فعاليّة. كذلك فإن هذه الخدمات تقلّص قدرة أزواجهن على إدارة مدّخراتهن، ما يسمح للنساء بتوسيع أعمالهن التجارية، وإرسال أطفالهنّ إلى المدارس، وتلبية الاحتياجات الأخرى للأسرة المعيشية[171]. وقد تم أيضاً توثيق نتائج ذات صلة بدور الأموال الرقمية في تعزيز الاستقلال المالي والرعاية الاجتماعية للمرأة[172].

كذلك يمكن أن تشكّل البيتكوين، وهي عملة رقمية عبر الإنترنت، بديلاً عن المصارف التقليدية وخدمات إدارة الأموال للنساء. وتتمثّل أعظم فائدة لها في جعل التحويلات المالية أكثر سهولة. ويقوم برنامج

لتعليم النساء في أفغانستان، تديره مؤسسة Women's Annex Foundation، بإجراء تجارب في هذا المضمار، وتعليم الشابات والأطفال كيفيّة استخدام عملة البيتكوين. ويتقاضى بعض النساء أجورهنّ بعملة البيتكوين مقابل المقالات والمدوّنات التي يكتُبنها، بما يسمح لهن باتخاذ قراراتهن الخاصة بشأن كيفية إنفاقهن لإيراداتهنّ[173]. كذلك يمكن لعملة البيتكوين أن تؤدي إلى تعزيز التمويل الجماعي لأنشطة المرأة. وتهدف بيتماري[174] (Bitmari)، وهي محفظة رقمية للتحويلات المالية تابعة للبيتكوين في أفريقيا، إلى تزويد مجتمعات الشتات بالأدوات المالية ذات الصلة. ويستخدم هذا المشروع التمويل الجماعي لجمع البيتكوين وتوفير التمويل اللازم لمئة مزارِعة. وتهدف مؤسسة بيتغيف[175] (BitGive) إلى الاستفادة من الأدوات المالية الرقمية لاستقطاب تبرعات بعملة البيتكوين بغية استخدامها في مشاريع خيرية في كل أنحاء العالم، مع التركيز على النساء والفتيات. وتسعى المؤسسة إلى تيسير نقل الأموال وتقديم المعونة إلى المنظمات في العالم النامي، مع تكبيدِهن الحد الأدنى من رسوم المعاملات والخدمات، وزيادة شفافية التبرعات، والحدّ من قابليّة التعرض للاحتيال والفساد وسوء الإدارة. وتستخدم مؤسسة Women's Coin سلسلة من الاستراتيجيات الرقمية لضمان وصول المرأة إلى الائتمان والتمويل. ويمكن للمستفيدات الوصول إلى بطاقات الائتمان المدفوعة سلفاً لتحويل الأموال بالعملات المحلية، كما يمكن للمستخدِمات والمتبرِعات شراء وإرسال العملات الرقمية عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة. ويمكن إجراء المعاملات ذات الصلة عبر الحدود بدون تأخير وبلا رسوم، ويمكن أن تتمّ هذه المعاملات بعدّة أشكال، بما فيها من شخص إلى شركة، أو من شخص إلى عميل، أو من شخص إلى شخص، وذلك بِغرض زيادة الأمان، ومنع الاحتيال في استخدام العملة المشفّرة. ويجري تطوير تطبيق محمول لهذا المشروع[176].

دال. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لتعزيز الوصول إلى المعلومات

يُعدّ ضمان وصول المرأة إلى المعلومات والمعارف القيِّمة التي يمكنها استخدامها بفعالية، خطوة هامة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[177]. وتستخدم النساء وتُقدّرن مجموعة أوسع من المعلومات عن مسؤولياتهن المتعلّقة بالأسرة المعيشية والعائلة ورعاية الطفل، من ناحية تأمين الدعم المادي للمتطلبات الصحية والغذائية والتعليمية لأفراد الأسرة. وقد خلُص الباحثان مارتن وآبوت Martin وAbbott[178] إلى أن عدد النساء اللواتي اعتمدن الهاتف الخلويّ فقط من أجل إعالة أفراد أسرهنّ في أوغندا أكبر من عدد الرجال (36 في المائة للنساء مقابل 15 في المائة للرجال). وخلُصت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) بشأن أولويات المعلومات لدى النساء إلى أن المرأة الريفية تعتبر أن الاعتناء بالمنزل والرعاية الصحية، ولا سيما لأطفالها، تشكّل شاغلاً رئيسيّاً بالنسبة لها، وكذلك الوصول إلى التعليم وتأمين مصدر دخل مستقرّ[179].

تتمتع النساء بموارد أقل وإمكانيات أكثر ضآلة مقارنة بالرجال للوصول إلى المعلومات من أجل دعم أنشطتهن المنزلية والإنتاجية. وذلك يحول دون تمكّنهنّ من اعتماد تقنيات وممارسات جديدة في الإنتاج الزراعي، واستخدام موارد الطاقة المنزلية والوصول إلى المياه[180]. وعلى سبيل المثال، يهدف تطبيق "نكست دروب" (NextDrop) للهواتف الخلوية في الهند، إلى تزويد مستخدميه، ولا سيّما النساء منهم، بالمعلومات اللازمة بشأن مواقع المياه النظيفة[181]. ولمثل هذه المبادرات أهمية كبيرة، إذ إن الاختلافات بين الجنسين في السياق المُحدّد للمسؤوليات الأسرية أو المعايير الاجتماعية أو انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أو التحيُّز

للرجال في خدمات الإرشاد الزراعي، يمكن أن تقيّد وصول المرأة الريفية إلى المعلومات الزراعية[182]. إن إشراك النساء الريفيات بنشاط في تصميم هذه الخدمات، مع تكييف قنوات التواصل للنظر في شواغلهن ومسؤولياتهن ومدى قدرتهن على السفر والتنقل والجداول الزمنية ذات الصلة، يمكن أن يحدّ من العقبات التي يواجهنها في الوصول إلى هذه الخدمات[183].

تستهلك أنشطة إنتاج الأغذية وتجهيزها قدراً كبيراً من وقت المرأة الريفية، رغم أن غالبية هذه الأنشطة غير معترف بها بوصفها عملاً، فلا تحصل على الدعم نتيجة لذلك. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى المعلومات الزراعية والطقسية والمناخية يؤدّي إلى زيادة الإنتاج الغذائي للمرأة والأمن الغذائي الأسري، كما يساهم في تعزيز مشاركتها في صنع القرارات الأسرية ذات الصلة بإنتاج الأغذية واستخدام الدخل المتزايد الذي تساعد في توليده[184]. وقد سعى أحد المشاريع المبتكرة في مصر إلى استكشاف مدى قدرة أحد برامج الإرشاد الزراعي عبر شبكة الإنترنت على دعم النساء لإدارة الأراضي الزراعية الخاصة بهن. وأشارت النتائج إلى أن البحوث التي أجرتها النساء عبر الإنترنت حول الإنتاج والإدارة الزراعية أفضت إلى تعزيز ثقتهن في قدراتهن. ومن خلال هذه المعرفة المكتسَبة والمتزايدة، نجحت النساء في إقناع أقاربهن من الرجال بأنهن قادرات مثلهم تماماً على إدارة المزارع، وأصبحن نتيجة لذلك أكثر انخراطاً في الأعمال الزراعية الأسرية. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن إيرادات المحاصيل في 16 قطعة أرض زراعية خاصّة بالمزارعات ارتفعت بنسبة 40 في المائة على مدار موسمين زراعيين على التوالي. كذلك أصبحت 14 من أصل 20 مزارِعة مديرات لأرضهن الزراعية. وقد أتاح لهن الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت ببيع منتجاتهن لشركات التسويق الزراعي الوطنية والدولية، ما أدّى بدوره إلى زيادة إيراداتهن وارتفاع مستوى التقدير الذي يكنّه لهن أفراد أسرهنّ الذكور[185].

هاء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة للتخفيف من وطأة ظروف العمل الصعبة

إن العمل الذي تقوم به مهاجِرات في رعاية أفراد الأسر الأخرى يُعدّ أحد أوجه أعمال الرعاية التي تضطلع بها المرأة، والتي لا تحظى بالضرورة بالتقدير الذي تستحقه. ورغم أن مثل هذه الأعمال مدفوعة الأجر، تميل الأجور التي تُدفع للنساء مقابل القيام بها إلى أن تكون متدنيّة والأعمال نفسها غير مستقرة. وتعاني العاملات في هذا المجال غالباً من انعدام الأمن الوظيفي وظروف العمل القاسية والنقص في المرجعيّات التي يمكنهن اللجوء إليها في حال واجهتهن ظروف عمل سيئة أو غير عادلة. وبشكل عام، فإن المهاجرات والمهاجرين الشباب معرضون للأخطار المذكورة أكثر من سواهم[186]. ويمكن للمهاجرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الهواتف الخلوية لإيجاد وإنشاء شبكات دعم اجتماعي لتخفيف الضغط النفسي، والوصول إلى خدمات الدعم، ومواجهة الظروف بنجاح في بلدهن الجديد. كذلك يُعدّ تعزيز الرعاية الاجتماعية أحد الجوانب الهامّة للتكنولوجيا الذي يعود بنفع كبير على النساء. ويسمح التواصل الذي تتيحه الهواتف الخلويّة ووسائل التواصل الاجتماعي للنساء بالتغلب على ضغوطات جداول العمل المزدحمة، وظروف العمل التي تتسم بالعزلة، والمسافات الطويلة التي تفصلهنّ عن العائلة والأصدقاء، لصيانة الروابط التي تجمعهن بأطفالهن وأفراد أسرهنّ، والشعور بأنهن يتحكّمن بحياتهن. كذلك تمكّنت النساء من الحفاظ على شبكات العلاقات الاجتماعية وتطويرها داخل المنزل ومن خلال مناصبهن الجديدة التي تتيح لهن تعزيز تطوّرهنّ

الخاص ودعم إحداهن للأخريات وبناء شعور بالتضامن والقوة في ظروف عمل وبيئة شخصية غير مستقرة. وقد خلُصت دراسة أجريت في سنغافورة إلى أن استخدام الهواتف الخلوية أدّى إلى تخفيف الضغط النفسي بالنسبة لخادمات المنازل الفلبينيات في سنغافورة، بشكل أساسي عن طريق تعزيز شعورهن بالدعم الاجتماعي والعاطفي[187]. كذلك استخدمت المهاجرات الصينيات وسائل التواصل الاجتماعي عبر هواتفهنّ الخلويّة في منازلهنّ الجديدة للحفاظ على الروابط التي تجمعهنّ بالأسرة والأصدقاء في القرى الريفية في الصين، سواء عن طريق الاتصال المباشر أو مشاركة الصور. وحتى عندما مُنِعن من استخدام الهاتف الخلويّ في مكان العمل، نجحن في استنباط أساليب لإدامة تلك الروابط[188].

وتكتسي تربية الأطفال أو الرعاية الأسرية عن بُعد أهمية متزايدة نظراً لتفاقم موجات النزوح من الأرياف في العديد من المناطق حول العالم. ويستخدم الوالدون المهاجرون في عدّة بلدان المكالمات الهاتفية والرسائل النصية ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني وعقد اللقاءات عبر الفيديو للمحافظة على الرابط الذي يجمعهم بمنازلهم، رغم المآخذ التي تسجّل على هذه التكنولوجيات، بما فيها تكلفتها المرتفعة ونوع الاتصال الذي يمكن أن توفّره[189]. وقد أتاح انتشار الهواتف الخلويّة على نطاق شامل للأمهات الفلبينيات المهاجرات بالتواصل مع أفراد أسرهن بطريقة شخصيّة عبر هواتفهم الخاصة، بدلاً من الاتصال بهاتف المنزل والتحدث إلى من يكون متواجداً. ومن خلال الاتصال بأطفالهن بشكل فردي، كانت المرأة تتحقق من عودة طفلها إلى المنزل بعد ليلة قضاها خارجه أو من أنه أنجز واجباته المدرسية. ومع ذلك، فإن التكلفة المرتفعة للمكالمات كانت تمنع الأطفال من التواصل مع أمهاتهم كما ينبغي – فكانوا يستخدمون الرسائل النصيّة أو المكالمات الفائتة (missed calls) لإبلاغ أمهاتهم بأنهم يريدون التحدث إليهنّ[190].

وبشكل عام، يُمكّن استخدام الهواتف الخلويّة من التغلّب على مشاكل بُعد المسافة في سبيل الحفاظ على العلاقات الأسرية والشبكات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، استطاعت إحدى النّساء التواصل مع والديها، وكذلك ممارسة "الأمومة عن بُعد" تجاه أطفالها الذين يعيشون بعيداً عنها[191]. كذلك رأت إحدى النساء أن الهاتف الخلويّ غيّر الطريقة التي تتفاعل بها مع والدتها وأشقائها وطفليها البالِغَين وأقرباءها الآخرين، إذ سدّ النقص الناجم عن غيابها المادي من خلال السّماح لها بالمساهمة في حل مشاكلها الأسرية من بعيد. كما أنه لعب دوراً مفيداً جداً في تنظيم الأحداث الاجتماعية والاجتماعات مع النساء الأخريات[192].

من خلال المساهمة في زيادة فرص المرأة للاستفادة من الموارد المالية والمعلوماتية والتعليمية، تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز قدرة النساء على الاختيار من خلال تمكينهنّ من التصدي للاعتماد على العمل غير المدفوع الأجر، واتخاذ قرارات صائبة في جميع مراحل حياتهن، وتعزيز مشاركتهن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة المعيشية، وزيادة الاعتراف بمساهماتهن في دخل الأسرة ومكانتها. وبذلك تشكّل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة هامّة للتمكين.

وفي الخلاصة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها وسيلة لمواجهة معايير وأنماط التمييز بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة والممارسات الضارة ذات الصلة، أن تمهد الطريق أمام التمكين الاقتصادي للمرأة. كما يمكنها أن توفر خيارات بديلة للعمل غير المدفوع الأجر، من خلال تقديم وسائل يمكن أن تحوّل عمل المرأة غير مدفوع الأجر

إلى أنشطة مُدِرّة للدخل، أو تسمح للنساء بتطوير أعمال تجارية بموازاة انخراطهنّ في أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يقمن بها في المنزل. ويتيح الوصول إلى التمويل الجوّال والافتراضي إمكانية سد فجوة التمويل المتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين في العالم النامي، كما ثبت أنه يعزّز قدرة المرأة على المساهمة في صنع القرار داخل الأسرة، والوصول إلى التمويل، وتحسين تطوير المؤسسات التي تديرها النساء. ولا شكّ أن الوصول إلى مجموعة من المعلومات، بما فيها تلك المتعلّقة بحقوق الأراضي والزراعة وإنتاج الغذاء والتغذية والصحة وفرص العمل، يساعد المرأة كثيراً في اتخاذ القرارات المتعلّقة بحياتها الأسرية والعملية. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر إمكانات كبيرة لدعم ريادة الأعمال لدى النساء، والتقليل من خطورة ظروف العمل، وتوفير قنوات دعم للعمال المهاجرين.

إن الأمثلة التي تم إيرادها في هذا الفصل تُساهم إلى حد بعيد في التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتت تواكب معظم أشكال تنظيم المشاريع التي ظهرت في السوق. وفي هذا السياق، يَجْدُرُ تسليط الضوء على دور الابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد ركبت المنطقة العربية موجة من الابتكار، إلا أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد لاستكشاف كيف يمكن تطبيق سياسة الابتكار لمعالجة قضايا رئيسية، بما فيها عمالة الشباب والمساواة بين الجنسين[193].

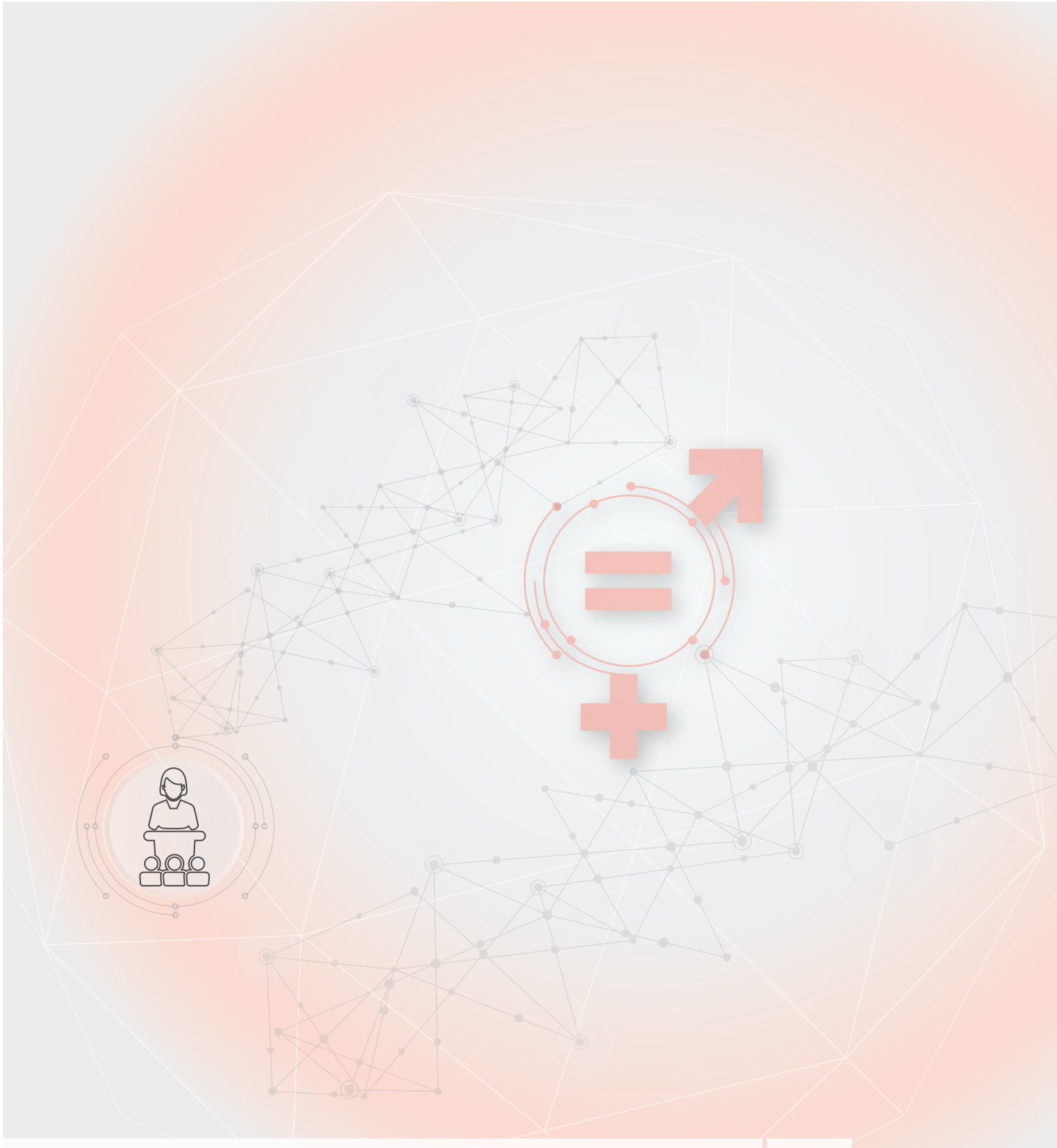

5. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة

5. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة

الغاية 5-5: ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

تُعدُّ المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار، في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، شرطاً أساسيًا لضمان استفادة الجميع بالتساوي من نتائج عملية التنمية، وفقاً لاحتياجاتهم وبطريقة مستدامة. إن مشاركة المرأة في صنع القرار ضرورية لتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وزيادة الإنتاجية، والمساهمة في النمو الاقتصادي، وتحسين الحالة الصحية، والمشاركة في الحد من تغيُّر المناخ، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويشدد إطار أهداف التنمية المستدامة على المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات.

وتشارك النساء في أدوار متنوّعة على مختلف مستويات الحوكمة، سواء من خلال ممارسة حقّ الاقتراع، أو خوض الانتخابات المحلية والوطنية، أو المشاركة في المجالس المحلية والحكومات والبرلمانات، أو حتّى قيادة الحكومات والبلدان. ومع ذلك، تؤثر المعايير المتعلقة بالتمييز بين الجنسين بشكل كبير على المشاركة السياسية للمرأة التي تظلّ بعيدة عن أن تكون متكافئة مع المشاركة السياسية للرجل. إن قدرة النّساء على إسماع أصواتهنّ في السياسة محدودة ووجهات نظرهنّ لا تؤخذ غالباً بعين الاعتبار[194]. فمشاركة المرأة وقِيادتها في المجال السياسي مقيّدتان على جميع المستويات. وتُعدّ القواعد والقوانين والمؤسسات التي تميّز ضد المرأة من بين العقبات التي تحول دون مشاركتها في الميدان السياسي، إذ تحدّ من قدرتها على خوض الانتخابات لتبوّؤ المناصب السياسية. وتفتقر النساء إلى فرص بناء القدرات وتبادل المعرفة الضرورية للقيادة الفعالة، ليس فقط على الساحة السياسية، ولكن أيضاً في القطاع الخاص، حيث تُمثّل النساء أيضاً بشكل ناقص في مجالس الشركات وفي المناصب الإدارية، رغم الأدلة التي تشير إلى أن وجود المرأة في مثل هذه المناصب هذا يترافق مع زيادة مداخيل هذه الشركات.

وتمثل المشاركة في القيادة وصنع القرار على جميع مستويات المجتمع والحكومة مؤشّراً على مستوى تمكين المرأة في المجتمع. ويبحث هذا الفصل في كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لدعم المرأة من أجل زيادة قدرتها على التأثير في المناقشات السياسية، وتعزيز مشاركتها السياسية، ودورها في القيادة وصنع القرار، ودعم توفير الخدمات العامة.

ألف. الهدف 5 - الغاية 5-5: نظرة عامة إقليمية

على الرغم من أن التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية قد شهد بعض التقدّم منذ عام 2010، إلا أنه لا يزال متدنّياً مقارنة بالمعدل العالمي ذي الصلة على مختلف مستويات الحوكمة. إن المكاسب التي تحققت في المنطقة العربية على هذا الصعيد كانت متواضعة، ويُذكر منها زيادة تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية العليا إلى 9,7 في المائة في عام 2017 من 9,5 في المائة في عام 2015. كذلك ارتفع تمثيل المرأة في الحكومة التونسية بشكل كبير من 10,5 في المائة عام 2015 إلى 23,1 في المائة عام 2017، وذلك بعد انضمام سيّدتين إضافيتين إلى الحكومة، كما رفعت دولة الإمارات العربية المتحدة من تمثيل المرأة في الحكومة، ليبلغ 26,7 في المائة عام 2017[195].

لقد حققت البلدان العربية نجاحات ملحوظة خلال السنوات العشر الماضية على مستوى ضمان قدر أكبر من الشمول بين الجنسين في إدارة الشؤون العامة. وعام 2016، ارتفعت حصة النّساء من المقاعد داخل البرلمانات العربية (أي مجموع المقاعد في مجلسَي النواب والشيوخ لكل برلمان) بأكثر من نصف نقطة مئوية فقط (+0.5 نقطة)، لتبلغ 18 في المائة. وهذه النسبة لا تزال أقل بكثير بالمقارنة مع أوروبا والأمريكتَيْن، حيث تتبوّأ النساء ما بين 28 و31 في المائة من المقاعد الحكومية. ويعود الفضل في تحقيق الجزء الأكبر من هذا المكسب إلى الضغط العام والدولي المتزايد الذي مورِس على البلدان العربية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة الديمقراطية. وأشارت الدراسات ذات الصلة إلى أنّ النساء شَغَلْن حوالي 15 في المائة من المقاعد البرلمانية في مصر عام 2015، وفي الأردن عام 2016. وقد ارتفع هذا الرقم إلى حوالي 20 في المائة في المغرب عام 2016، وفي موريتانيا عام 2018، وإلى 25 في المائة في العراق عام 2018[196]. وقد نجحت تونس لوحدها في الوفاء بمستوى التمثيل السياسي النسائي البالغ 30 في المائة، وفقاً لما طالب به منهاج عمل بيجين[197].

يُلاحَظ أنّ تمثيل المرأة في المناصب الحكومية يتحسّن في المنطقة العربية. ومع ذلك تُسند إلى النساء عموماً حقائب وزارية تتناسب مع أدوارهنّ الاجتماعية التقليدية، بما فيها التعليم والصحة[198]. وبالمثل، فإن تمثيل المرأة في السلطة القضائية آخذٌ في التحسّن، وإن يكن ذلك من خلال مسار بطيء وغير متكافئ. وعام 2016، تمثّلت النساء في خمس محاكم دستورية (أو ما يعادلها) فقط في المنطقة العربية[199]. وتشير البيانات ذات الصلة بتمثيل المرأة في المجالس المحلية، رغم شحّها، إلى أنّ المرأة تحظى بتمثيل ضعيف في المجالس المحلية في معظم البلدان العربية، وأنّه يندر أن تتولى امرأة منصب رئيس البلدية في البلديات الكبرى[200].

إنّ هذه المشاركة السياسية الضعيفة نسبيّاً للمرأة ترتبط بشكل وثيق بمختلف العوامل التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة، بما فيها المعايير المتعلقة بالجنسين وتأثيرها البارز على الأطر القانونية القائمة؛ والانتشار الواسع للعنف ضد المرأة؛ وانخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة وانعدام الموارد المالية المتاحة لها.

باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوَسيلة لدعم المرأة في ميدان السياسة وصنع القرار

يُعَدّ إنشاء المجتمعات المحلية والمجالات العامة التي يمكن للمرأة المشاركة فيها أمراً أساسيّاً لدعم المرأة في السياسة وصنع القرار. ويمكن للمجتمعات الافتراضية أن تمكّن من تبادل المعلومات، ودعم شبكات حشد التأييد من أجل الدفاع عن حقوق المرأة، والمساعدة في تطوير وقيادة الحملات التي تطال أعداداً أكبر من الجمهور. وتوفر هذه المجتمعات الافتراضية قنوات بديلة للتعبير عن الذات والتفاعل في المجالين العام والسياسي للفتيات والنساء، إذ تتيح للنساء التصرّف بغضّ النظر عن موقعهنّ الماديّ أو الجغرافيّ، وتسمح لأولئك النساء اللواتي قد يُمنعن من التصرّف أو يتعرّضن لتقييد أفعالهنّ بسبب العقبات الاجتماعية أو السياسية أو تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بالتعبير علناً عن شواغلهنّ. ذلك أنه ما إن يتم التعبير عن الشواغل والرسائل عبر الإنترنت، حتّى تنتشر هذه بسرعة على نطاق واسع من خلال منصات التواصل الاجتماعي المختلفة[201]. كذلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن توفّر فرصاً جديدة للنساء، من خلال كسر الحدود بين المجالين العام والخاص، إذ إنها تساعد النساء على التعبير عن أنفسهن دون أن يتعيّن عليهن الكشف عن هويتهنّ. ويكتسي ذلك أهمية خاصّة في الحالات التي تكون فيها حرية التعبير مقيّدة أو حين تشعر النساء بأنهن عُرْضَةٌ لتداعيات محتملة. وعلى سبيل المثال، تستخدم بعض الشابات الإيرانيات اللواتي لا يستخدمن عادة وسائل الإعلام العامة، المدوّنات وغيرها من المنصات الرقمية لتبادل وجهات نظرهن علناً[202].

وقد خلُصت دراسة استقصائية عالميّة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني عن المرأة والتكنولوجيا والديمقراطية، إلى أن المشارِكات استخدمن في الغالب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض سياسية من أجل التواصل مع الآخرين وتبادل المعلومات والوصول إليها، مع وجود اختلافات بين مختلف المناطق حول العالم في هذا المجال: فالنساء في منطقتَي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى، تستخدم على الأرجح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة في المناقشات (52 في المائة و49 في المائة على التوالي)، بينما يُرجّح أن تستخدم النساء في أوروبا وآسيا الوسطى (53 في المائة) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة في الشبكات عبر الإنترنت. كذلك فإن أعداد النساء اللواتي يُرجّح أن يستخدمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة في الشبكات عبر الإنترنت في أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعة جداً (40 في المائة)، وفي المقابل تضعف كثيراً احتمالات استخدام النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المشاركة السياسية[203].

هناك العديد من الأمثلة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتفاعل مع صنّاع السياسات لتسجيل المطالبات والشواغل، وتحسين الظروف المحلية وزيادة جودة الخدمات الحكومية أو كميتها. وفي النيجر، أثبتت النساء المشاركات في نادي الاستماع الإذاعي المجتمعي (radio listening club) قوتّهن بشكل متزايد، حيث نجحت النساء في الحصول على عقد إيجار لقطعة أرض، لينظّمن أنشطتهن عليها على المدى الطويل، بعد مفاوضات مع السلطات المحلية. كذلك قام رئيس القرية بإشراك ثلاث نساء من أعضاء نادي الاستماع في اجتماعات صنع القرار التقليدية في قرية بوروبون[204]. وتمكنت نساء من منظمة ماهيلا ميلان التي تتوجّه إلى الفئات الشعبية في الهند، من التأثير على السلطات المحلية خلال عملية إعادة بناء أحد الأحياء الفقيرة، عن طريق مشاركة رؤيتهن حول طريقة تصميم مساكنهن باستخدام نظام المعلومات الجغرافية[205].

وتُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً في سبيل الوصول إلى معلومات مُدْنية هامّة. ففي العديد من المناطق، تمثّل حقوق ملكية الأرض والوصول إليها عائقاً رئيسياً أمام المرأة. ذلك أنه رغم القوانين المرعية الإجراء التي تضمن حقوق المرأة في الأرض والميراث في بلدان عديدة، لا تزال الممارسات العرفية والتمييزية تقيّد وصول المرأة إلى حقوقها ذات الصلة[206]. وتهدف الاستراتيجيات الرقمية المختلفة إلى تعريف المرأة بشأن حقوقها في الأرض، ودعم وصولها إلى الوثائق، وتعزيز التنسيق مع السلطات المحليّة وسلطات المقاطعات. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذه الاستراتيجيات لدعم رصد الاستيلاء على الأراضي، كما هو الحال في كينيا، حيث استخدمت النساء الهواتف الخلوية لتبادل المعلومات بين مجموعات "الرّصد" في المناطق المختلفة، والإبلاغ عن هذه الحالات[207].

تؤدّي الأشكال الجديدة من الاتصال والتفاعل الموجّهة للنساء إلى تيسير التشبيك وتوسيع نطاق الشبكات. وتبرز أمثلة كثيرة عن حركات نسائية عبر الإنترنت نُظّمت من خلال وسائل الإعلام الرقمية أو تمّ توسيع نطاقها باستخدام هذه الوسائط. وخلال الانقلاب العسكري الذي وقع في هندوراس عام 2009، وثّقت منظمة "النساء في المقاومة" (Feministas en Resistencia) جرائم ارتكبها الجيش الهندوراسي، وقامت بنشرها على موقع يوتيوب. وشاركت الجماعات النسائية في الاحتجاجات والتحرّكات التي نُظّمت في جميع أنحاء تلك المنطقة، وأمّنن الدعم لقضيتهن[208]. وشاركت منظمة ليخان لصحة المرأة (Likhaan)، وهي منظمة أهليّة في الفلبين، بنشاط في حملة دامت عقداً من الزمن للمطالبة بإقرار مشروع قانون للصحة الإنجابية. وخلال تلك الحملة، استُخدمت أشكال مختلفة من وسائل الإعلام عبر الإنترنت للإضاءة على واقع النساء والشباب في المجتمعات المحلية المهمّشة في إطار المناقشات الخاصة بالصحة الإنجابية. وتلقّت النساء والشباب في تلك المجتمعات تدريبات تؤهلّهم ليصبحوا صحفيّين في مجتمعاتهم، وقام أولئك بكتابة مدوّنات في إحدى المجلات عبر الإنترنت عن أهمية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من أجل رفاههم. وهدَفَت الحملة إلى التأثير على المشرّعين بطريقة مباشرة والحصول على دعم كامل من الجمهور، ما يفضي إلى إقرار قانون للصحة الإنجابية. وفي أواخر عام 2012، تمّ إقرار قانون بهذا الشأن في الفلبين[209].

وفي المنطقة العربية، يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تكون بمثابة منصة إيجابية تتيح للنساء التعبير عن آرائهن. فقد أدّت في حالات كثيرة إلى التنظيم والترويج على الأرض، من خلال تقليص الحاجة إلى السفر لحضور الاجتماعات وجهاً لوجه والحدّ من أخطار تعبير النساء عن آرائهنّ بشكل علني. ويُعزى نجاح إحدى الحملات للضغط على حكومات البلدان العربية بغية إزالة جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بشكل جزئي إلى تمكّن أعضاء الحملة من تطوير شبكة دعم وتنسيق عابرة للحدود الوطنية عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني، وكذلك من كسب دعم دولي ذي صلة[210].

وتتيح مواقع التواصل الاجتماعي الاتّصال باستخدام موارد أقل مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية الرئيسية، كما تحدّ من تحكّم الرجال بمشاركة النساء، ما يؤدي إلى إمكانية حشد القوى النسائية على نطاق أوسع. ويسهم ارتفاع استخدام النساء لوسائل التواصل الاجتماعي، كما حدث أثناء الانتفاضات العربية، في تغيير المعايير المتعلقة بالجنسين في المنطقة العربية، من خلال توفير مساحات يمكن للنساء أن يعبّرن من خلالها عن آرائهن ويَدْعِين إلى التغيير. وفي الحقيقة، يُحاجّ بأن الانتفاضات العربية أدّت إلى إطلاق العديد من الحركات النسائية العربية، التي يشارك فيها بعض الرجال أيضاً، والتي تهدف إلى تمكين المرأة وتحرّرها[211]. وتبيّن أن النساء في المنطقة العربية كنّ

ناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي طوال فترة الانتفاضات، وأنّهن كنّ يستخدمنها لتنظيم التحرّكات والتفاعل مع النشطاء الآخرين[212]. وقد اتّسمت فاعليّة الشّابات العربيّات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأنّها تمكينيّة، لأنها ساعدتهن على تحقيق القيادة والظهور من خلال تحدي التغطية التي تقدّمها وسائل الإعلام الرئيسية التقليدية[213]. وفي تونس، أتاح موقع فيسبوك للمنظمات النسويّة تعبئة الرأي العام لصالحهنّ[214]. كذلك استخدمت النساء فيسبوك (وإن يكن بدرجة أقل من الرجال) لنشر المعلومات وإثارة الوعي حول أسباب الانتفاضات العربية سواء داخل بلدانهنّ أو خارجها[215].

إنّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعاليّة يتيح للنّساء تنظيم رسائلهنّ والترويج لها، وإطلاق الحملات وتدشين ديناميات جديدة قابلة للتطوير والمضي قدماً فيها من خلال إجراءات مختلفة. ففي إندونيسيا مثلاً، أدّت التدريبات التي تلقّتها النساء الريفيّات على وسائط الإعلام الرقمية إلى تحسين وضعهن الاجتماعيّ. فَبِفَضل مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اكتسبْنَها، طُلب من هؤلاء النساء المشاركة في الاجتماعات البلديّة في القرى للمساهمة في توثيق المناقشات الدائرة، ما عزّز موقعهنّ، وموقفهنّ التفاوضيّ، ومكّنهنّ حتى من التأثير على السياسات القروية[216]. وفي كينيا، استطاعت نساء الكامبا من خلال الإصغاء إلى برامج إذاعة المجتمع المحلي (Radio Mang'elete)، أن يسمعن أصواتهن عبر الإذاعة وهنّ يقدّمن معلومات عن السوق، وتنبيهات حول الأحداث الاجتماعية، ومنتديات للمناقشة ومساحات للتسلية تحت شكل مقاطع ومسرحيات إذاعية. ومن خلال التفاعل مع قادة المجتمعات المحلية ومُقدّمي البرامج عبر الإنترنت لاقتراح برامج محتملة وتقديم محتوى إذاعي، استطعن إعلاء أصواتهنّ والطلب إلى القادة المحليين تقديم إجابات على أسئلتهنّ. وكنتيجة لذلك، تعزّزت قدرتهن على الاختيار وأصبحت تصوّراتهن عن أنفسهنّ أكثر إيجابية، كما كسِبن اعترافاً بإسهاماتهن من المجتمع الأوسع نطاقاً[217].

جيم. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة

يمكن للنساء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت وغيرها من المنصّات الإلكترونية (وهن يستخدمنها فعلاً) لدعم طموحاتهن القيادية، وتعزيز برامج أعمالهن السياسية، وتطوير الشبكات، وتعزيز رسائلهن السياسية. وفي أوغندا مثلاً، استغلّت إحدى المذيعات البرنامج الإذاعي الذي تقدّمه لبناء مستقبلها المهنيّ السياسي في بوغندا، ساعية إلى تحدّي التصوّرات الأبوية والثقافية التي تقيّد مشاركة المرأة في القيادة، وكذلك إلى إنشاء مجتمعٍ من المستمعين الذين قبلوا كلّاً من رسالتها وقيادتها. وحين ترشحت لشَغْل منصب سياسي، أقرّ أنصارها بقدرتها وأهليّتها للتنافس مع الرجال على هذا المنصب[218]. وفي المنطقة العربيّة عام 2013، تلقّت المرشّحات في الانتخابات البلدية الأردنية تدريبات على استراتيجيات اجتذاب الناخبين المحتملين، بما في ذلك عبر الرسائل النصيّة القصيرة. وشهدت تلك الانتخابات تبوّؤ عدد غير مسبوق من النساء المناصب البلدية، حيث بلغت نسبتهنّ 36 في المائة، بعد أن كانت 28 في المائة في الانتخابات السابقة[219].

كذلك يمكن للشبكات عبر الإنترنت أن تشكّل منصات للدعم المتبادل وتطوير القدرات بالنسبة للنساء اللائي يشغلن بالفعل مناصب سياسية. وتُعدّ الشبكة النسائية لرئيسات البلديات (Women Mayors' Network) منظمة دوليّة غير حزبيّة تهدف إلى دعم النساء اللائي يرأسن مجالس بلدية، ترتبط بحملة على موقع تويتر تحت هاشتاغ القيادة المختلفة (#LeadingDifferently). وتسعى هذه المنظّمة إلى

توفير فرص التواصل والدعم لرئيسات البلديات في المراكز الحضرية البارزة على المستويات الوطنية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية، وتوفير منصة عبر الإنترنت للابتكار والتبادل؛ وتنظيم مؤتمر مرة كل سنتين للتدريب على المهارات التنفيذية؛ وتقديم جائزة للفائزات في مشروع يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين[220]. كذلك يسعى المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) إلى إشراك المزيد من النساء في العمل السياسي عبر اعتماد طرق عديدة، بما فيها إثارة الوعي لدى السياسيين بشأن العنف ضد المرأة، وجمع البيانات ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة، وتسليط الضوء على القصص الإخبارية التي تتحدّث عن النساء اللواتي يعملن في حقل السياسة. وتشتمل الحملات الرقمية المحددة هاشتاغ "أوقفوا العنف ضد المرأة في السياسة #NottheCost: Stopping VAW In Politics"، وآلية للتبليغ عبر الإنترنت عن حوادث العنف ضد المرأة في العمل السياسي[221].

بالإضافة إلى الترويج لحملات دعم تولّي المرأة للمناصب السياسية والمطالبة بحقوق متساوية للمرأة مع الرجل في الحياة السياسية، يمكن للمعرفة المتزايدة التي يتم اكتسابها عبر وسائل الإعلام الافتراضية أن تدعم وصول النساء إلى المناصب السياسية. وعلى سبيل المثال، يُعتقد أن التدريبات التي تلقّتها القيادات النسائية من السكّان الأصليين في بوليفيا على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ساهمت في زيادة عدد النّساء اللائي يشغلن مناصب سياسية. وقد ساعدتهنّ برمجيّات مثل Skype على التواصل إحداهنّ مع الأخريات بسهولة أكبر وبتكلفة أقل، ما عزّز ثقتهن، وكذلك فعل استخدامهن للمنصات عبر الإنترنت لبثّ الرسائل إلى جماهير أكبر. وعندما تولّت إحدى هؤلاء القائدات المحليات منصباً قيادياً وطنياً، سعت إلى تلبية مطالب وشواغل القيادات النسائية المحلية[222].

دال. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة تتيح للحكومات تحسين الخدمات المقدمة للنساء والفتيات

تستخدم الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد لتعزيز مشاركة المواطنين الشاملة في الخدمات العامة، وتعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات والحقوق العامة للمرأة. وقد يؤدي تقديم الخدمات بأساليب جديدة إلى التغلب على العوائق التي تواجهها النساء، بما فيها بُعد المسافة المادية، والتنقل، والقيود الاجتماعية والثقافية على التفاعلات بين الرجال والنساء خارج نطاق الأسرة. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمع البيانات في سبيل تحسين استهداف الخدمات. وعلى سبيل المثال، يهدف برنامج Programa Mae Paulistana في البرازيل إلى تنسيق جميع خدمات الرعاية اللازمة للنساء الحوامل. وقد وجد البرنامج أن استخدام البيانات لرصد وتنسيق توفير الرعاية الصحية، أدى إلى زيادة نسبة النساء الحوامل اللواتي قمن بالفحوصات الستة المطلوبة قبل للولادة، من 10 في المائة إلى 80 في المائة[223]. وفي جنوب أفريقيا، قامت الفتيات والفتيان بتحديد المساحات التي يشعرون فيها بالأمان وتلك التي لا يشعرون فيها بالأمان من خلال مشروع تشاركي للرسوم البيانية في البلدات الحضرية. وقد استخدمت حكومة جنوب أفريقيا نتائج الرسوم البيانية المُسجّلة لإنشاء أماكن جديدة آمنة يمكن للفتيات المراهقات أن يجتمعن فيها في سبيل خلق صداقات إحداهن مع الأخريات[224]. وفي الهند، تهدف مراكز "Seva-e" الإلكترونية، التي تتيح الوصول إلى الخدمات الحكومية، بما فيها دفع الرسوم والتطبيقات والتراخيص وغيرها، والتي تديرها مجموعات من النساء اللواتي ينتمين إلى شرائح المجتمع الأكثر فقراً، إلى مساعدة هؤلاء النّساء على كسب معيشتهن بأنفسهنّ وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وتشير الإحصاءات الخاصّة

بالمشروع إلى أنه يمكن للمواطنين توفير حوالي 0,1 دولار لكل منزل من خلال استهلاك خدمات "e-Seva" الإلكترونية، ما يؤدي إلى جمع وفورات على مستوى المقاطعة تزيد على 100,000 دولار شهرياً. كذلك فإن هذه المراكز توفّر دخلاً مستداماً للنساء اللواتي يُدرنَها[225]. وفي المنطقة العربية، تستخدم البلديات وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها واتساب وفيسبوك للتواصل مع مواطنيها لإبلاغهم بالأحداث القادمة، وتسليمهم رسائل الخدمة العامة، وتجنيد المتطوعين، إلى آخره[226]. وفي الأردن، استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في الانتخابات البلدية لعام 2017، للترويج للمرشحين، ونشر مقاطع فيديو مباشرة عن هذه الانتخابات، وحث الناس على التصويت، وحشد المؤيدين، ومناقشة القضايا المختلفة ذات الصلة[227].

وباختصار، فإن المجتمعات والمساحات المختلفة عبر الإنترنت تهدف إلى تمكين النّساء من التفاعل في ما بينهنّ من أجل حشد التأييد وإقامة الشبكات وتنظيم الحملات، فضلاً عن تعزيز تطلعاتهن السياسية والتأثير على القوانين والسياسات في بلدانهن ومجتمعاتهن المحلية. وبينما يمكن أن تتعرّض النّساء المعروفات، بمن فيهنّ هؤلاء اللواتي يتبوّأن مناصب قيادية، للاعتداء والعنف عبر الإنترنت، كما تقدّم ذكره في الفصل الثالث، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد توفر لهن قناة بديلة للترويج لوجهات نظرهن ومنصّاتهنّ في المجال السياسي. وفي المقابل، يمكن للخدمات عبر الإنترنت والخدمات الحكومية الإلكترونية أن تحسّن قدرة الحكومات المختلفة على تقديم الخدمات العامة للمرأة، من خلال تمكينهنّ من الوصول إلى المهارات مثلاً، حيث يمكن أن توفّر أنساق بناء القدرات عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة المزيد من الخيارات للنساء والفتيات، من حيث توافر الوقت، ومحو الأمية، والتنقل، والتكلفة.

تعدّ سُبُل تعزيز قدرة المرأة على الاختيار متاحة في المجال العام، ويتسع نطاق وصولها إلى الموارد الهامة. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين مشاركة المرأة في المجالات السياسية، بما في ذلك الأخذ بنظام الحصص لتجنب حصر النساء في الأماكن الافتراضية فحسب.

الإطار 3. مراكز المعلومات النسائية في الهند

تُعد المراكز المجتمعية المشتركة للمعلوماتية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تديرها النساء في الهند تحت إشراف مركز براكريبي للمعلوماتية المجتمعية والتنمية (Prakriye Centre for Community Informatics and Development, IT for Change)، مثالاً على بناء قدرات المرأة، وتعزيز مركزها في المجتمع، وزيادة فرص وصولها إلى الخدمات الحكومية والعامة، من خلال إطلاق مبادرة لإنشاء مركز للمعلوماتية. ويهدف المشروع، الذي يقيم شراكات مع التعاونيات النسائية لطبقة المنبوذين (dalit) في مقاطعة ميسور بولاية كارناتاكا الهندية، إلى دعم النساء بما يمكنهنّ من إدارة مراكز معلوماتية مجتمعية تستخدم التكنولوجيا الرقمية من أجل الحصول على حقوقهنّ. وأدّت مراكز المعلوماتية إلى تعزيز صلات أعضاء التعاونيات مع الحكومة المحلية، ومع المؤسسات العامة الأخرى في المجتمع، بما فيها المدارس. وقد زادت هذه الاستراتيجية من مصداقية المرأة في مختلف القرى، إذ ساعدتها على تجاوز حراسة البوابات المعلوماتية التي تقوم بها نخبة السلطة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات المحلية بالاتصال بمراكز المعلوماتية وطلبت منها إجراء مسوحات أسرية للبرامج الحكومية، مُسلّطة الضوء بذلك على مصداقية هذه المراكز بوصفها مؤسسات عامة غير حزبية. واعتمد المشروع استراتيجية إعلامية مجتمعية تقوم على بث برنامج إذاعي أسبوعي وعروض دورية لأفلام فيديو، تمّ إنتاجها بمشاركة عضوات في التعاونيات المذكورة، كوسيلة لتعزيز تعليم المواطنة وتشجيع التفكير القائم على الأقران في الحوكمة والديمقراطية في ما بين عضوات تعاونيات نساء طبقة المنبوذين.

المصدر: غورومرثي وشامي، 2014.

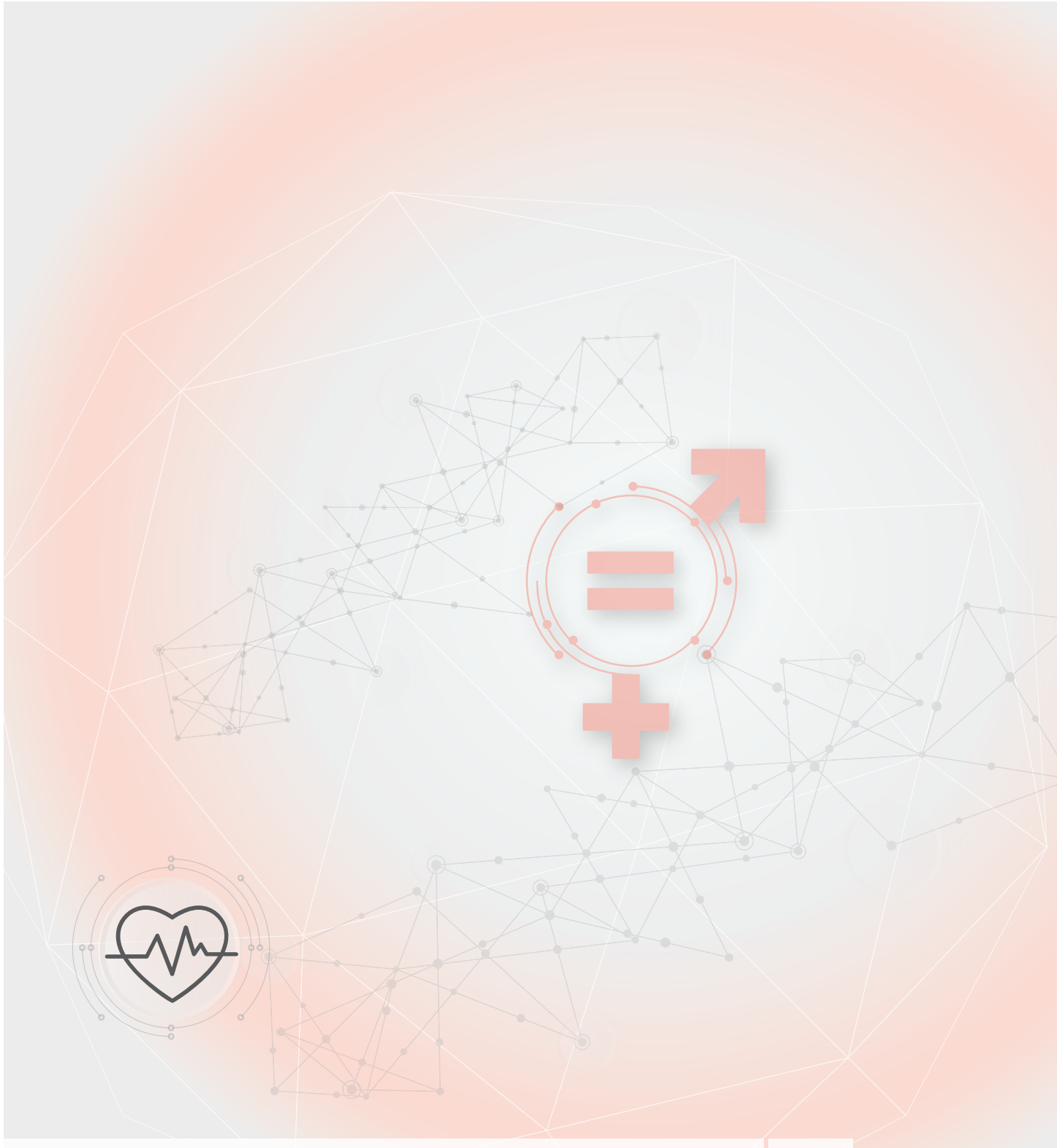

6. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية

6. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأمين الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية

الغاية 5-6: ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

يؤدي الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى خفض معدل وفيات الأمهات، وتحسين تنظيم الأسرة، والقضاء على الأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كذلك فإن من شأن هذا الوصول أن يؤدي إلى تعزيز استقلالية النساء والفتيات في ما يتعلق بصحتهن الجنسية والإنجابية، والتغلب على بعض القيود والعواقب التي يمكن أن تعرقل مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها تلك المتعلّقة بالتعليم والعمل وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة. ومن المسلّم به أن قدرة المرأة على إدارة صحتها الجنسية والإنجابية والتحكم بها تشكّل عنصراً أساسياً لتمكين المرأة وضمان حصولها على حقوقها.

تتمحور هذه الغاية حول العقبات العديدة التي يواجهها الكثير من النساء في ما يتعلق بصحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن الإنجابية. إن بعض هذه العقبات متأصّل في الأطر القانونية، بما في ذلك جعل الوصول إلى الخدمات متعلّقاً بسنٍّ معيّنة ووضع عائلي محدّد أو قَصْرِه على موافقة الزوج أو أحد الوالدين من أجل الحصول على الخدمات. كذلك فإن نوعيّة الخدمات الجنسية والإنجابية والقدرة على تحمّل تكلفتها – حتى عندما تكون هذه الخدمات متاحة – لا تزال تشكّل عقبات بارزة. وبحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تفتقر النساء أيضاً إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلّقة مثلاً برفض الاتصال الجنسي مع الأزواج أو الشركاء، واستخدام وسائل منع الحمل، وبخيارات الرعاية الصحية الخاصة بهنّ[228]. وتمثّل المعايير الاجتماعية عقبة رئيسية في هذا المجال، لأن المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لا تزال تعدّ من المحظورات، ولا يتم التعامل معها من منظور صحي.

ويبحث هذا الفصل في دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير المزيد من المعلومات حول الصحة الجنسية والإنجابية لتعزيز استقلالية المرأة.

ألف. الهدف 5 - الغاية 5-6: نظرة عامة إقليمية

رغم التراجع الملحوظ الذي شهدته في العقود الثلاثة الماضية، لا تزال معدلات الخصوبة تمثّل تحدّياً مهماً للتنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية. وخلال الفترة الزمنية من 2010 إلى 2015، سجّلت 7 بلدان عربيّة فقط من أصل 22 بلداً، وهي البحرين والكويت ولبنان وليبيا وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة، معدّلات خصوبة قريبة من مستوى الإحلال أو متدنية قليلاً عنها[229]. وقد حدث انخفاض كبير في هذه المعدّلات في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تلاه تباطؤ فيها منذ عام 2000. كذلك لوحظ وجود تغيّر ديمغرافي مضاد في العقود الأخيرة في بعض البلدان العربية، حيث سجّلت معدلات الخصوبة ارتفاعاً فيها[230]. ويستدعي هذا الوضع بذل جهود ملائمة ومتّسقة لتنظيم الأسرة وزيادة الوعي في هذا المجال وتعزيز فعالية خدمات الصحة الإنجابية.

لا يزال هناك تفاوتات وتباينات في الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة في المنطقة العربية، مردّها بشكل رئيسيّ إلى محدوديّة الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة واستخدامها، والتباينات في الوصول إلى المعرفة ذات الصلة بالصحة الجنسية والإنجابية[231]. وتقدّر نسبة النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة في المنطقة العربية بحوالي 40 في المائة. وتتفاوت النسبة المئوية للنساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل بشكل كبير بين البلدان المختلفة: فهذه النسبة تسجّل أعلى مستوياتها في عُمان بمعدل 99 في المائة، بينما تنخفض إلى 67 و63 و61 و59 في المائة على التوالي في المغرب وتونس والأردن ومصر. كذلك انخفضت هذه النسبة إلى 11,4 في المائة في موريتانيا. وتوجد تفاوتات كبيرة على مستوى كل بلد عربيّ في النسبة المئوية للنساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل[232].

ويشكّل النّقص في الوعي والمعلومات ذات الصلة بتنظيم الأسرة والخدمات الجنسية والإنجابية أحد الأسباب الرئيسية لعدم استخدام وسائل منع الحمل في المنطقة العربية. وتشكّل الأعراف والتقاليد الاجتماعية عائقاً أمام وصول النساء والفتيات إلى معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية في هذه المنطقة. ويقتصر الوصول إلى هذه المعلومات بشكل عام على النساء المتزوجات من خلال الأخصائيين في الأمراض النسائية ومقدمي الرعاية الصحية. وعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة النساء في مصر اللواتي أَفَدْنَ عن تلقي معلومات عن تنظيم الأسرة من خلال شاشة التلفزيون من حوالي 90 في المائة عام 2005 إلى أقل من 40 في المائة عام 2014[233]. ومع ذلك، فإن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي توفر للمرأة وسيلة للوصول إلى المعلومات المطلوبة، يؤدي إلى تغيير في هذا الموقف، وذلك رغم المعايير الثقافية السائدة التي ترخي بظلالها على هذه المسألة.

باء. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لزيادة الوصول إلى المعلومات الصحية

هناك عدد متزايد من المنصات والتطبيقات والشبكات عبر الإنترنت التي ترمي إلى توفير خدمة أفضل للاحتياجات الصحّيّة في المنطقة العربيّة. وتهدف هذه المنصات والشبكات، التي تقدّم مجموعة واسعة من الخدمات لتزويد المرضى بمعلومات طبية أفضل، والتي تُعدّ بمثابة أداة لإتاحة المجال أمام الفتيات والنساء من مختلف الأعمار للوصول إلى معلومات عن الصحّة الجنسية والإنجابية، إلى خدمة رفاه الفتيات والنساء وتمكينهنّ بعدّة طرق. كذلك يستخدم مقدّمو الرعاية الصحية تطبيقات الهواتف الخلوية لتزويد النساء، ولا سيّما أولئك اللواتي يُقمن في المناطق النائية والريفية، بمعلومات عن الأمومة وتنظيم الأسرة. وهناك العديد من النُّهُج ذات الصلة التي

لا تزال في مرحلة مُبكّرة نسبياً من التنفيذ، ولذلك تبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من البحث والتقييم لفهم مدى أهميتها وأثرها وفعاليتها من حيث التكلفة[234].

يقدّم العديد من المجالات أدلة على التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصحة بشكل عام[235]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشتمل هذه المجالات على تحسين نشر المعلومات عن الصحة العامة وتيسير الخطاب والحوار العام حول التهديدات الرئيسية للصحة العامة؛ والاستشارة عن بُعد، والتشخيص والعلاج من خلال التطبيب عن بُعد؛ وتسهيل التعاون والتنسيق بين العاملين في قطاع الصحّة، بما في ذلك تبادل نُهُج التّعلم والتدريب؛ وإجراء أبحاث صحية أكثر فعالية ونشر نتائج البحوث والوصول إليها؛ وتعزيز رصد الحالات التي تهدّد الصحة العامة والاستجابة السريعة لها في الوقت المناسب وبطريقة أكثر فعالية؛ وتحسين كفاءة النُظم الإدارية في مرافق الرعاية الصحية.

لقد ساهمت التكنولوجيات الرقمية، بأشكال مختلفة، في منع حصول وفيات الأمومة التي يمكن تجنبها؛ وتذكير المرضى بتناول العقاقير الطبية؛ ورفع مستوى الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وتتبع تفشّي الأوبئة لضمان توفير الوقاية والعلاج الفعّالَين إلى الناس في الوقت المناسب[236]. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في ممارسة التطبيب عن بُعد، هناك دراسات قليلة تشتمل على تحليل دقيق لهذه المسألة. وبينما يوجد هناك تركيز متزايد على الأثر المحتمل لتطبيقات وممارسات التطبيب عن بُعد في البلدان النامية، لا يتم إيلاء سوى القليل من الاهتمام للأثر المتباين لتدخلات صحيّة محددة على الرجال والنساء، أو لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة الشواغل الصحية للمرأة[237].

من جهة أخرى، تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومات والقطاعات العامة في جمع البيانات ونشر المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة.

وقد خلُصت دراسة استقصائية متعددة الأقطار إلى أن النساء يستخدمن الإنترنت غالباً للحصول على معلومات عن الخدمات الصحية، وأنّ الكثيرات يُثمّنن قدرَتَهن على الوصول إلى معلومات عن مواضيع صحية حسّاسة دون أن يتعيّن عليهن الكشف عن هويتهن[238]. ويتيح هذا النهج للفتيات والنساء الوصول إلى معلومات دقيقة عن الصحة الجنسية والإنجابية مع حماية أمنهن والحفاظ على خصوصيّتهنّ. وتُعدّ الخدمات الاستشارية عبر الهاتف المحمول بمثابة استراتيجيّة شعبيّة وناجحة للوصول إلى المعلومات الصحية. ويمكن لخطوط المساعدة الهاتفية أن توفّر المشورة الطبية، التي تتضمّن أحياناً تعيين أدوية من تلك التي لا تحتاج إلى وصفة طبيّة، أو الإحالة إلى أطبّاء أخصائيين، أو كلا الخيارين معاً. وتدير شركات الهواتف الخلويّة الـ 6 في بنغلاديش مراكز للاتصالات الصحية تهدف إلى توفير معلومات عن صحة المرأة، والتدخين، وتعاطي الكحول أو المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز، والتحصين، والتغذية. وفي كينيا، يهدف الخط الساخن تحت مسمّى"عمتي جاين" (Aunty Jane)، وهو خدمة تسجيل صوتي تفاعلية، إلى توفير معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية تتّسم بالمصداقية والحفاظ على الخصوصيّة[239].

يمكن لاستراتيجيات الوصول إلى الفتيات والشابات أن تعتمد بفعالية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي الأردن مثلاً، تتّبع منظمة الحكمة والمعلومات حول تعليم الصحة الجنسية للفتيات (WISE Girls) أسلوب التمويل الجماعي للعمل مع الفتيات المراهقات السوريات والأردنيات، بحيث يطوّرن وينظّمن ويشاركن مجموعة أدوات حقوق

الصحة الجنسية والإنجابية مع أقرانهن[240]. وستقوم الفتيات بأبحاثهن الخاصة حول احتياجات الفتيات في مجتمعهن من أجل تطوير مجموعة أدوات تعالج أولوياتهن، وتملأ الفجوات في المعرفة والمعلومات التي حددتها الفتيات، وتعرض المعلومات بطريقة ملائمة للمراهقين. وستكون مجموعة الأدوات متاحة كتطبيق للهواتف الذكية (مع إصدار صوتي للفتيات الأميات) وكذلك في شكل ورقي للفتيات اللواتي يفتقرن إلى الوصول إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعتمد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على أدوات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز النظافة الصحية المتعلقة بالعادة الشهرية للفتيات. وعلى سبيل المثال، يهدف مشروع Brown Paper Bag، وهو عبارة عن مجتمع افتراضي للفتيات، إلى مناقشة العادة الشهرية مع أقرانهنّ؛ وتهدف Raaji، وهي شخصية كرتونية أنثوية، إلى مواجهة العار والوصمة اللذين توسم بهما العادة الشهرية؛ ويهدف تطبيق The Change Every Girl Needs، للهواتف الخلوية، إلى مساعدة الفتيات على مراقبة فترات الحيض، كما يربطهن بالمعلومات ذات الصلة بشأن المسكّنات وغيرها[241]. وتُظهر تقييمات هذا النوع من نَهج المعلومات الصحية تمكّن الفتيات من الوصول إليها. وقد تبيّن أن الفتيات يستخدمن تطبيق Girl Talk للهواتف الذكية، الذي يتناول الصحة الإنجابية، لمدة 48 دقيقة في المتوسط خلال عطلات نهاية الأسبوع، وعلى مدى فترات متقطعة من 10 إلى 15 دقيقة. وصرّحت 16 من أصل 17 مشاركةً (94.1 في المائة) في المسح ذي الصلة، أن التطبيق قدّم معلومات جديدة أو معلومات أكثر تفصيلاً أو كلا الأمرين معاً، مقارنة بالصفوف الدراسية التي كانت تُركّز على الموضوعات الصحية[242].

يمكن للراديو أن يشكّل مصدراً مفيداً للمعلومات بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمّل دفع تكاليف الوسائط الإعلامية الأكثر تكلفة نسبياً. في مدينة بوبانسوار الهندية مثلاً، اعتُمد مشروعٌ يهدف إلى تثقيف الفتيات المراهقات في الأحياء الفقيرة للمدينة بشأن النظافة في فترة الحيض، على البرامج الإذاعية والنشرات الصوتية (البودكاست) لإيصال المعلومات، جنباً إلى جنب مع المشورات الفردية والمناقشات الجماعية المُركّزة وعروض الأفلام في الأحياء الفقيرة وفي المدارس الثانوية المجاورة[243]. وفي الفلبين، تم اعتماد نَهج متكامل يقوم على تقديم وحدات نموذجية عن المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. وتضمنت الوحدات النموذجية معلومات عن النظافة الشخصية وحمى الضنك والإسهال والجرب وحمى التيفوئيد والنظافة البيئية. وقد سعى هذا النهج إلى توفير تدريب غير رسمي بشأن هذه القضايا، وإلى تقييم التغييرات في المعرفة والمواقف والسلوك ذات الصلة بالنظافة الصحية السليمة والصرف الصحي. وتم فحص الوحدات النمطية وتقديمها في موقعين، أحدهما حَضَري والآخر ريفيّ، باستخدام الصيغ الرقمية والوسائط المتعددة للتعليم عن بُعد، فتبيّن أن معرفة النّساء بالمسائل الصحية ومواقفهن منها شهدت تغيُّراً أكثر من الرجال. وفي كلا الموقعين، تم الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر لتقديم الوحدات النمطية. وقد أدّى استخدام تقنيات التعليم عن بُعد، التي تركّز على أساليب الصرف الصحي والنظافة الصحية ودمج الأدوار والظروف المحلية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، إلى تمكين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. وركّز المشروع على مراعاة احتياجات النساء والرجال على عدّة مستويات، بما فيها جمع البيانات المفصّلة حسب نوع الجنس، واعتماد التوازن بين الجنسين في تعيين الموظفين والاستشاريين والمتطوعين، ودمج منظور المساواة بين الجنسين في المواد والأدوات. وقد انخرط المجتمع المحلي بأسره في تطوير هذه المنصة وتحسينها، كما أدّت الطبيعة التشاركية للمشروع إلى تيسير التعامل المحلّي مع التكنولوجيا وتكييفها[244].

غالباً ما تسعى النّساء الأكبر سنّاً إلى الوصول إلى المعلومات الصحية عبر الإنترنت. وتم تطوير عدّة

تطبيقات، مثل Period Tracker وGlow Ovulation وClue Period وHealth Tracker، من أجل تتبّع فترات الطمث، وإعطاء الوصفات بشأن وسائل منع الحمل، والخصوبة، والتغذية، والإسعافات الأولية الأساسية، وغيرها من المشاكل الصحية النسائية. وقد خلُصت دراسة أجريت في بلدة ميرزابور، بنغلاديش إلى أن الطلاب والطالبات الجامعيين يستخدمون الهواتف الخلوية وأجهزة الكمبيوتر للاطلاع على مجموعة واسعة من المعلومات الصحية، بما فيها المعرفة الطبية الأحيائية من الخبراء، والمعلومات التجريبيّة ذات الصلة بخبرات المرضى، وحتى الأساطير غير المثبّتة. وتستخدم النساء نَهج السعي إلى الاطّلاع على المعلومات الصحّية لتجنب القيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات الطبية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالصحّة الجنسية والإنجابية، ومشاركة هذه المعلومات مع الأصدقاء والشبكات، إما عبر الإنترنت أو بطريقة مباشرة وجهاً لوجه. ويمكن بهذه الطريقة تحدي القواعد المتعلقة بالمساوة بين الجنسين المتعلقة بالحقوق والأنشطة الإنجابية، حيث يُتاح للنساء الوصول إلى المعرفة التي يحتجنها لاتخاذ قراراتهن الخاصة بشأن الإنجاب[245].

وتعتمد عدّة مبادرات صحية في جميع أنحاء البلدان النامية على الهواتف الخلوية لإيصال المعلومات الصحية إلى العاملين في مجال الصحة المجتمعية والمشرفين الصحيين الحكوميين ومقدمي الرعاية الصحية السريرية، وكذلك النساء. وفي مبادرة آتشيه بيسار (Aceh Besar) في إندونيسيا، شكّلت الهواتف الخلوية صلة وصل بين القابلات اللواتي يعملن في مجتمعات معزولة وبين الأخصائيين بالأمراض النسائية والتوليد في المستشفيات والمراكز الصحية. وقد تبيّن أنّ هذا الأسلوب يسهّل التواصل بين القابلات وعملائهنّ، وبين القابلات أنفسهنّ، إذ ييسّر عمليّة التشاور وتبادل المعلومات. ولهذه المبادرة فوائد أخرى، بما فيها استخدام الوقت بفعالية أكبر، والوصول بطريقة أفضل إلى المعلومات الطبية، وضمان استجابة أسرع في حالات الطوارئ[246]. ويهدف تطبيق Mobile midwife[247]، القائم على الصّوت، الذي يُعدّ ثمرة برنامج أطلقته مؤسسة غرامين، إلى تقديم معلومات صحية سليمة وموثوقة للنساء الحوامل والأمهات المرضعات في غانا ونيجيريا باللغات المحلية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توفير الخدمات والمعلومات التي تتعارض مع المعايير الاجتماعية وتلك المتعلقة بالمساوة بين الجنسين السائدة، بما فيها المعلومات عن ختان الإناث والصحة الإنجابية للنساء والفتيات غير المتزوجات، يمكن أن يواجه معارضة شديدة. ورغم ذلك، فإنّ نماذج معالجة القيود المذكورة تبيّن أن هناك سبيلاً للتغيير. ففي السودان مثلاً، استُخدِمت شبكة الإنترنت والبرامج الإذاعية التي يشارك فيها المستمعون عبر الهاتف، لتشجيع النقاش العام حول قضية ختان الإناث. وقام رجل دين بارز بمناقشة هذه القضية مع مستمعين في أحد البرامج الإذاعية، فشرح لهم عدم وجود أساس ديني لهذه الممارسة. وقد أتاحت هذه الطريقة للنساء اللواتي تعرّضن للختان الحديث عن المشكلات الصحية والنفسية التي اختبرنها نتيجة لذلك، والدعوة إلى سنّ قانون يحظّر هذه الممارسة. كذلك تمّ استخدام موقع إلكتروني ذي صلة يقدّم معلومات عن الصحّة وحقوق الإنسان، من جانب الشباب تحديداً، الذين قام بعضهم بإطلاق حملات عفويّة مناهضة لختان الإناث في مجتمعاتهم[248].

وثمة تحدٍّ آخر يرتبط بالخطر الذي يمثّله السّماح للفتيات والأطفال الصغار بالوصول إلى معلومات عن الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة قد لا تعتبر ملائمة لسنّهنّ. وتجدر الاشارة إلى أن خيارات التحكّم في الوصول إلى مثل هذه المعلومات متاحةٌ للتصدّي لهذه الشواغل.

وباختصار، تلعب المعلومات والخدمات الصحية المُتاحة عبر الإنترنت والإذاعة والهاتف الخلويّ دوراً هامّاً في تعزيز وصول المرأة إلى مثل هذه الخدمات التي قد لا يتمكّنَ من الوصول إليها بطريقة أخرى لأسباب تتعلق بمعايير المساواة بين الجنسين والمحرّمات الاجتماعية والثقافية وبُعد المسافة عن مقدّمي الخدمات الصحية.

وتشكّل الأمثلة المُقدّمة، سواء من داخل المنطقة العربية أو خارجها، نماذج إيجابية للزخم الإيجابي ذي الصلة الذي يمكن أن يتحقق في المنطقة العربية. ومن خلال دعم قدرة النساء والفتيات على الاختيار للوصول إلى المعلومات الصحية واستخدامها بما يحقق مصالحهن الشخصية ومصالح أسرهنّ على أكمل وجه، تهدف تلك النماذج إلى تعزيز صحة النساء والفتيات، وكذلك قدرتهن على التغلّب على المعايير الاجتماعية والثقافية الضارّة، واتّخاذ قرارات شخصيّة مستنيرة.

الخلاصات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

الخلاصات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

الخلاصات

لقد سعت هذه الدراسة إلى فهم الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع تنفيذ الهدف 5 المتعلّق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، مع التركيز بشكل خاص على المنطقة العربية. وقدّمت هذه الدراسة رؤية عملية حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تحقيق الغايات المختلفة للهدف 5، مع تسليط الضوء على التهديدات المحتملة الناجمة عن الاستخدام غير السليم لهذه التكنولوجيات والتدابير المقترحة لاغتنام الفرص والتغلب على التهديدات.

وانطلاقاً من الوضع الراهن للمرأة في ما يتعلق بتطبيق الغايات المختلفة للهدف 5، سعت الدراسة إلى فهم الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة هذا الوضع من خلال دراسة وتحليل مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة التي يتمّ تطبيقها في المنطقة العربية، أو في البلدان النامية التي تتشابه في سياقاتها الإنمائية مع المنطقة العربية. واستناداً إلى هذه الممارسات، أثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدرتها على لعب دور بارز في تمكين النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال:

- **تيسير وتعزيز وصول المرأة إلى الموارد:** ثبت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهّل وصول النساء والفتيات إلى مجموعة واسعة من الموارد، بما فيها الوصول إلى المعلومات والخدمات التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات عن الحقوق القانونية؛ والموارد المالية والأنشطة المدرة للدخل التي تؤدي إلى التمكين الاقتصادي، إضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية. كذلك أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوصول إلى مبادرات بناء القدرات التي تؤدي إلى اكتساب مهارات جديدة يشتدّ الطلب عليها في العالم الرقمي الذي نعيش فيه؛
- **التأثير على قدرة المرأة على الاختيار:** يوفّر الوصول إلى الموارد الشروط الملائمة لتعزيز قدرة النساء والفتيات على الاختيار من خلال إتاحة خيارات بديلة. وعلى سبيل المثال، فإنّ الوصول إلى المعلومات الزراعية مكّن المرأة من المشاركة في صنع القرار على مستوى الأسرة المعيشية، كما وسّع نطاق مسؤولياتها في إدارة المزارع. كذلك فإنّ الوصول إلى الخدمات المالية، بما فيها النقود الرقميّة، أتاح للنساء توسيع أعمالهن التجارية وزيادة مدخراتهن وإدارة الإنفاق الأسري. كذلك، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكّن النساء من التواصل إحداهنّ مع الأخريات، وتنظيم الحملات وحشد القدرات، من أجل إعلاء أصواتهن والتأثير على عمليات صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني، أو على كلا المستويين معاً. وعلى سبيل المثال، تمّ سنّ قوانين تحظّر التحرش الجنسي في الأماكن العامة أو في أمكنة العمل أو في كلا المكانَين معاً، كنتيجة للحملات التي نُظّمت بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد أدت الموارد الناجمة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على الاختيار التي تمّ اكتسابها بواسطة هذه التكنولوجيا، إلى تعزيز قدرات

النّساء على تحقيق أهدافهنّ. ومن خلال الوصول إلى الموارد واكتساب القدرة على الاختيار، تمكّنت النساء من تعزيز وضعهن الاقتصادي عن طريق زيادة دخولهنّ، والتأثير على الإصلاحات القانونية في مختلف المجالات، بما فيها الصحة الإنجابية والعنف ضد المرأة في سياقات مختلفة، وتعزيز مشاركتهنّ في الحياة العامة، والدعوة إلى تغيير المعايير المتعلقة بالجنسين القائمة.

وقد انطوت هذه الإنجازات، في بعض الحالات، على تغيير في القواعد والمعايير التي تحكم الوصول إلى الموارد وتؤثر على قدرة اتّخاذ الخيارات. وفي حالات أخرى، تمّ فقط الالتفاف على القواعد والمعايير. وقد ساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النساء على التغلب على بعض العقبات التي تثيرها التحيُّزات المتأصلة والأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية، كما أثبت أيضاً في بعض الحالات أنه يوفّر وسيلة لتحدّي وتغيير هذه القواعد والتحيُّزات. كذلك أدّى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ضمان وصول النّساء إلى منصّات افتراضية يمكنهنّ من خلالها رفع أصواتهن وإثارة شواغلهنّ. وعلى سبيل المثال، استخدمت النساء السعوديات منصات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للقيام بحملة أدّت إلى منحهنّ الحقّ في قيادة المركبات. وتشكّل الحملة العالمية المتعلقة بوضع حدّ للتحرش الجنسي في أمكنة العمل أو في الأماكن العامة مثالاً آخر في هذا السياق. فقد تمكّنت النساء اللواتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى المنصات عبر الإنترنت من مشاركة قصصهنّ ذات الصلة بالتحرّش الجنسي الذي تعرضّن له. وأظهر ذلك خطورة هذا الوباء، ودفع إلى سن قوانين تعاقب على التحرش الجنسي في بلدان مختلفة.

بالإضافة إلى تناول الفرص الرئيسية التي تقدّمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى تمكين المرأة، سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العيوب والتهديدات المتعلّقة بالحصول على هذه التكنولوجيات واستخدامها، التي تنجم عن التحيُّزات والأعراف الاجتماعية السائدة. وأشارت أيضاً إلى أنّه يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حال لم يتم استخدامها بشكل صحيح، أن تعزز القواعد الحالية ذات الصلة بالتمييز بين الجنسين وكذلك القوالب النمطية، وأن تُديم الأشكال الحالية من العنف، لا بل أن تخلق أشكالاً جديدة منه. وهنا، تبرز الحاجة للسياسات والإجراءات المنسّقة لِعكس هذه الاتجاهات والحصول على تنمية أكثر شمولاً تقوم على المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك زيادة الوعي والتصدّي للقوالب النمطية لأنماط التمييز بين الجنسين، كما يستلزم وصولاً آمناً وبتكلفة معقولة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز تعاون قوي بين جميع الجهات المعنية لإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الفتيات والنساء مشاركة كاملة في العالم الرقمي.

لقد قدّمت هذه الدراسة فهماً عميقاً لمسارات تمكين المرأة، التي يمكن تيسيرها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. كذلك وضعت الدراسة صورة شاملة لمختلف الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما يتعلق بمجموعة متكاملة من القضايا ذات الصلة بالهدف 5، التي أثارتها غاياته المترابطة. وينبغي اعتبار هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق لعملية بحث يمكن إثراؤها بواسطة التركيز على قياس نطاق التغييرات في قدرة المرأة على الاختيار والإمكانات التي ييسّرها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتوفر هذه الدراسة الأساس لتعزيز الجهود الإقليمية وبناء نُهُج مبتكرة وطموحة واستباقية لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتسخير الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النّساء في المنطقة العربية. كما تسلّط الضوء على حاجة الحكومات والأطراف

المعنيين لإعطاء أولوية أكبر لقضايا المساواة بين الجنسين، وإدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسات المساواة بين الجنسين والتنمية، والانتقال من الالتزامات الكلامية نحو اتّخاذ إجراءات ملموسة. وللقيام بذلك، اقترحت هذه الدراسة مجموعة من توصيات السياسة.

توصيات متعلقة بالسياسات

تحسين القدرة على تحمل تكلفة التكنولوجيات الرقمية في المنطقة العربية وتعزيز الوصول الشامل للجنسين إلى هذه التكنولوجيات

ينبغي أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متاحة ومتيسّرة لجميع النساء والفتيات اللواتي يجب أن يتمتّعن، بدورهنّ، بالمهارات اللازمة لاستخدامها. وبالتالي، فإن تعزيز الوصول الرقمي الشامل للجنسين يتضمّن إزالة جميع أنواع العقبات التي قد تعيق استخدام النساء والفتيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذلك يمكن أن يتحقّق من خلال:

- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم وصول النساء والفتيات بشكل متساوٍ مع الجنس الآخر وبتكلفة معقولة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك وصولهنّ إلى التعليم الرقمي في مرحلة مبكّرة، عن طريق إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص، ما يؤدي إلى استثمارات مشتركة وتبادل للمعارف والخبرات؛
- النهوض بإدماج المرأة في العالم الرقمي وتزويدها بالمهارات الرقمية ودعم ريادة الأعمال للنساء، واستقطاب المزيد من النساء المَوهوبات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاحتفاظ بهنّ، من خلال اتخاذ تدابير تكفل المساواة في الحقوق بين الجنسين والوصول إلى التدريبات التقنية والمساواة في الأجور والمرونة في العمل بين الجنسين. وسيساعد ذلك على تكييف المحتوى الرقمي بغية تفادي استبعاد النساء والفتيات اللواتي يتعرّضن للصدّ من خلال الأدوار وأنماط التمييز القائمة. وسيساعد ذلك أيضاً على معالجة العجز في المهارات الرقمية كما سيتيح فرصاً هامّة ذات صلة بانخراط النساء في سوق العمل؛
- تعزيز محو الأمية الرقمية وتمتين المهارات الرقمية للنساء والفتيات من جميع الأعمار من خلال إدماج برامج محو الأمية وبرامج تنمية القدرات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج التعليمية الوطنية، وتطوير برامج محو الأمية الرقمية للنساء البالغات. وتُعدُّ الاستفادة من قدرات وموارد المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية محركاً رئيسياً في هذا المجال. ويمكن تحقيق تعزيز محو الأمية الرقمية من خلال الجمع بطريقة ملائمة بين السياسات العامة والمبادرات الشاملة، وإشراك الجمعيات المحلية والمجتمع المدني.

التغلب على الحواجز المعيارية وتعزيز الأمان عبر شبكة الإنترنت للنساء والفتيات في المنطقة العربية

لا يمكن للسياسات أن تترك أثراً بارزاً إلا إذا تصدّت للعوامل الأساسية التي تمنع النساء والفتيات من المشاركة بشكل كامل في التحوّل الرقمي والاستفادة من الفرص التي يوفرها مثل هذا التحوّل. ويتطلّب ذلك معالجة العقبات والمعتقدات المعيارية من أجل التغلب على التحيُّزات والقوالب النمطية، وكذلك إصلاح الأطر القانونية الي تقوم على التمييز بين الجنسين. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار نقص الإدراك والحواجز اللغوية ذات الصلة، واتخاذ تدابير لمواجهة العنف ضد المرأة المرتبط بالتكنولوجيا. ويمكن التغلب على ذلك من خلال:

- تعزيز المحتوى الرقمي العربي بشكل عام والمحتوى الذي يركز على قضايا المرأة بشكل خاص؛

- تمكين المرأة من الوصول إلى الاقتصاد الرقمي عن طريق ضمان سلامتها من المخاطر الإلكترونية. ويُعدُّ الوصول الآمن إلى التكنولوجيا جوهريّاً لإدامة التواصل، والاستفادة من الفرص التعليمية والاقتصادية، والحصول على المعلومات، والتماس الدعم؛
- التأكّد من أنّ السياسات والتشريعات والعمليات التنظيمية قادرة على التصدّي للجرائم السيبرانيّة، وتأييد الحقوق الرقمية، وضمان حماية الحقوق الاساسيّة، بما فيها حريّة التعبير عن الرأي والخصوصية؛
- تعزيز مشاركة النساء في تعلّم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وانخراطهنّ في القوة العاملة في هذا القطاع، كمحترفات ومهنيّات وصانعات قرار من الطراز الرفيع، لإنتاج ونشر محتوى رقمي أكثر توازناً بين الجنسين، ومعالجة المحتوى الرقمي الحاليّ القائم على التمييز بين الجنسين، وتصميم تكنولوجيات تراعي الفوارق بين الجنسين. ويمكن تشجيع المزيد من النساء على التخصص في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عن طريق تعريف الفتيات في مرحلة تعليمية مبكرة على الموضوعات المتّصلة بهذه المجالات، واستثارة اهتمامهن بها وفضولهن بشأنها، وتنظيم حملات من أجل رفع مستوى الوعي حول قدرات النساء والفتيات لتولّي الوظائف ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإبراز سير نساء يمثّلن نماذج تُحتذى في هذا المجال.

إنشاء بيئة محفّزة ومواتية للنهوض بتمكين النساء في المنطقة العربية

يستلزم النهوض بتمكين المرأة إتاحة خيارات بديلة أمامها وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الخاصة. وبالتالي، فإنّ معالجة المعايير المتعلقة بالجنسين وعلاقات القوة تُعدُّ عنصراً أساسيّاً لإزالة العقبات التي تواجه تمكين المرأة وتحدّ من خياراتها. كذلك يُعدُّ الالتفاف على هذه العقبات سبيلاً لتعزيز قدرات المرأة، لأنه يدعم زيادة الموارد والقدرة على استخدامها. ومع ذلك، فإن الهدف النهائي يتمثّل بتغيير هذه المعايير والهياكل لإزالة جميع العقبات، وزيادة عدد الخيارات البديلة وتوسيع نطاقها، بحيث يمكن للنساء الاختيار بينها وتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويوفّر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة للنساء للتغلّب على العقبات ذات الصلة بمشاركتهن في عمليات صنع القرار والترويج لقضاياهن وشواغلهن عبر منصات شبكة الإنترنت. ومع ذلك، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكثرة يجعلهنّ أسيرات مساحات افتراضية بعيدة عن الميادين الحقيقية لصنع القرار. وبالمثل، فإنّ الأنشطة المدرة للدخل عبر الإنترنت أوجدت بدائل لمشاركة المرأة في العملية الاقتصادية، مع استمرارها في تحمل عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر. وبالتالي، سمح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتغلب على العقبات ذات الصلة بالمعايير والهياكل، إلا أنه لا يؤدّي تلقائياً إلى تغيير تلك المعايير والهياكل. لذا، لا يزال من الضروري تعزيز البيئة المُحفِّزة والمواتية للنهوض بتمكين المرأة من خلال:

- تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وخلق آلية للتعاون بين مختلف الكيانات الحكومية ذات الصلة بالتكنولوجيا وتمكين المرأة، بما فيها الآليات الوطنية للمرأة (المعنيّة بالبرامج المتعلقة بالمرأة)، والهيئات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المعنيّة بالبرامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ومكاتب الإحصاء الوطنية (المعنية بجمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصنّفة حسب نوع الجنس)؛
- إدماج مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات

الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإزالة التحيُّزات الجنسانية، وتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بتمكين المرأة؛

- إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة بالمرأة لتعزيز استخدام النساء والفتيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتمكين المرأة وتنميتها بشكل مستدام، مع مراعاة مختلف أوجه الترابط بين غايات الهدف 5؛
- إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في مختلف السياسات والاستراتيجيات القطاعية، لتفادي الوصول إلى مشاريع قطاعية ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات، لا تراعي المساواة بين الجنسين. وينطبق ذلك بشكل خاص على السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالصحة والتعليم والعمل والتنمية الصناعية؛
- تعزيز ريادة الأعمال بالنسبة للنساء وانخراطهنّ في الابتكار عن طريق سنّ السياسات الوطنية اللازمة لضمان استدامة جهود تأسيس الشركات الناشئة في المنطقة العربية، مع العلم أن واحدة من كل ثلاث شركات ناشئة في المنطقة العربية ترأسها نساء؛
- جمع البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس عبر جميع القطاعات التنمويّة، بما فيها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإثراء السياسة الرقمية وتتبُّع التقدم ذي الصلة، إذ إن البيانات غير المصنفة حسب نوع الجنس تُعدُّ عموماً غير كافية بمفردها لرصد وتقييم السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- مواصلة بذل الجهود لإجراء الإصلاحات القانونية اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، بما فيها تلك المتّصلة بقوانين الأحوال الشخصية والجنائية وقوانين العمل، ولرفع الوعي بأهمية معالجة معايير المساواة بين الجنسين وعلاقات القوة. وسيؤدي ذلك إلى إنشاء بيئة تمكينية شاملة للاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المساواة بين الجنسين.

المراجع

Abbott, Pamela (2017). Gender equality and MENA women's empowerment in the aftermath of the 2011 uprisings. Arab Transformations Working Paper, No. 10. Aberdeen, Scotland: University of Aberdeen.

Abu-Shanab, Emad, and Nebal Al-Jamal (2015). Exploring the gender digital divide in Jordan. *Gender, Technology and Development*, vol. 19, No.1.

Abu-Shanab, Emad, and Shatha Haider (2015). Major factors influencing the adoption of m-government in Jordan. *Electronic Government, an International Journal*, vol. 11, No. 4.

Al-Badayneh, Diab (2012). Violence against women in Jordan. *Journal of Family Violence*, vol. 27, No. 5.

Albawaba (2018). University of Bahrain Empower 3,000 Women Students to Launch 30 Startups, 13 March. Available at https://www.albawaba.com/business/pr/university-bahrain-empower-3000-women-students-launch-30-startups-1102094.

Alhayek, Katty (2016). ICTs, Agency, and Gender in Syrian Activists' Work among Syrian Refugees in Jordan. *Gender, Technology and Development*, vol. 20, No. 3.

Ali, Ahlam Hibatulla, and others (2014). Healthy women, healthy society: ICT and the need for women's empowerment in Yemen. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Al-Rawi, Ahmed (2014). Framing the online women's movements in the Arab world. *Information Communication and Society*, vol. 17, No. 9.

Antonio, Amy and Tuffley, David (2014). The Gender Digital Divide in Developing Countries. *Future Internet,* vol. 6, No. 4, Available at https://www.mdpi.com/1999-5903/6/4/673/htm?utm_content=bufferd7352&utm_medium=social&utm_source=twitter.com&utm_campaign=buffer.

Association for Progressive Communications, and Humanist Institute for Cooperation with Developing Countries (2013). *Global Information Society Watch 2013: Women's Rights, Gender and ICTs*. Johannesburg; The Hague.

Association for Progressive Communications Women's Rights Programme. (2015). Technology-related violence against women. A Briefing Paper on VAW, June. Available at https://www.apc.org/sites/default/files/HRC%2029%20VAW%20a%20briefing%20paper_FINAL_June%202015.pdf.

Bakesha, Susan (2014). Serving self and society: female radio presenters in Uganda effect social change. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Ben Moussa, Mohamed (2013). Empowerment and reproduction of patriarchy online: implications of the Internet for feminist movement in Morocco. In *New Media and Pathways to Social Change: Shifting Development Discourses*, Kiran Prasad, ed. New Delhi: B.R. Publishing.

Ben Moussa, Mohamed, and Joanna Seraphim (2017). Digital gender divides and e-empowerment in the UAE: A critical perspective. *International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology*, vol. 13, No. 3.

Bolukbasi, Tolga, and others (2016). Man is to computer programmer as woman is to homemaker? Debiasing word embeddings. 30th Conference on Neural Information Processing Systems, Barcelona, 2016. Available at http://papers.nips.cc/paper/6228-man-is-to-computer-programmer-as-woman-is-to-homemaker-debiasing-word-embeddings.pdf.

Brayboy, Lynae M., and others (2017). Girl talk: a smartphone application to teach sexual health education to adolescent girls. *J Pediatr Adolesc Gynecol*, vol. 30, No. 1.

Brimacombe, Tait, and others (2017). #Feminism: digital technologies and feminist activism in Fiji, 14 March. Available at http://repository.usp.ac.fj/10950/1/feminism-digital-technologies-and-feminist-activism-in-fiji-20170314.pdf.

Brown, Deana, and Rebecca E. Grinter (2014). Aboard abroad: Supporting transnational parent-school communication in migration-separated families. *Information Technologies & International Development*, 10(2), 49-62.

Burrell, Jenna (2010). Evaluating Shared Access: Social equality and the circulation of mobile phones in rural Uganda. *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 15, No. 2.

Byrne, Clare (2017). 4 Charts That Show Tech Is Still a Man's World. *World Economic Forum*, 7 August. Available at https://www.weforum.org/agenda/2017/08/women-in-tech-gender-parity/.

CARE (2015). To protect her honour: child marriage in emergencies – the fatal confusion between protecting girls and sexual violence. CARE Gender and Protection in Humanitarian Contexts: Critical Issues Series, No. 1. London. Available at https://insights.careinternational.org.uk/publications/to-protect-her-honour-child-marriage-in-emergencies-the-fatal-confusion-between-protecting-girls-and-sexual-violence.

Chetley, Andrew, and others, eds. (2006). Improving health, connecting people: the role of ICTs in the health sector of developing countries. InfoDev Working Paper, No. 7. Washington, D.C.: World Bank.

Chew, Han Ei, Mark Levy, and Vigneswara Ilavarasan (2011). The limited impact of ICTs on microenterprise growth: a study of businesses owned by women in urban India. *Information Technologies & International Development*, vol. 7, No. 4.

Chi, Truong Thi Ngoc, and others (2015). Enhancing the roles of women in rice farming as an adaptation strategy to climate change risks: A case study in submergence villages in Hau Giang province, South Vietnam. South Vienam, Hanoi: Cuu Long Rice Research Institute.

Chib, Arul, and others (2008). Midwives and mobiles: Using ICTs to improve healthcare in Aceh Besar, Indonesia. *Asian Journal of Communication*, vol. 18, No. 4.

Chib, Arul, Holley A. Wilkin, and Sri Ranjini Mei Hua (2013). International migrant workers' use of mobile phones to seek social support in Singapore. *Information Technologies & International Development*, vol. 9, No. 4.

Chua, John (2013). ICTs and the fight against female genital mutilation in Iraq. Global Information society Watch. Available at https://www.giswatch.org/en/country-report/womens-rights-gender/iraq.

Chun, Natalie, and Heiwai Tang (2018). Do information and communication technologies empower female workers? firm-level evidence from Viet Nam. ADB Economic Working Series, No. 545. Manila, Asian Development Bank.

Clark, Cassie (2015). #TrendingFeminism: The impact of digital feminist activism. A Thesis submitted to The Faculty of The Columbian College of Arts and Sciences of The George Washington university in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts. Available at https://search.proquest.com/docview/1691802140?pq-origsite=gscholar.

Comfort, Kazanka, and John Dada (2014). ICT in a time of sectarian violence: reflections from Kafanchan, Northern Nigeria. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Cummings, Clare, and Tam O'Neil (2015). *Do Digital Information and Communications Technologies Increase the Voice and Influence of Women and Girls? A Rapid Review of the Evidence*. London: Overseas Development Institute. Available at https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08971e5274a31e00000ac/Rapid_Review_March_2015.pdf.

Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, Dorothe Singer, Saniya Ansar and Jake Hess. 2018. *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fin-tech Revolution.* Washington, DC: World Bank.

Dill, Karen, and Kathryn Thill (2007). Video game characters and the socialization of gender roles: young people's perceptions mirror sexist media depictions. *Sex Roles*, vol. 57, No. 11-12.

Dimitra Newsletter (2008). GROOTS Kenya, Electronic mentoring- the use of mobile phones to advocate for the right of women and orphans to access and own property in Kenya, No. 15 (November).

Dubai School of Government (2011). The role of social media in Arab women's empowerment. *Arab Social Media Report*, vol. 1, No. 3. Available at https://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%203.pdf.

Egypt, Ministry of Health and Population, El-Zanaty and Associates, and ICF International (2015). *Egypt Demographic and Health Survey 2014*. Cairo: Ministry of Health and Population; Maryland: ICF International. Available at https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR302/FR302.pdf.

Elder, Mark, Magnus Bengtsson, and Lewis Akenji (2016). An optimistic analysis of the means of implementation for Sustainable Development Goals: thinking about goals as means. *Sustainability,* vol. 8, No. 962. Available at https://pdfs.semanticscholar.org/f5a1/3adc13b65424d6fd08950efb5eb881c3d233.pdf.

Eltantawy, Nahed (2018). "I Am Untouchable!" Egyptian Women's War Against Sexual Harassment. In *Arab Women's Activism and Socio-Political Transformation: Unfinished Gendered Revolutions*, Sahar Khamis and Amel Mili, eds. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan. Available at https://books.google.com.lb/books?id=i7E_DwAAQBAJ&lpg=PA139&ots=Y5wALDkilX&dq=I%20Saw%20Harassment%20initiative&pg=PA136#v=onepage&q=I%20Saw%20Harassment%20initiative&f=false).

El Feki, Shereen, Gary Barker, and Brian Heilman, eds. (2017). Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa. Sustainability. Cairo: UN Women; Washington, D.C.: Promundo.

El-Neshawy, Saneya (2014). Transforming relationships and co-creating new realities: landownership, gender and ICT. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Ericsson (2015). Ericsson mobility report: 70 percent of world's population using smartphones by 2020, 3 June. Available at https://www.ericsson.com/en/press-releases/2015/6/ericsson-mobility-report-70-percent-of-worlds-population-using-smartphones-by-2020.

European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions (2007). Employment and working conditions of migrant workers. Dublin. Available at https://www.eurofound.europa.eu/sites/default/files/ef_files/docs/ewco/tn0701038s/tn0701038s.pdf.

European Institute for Gender Equality (EIGE) (2018). Women and men in ICT: a chance for better work–life balance. Research note. Luxembourg.

Field, Erica and others (2016). An account of one's own: can targeting benefits payments address social constraints to female labor force participation? Available at https://www.bc.edu/content/dam/files/schools/cas_sites/economics/pdf/Seminars/SemF2016/Schaner_FBA.pdf.

Ferguson, Julie (2003). From beedees to CDs: snapshots from a journey through India's rural knowledge centres. IICD Research Brief, No. 4. The Hague: International Institute for Communication and Development. Available at http://www.bibalex.org/Search4Dev/files/287981/118898.pdf.

Ferrant, Gaelle, and Annelise Thim (2019). Measuring women's economic empowerment: time use data and gender inequality. OECD Development Policy Papers, No. 16. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development. Available at http://www.oecd.org/dev/development-gender/MEASURING-WOMENS-ECONOMIC-EMPOWERMENT-Gender-Policy-Paper-No-16.pdf.

Flynn-Dapaah, Kathleen, and Ahmed Tareq Rashid (2010). Gender digital equality in ICT interventions in health: evidence from IDRC supported projects in developing countries. *The Journal of Community Informatics*, vol. 6, No. 1.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (n.d.). Community listeners' clubs empower rural women and men. Available at http://www.fao.org/in-action/community-listeners-clubs-empower-rural-women-and-men/en/.

_____ (2011). *The State of Food and Agriculture 2010-11*. Rome. Available at http://www.fao.org/3/a-i2050e.pdf.

Ford, Heather, and Judy Wajcman (2017). Anyone can edit' not everyone does: Wikipedia and the gender gap. *Social Studies of Science*, vol. 47, No. 4.

Geldof, Marije (2011). Earphones Are Not for Women: Gendered ICT Use Among Youths in Ethiopia and Malawi. *Information Technologies & International Development*, vol. 7, No. 4.

Grassi, Flavia, Josefine Landberg, and Sophia Huyer (2015). *Running Out of Time: The Reduction of Women's Work Burden in Agricultural Production*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

GSMA (2012). *Striving and Surviving: Exploring the Lives of Women at the Base of the Pyramid*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2013/01/GSMA_mWomen_Striving_and_Surviving-Exploring_the_Lives_of_BOP_Women.pdf.

_____ (2015a). *HNI Madagascar: Information via Mobile to Tackle Gender-Based Violence*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2015/08/HNI-case-study-final-1.pdf.

_____ (2015b). *Grameen Foundation: Bringing "Mobile Midwife" to Nigeria*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/resources/grameen-foundation-bringing-mobile-midwife-to-nigeria/.

_____ (2018a). *Connected Women: A Framework to Understand Women's Mobile-Related Safety Concerns in Low-and Middle-income Countries*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/07/A-framework-to-understand-womens-mobile-report_Mar_v12_MI080618.pdf.

_____ (2018b). GSMA joins 'Rural Women's Alliance', a regional effort to address the digital gender divide in rural areas, 19 December. Available at https://www.gsma.com/latinamerica/rural-womens-alliance/.

_____ (2018c). *The Mobile Gender Gap Report 2018*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/04/GSMA_The_Mobile_Gender_Gap_Report_2018_32pp_WEBv7.pdf.

_____ (2018d). *A Toolkit for Researching Women's Internet Access and Use*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2018/05/GSMA-Women-and-Internet-Research-Toolkit_WEB.pdf.

_____ (2019). *The Mobile Gender Gap Report 2019*. London. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2019/02/GSMA-The-Mobile-Gender-Gap-Report-2019.pdf.

GSMA, and Cherie Blair Foundation for Women (2010). *Women and Mobile: A Global Opportunity: A study on the Mobile Phone Gender Gap in Low and Middle-Income Countries*. London: GSMA. Available at https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2013/01/GSMA_Women_and_Mobile-A_Global_Opportunity.pdf.

Guilbert, Kieran (2017). Medical app aims to tackle rape, flag war crimes in conflict-torn Congo, 14 June. Available at http://news.trust.org/item/20170614164152-iq5q7/.

Gurumurthy, Anita, and Nandini Chami (2014). *Gender Equality in the Information Society: A Review of Current Literature and Recommendations For Policy and Practice*. London: UK Department for International Development. Available at https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a089b0e5274a31e0000202/61047_GOKH_Gender-and-ICTs-briefing-2014.pdf.

Gurumurthy, Anita, Nandhini Chami, and Emma Saloranta (2012). "Through the "information society" prism: scoping gender equality for the post-2015 agenda", Paper submitted to the ICT4D conference organised by UN Women and the U.S. Secretary of State's Office of Global Women's Issues, Jan 2013 Available at https://itforchange.net/sites/default/files/ITfC/Through%20the%20information%20society%20prism%20-%20Scoping%20gender%20equality%20for%20the%20post-2015%20agenda.pdf.

Hafkin, Nancy, and Sopia Huyer, eds (2006). *Cinderella or Cyberella: Empowering Women in the Knowledge Society*. Boulder, Colorado: Kumarian Press.

Handapangoda, Wasana S., and Ajantha Sisira Kumara (2013). The world at her fingertips?: Examining the empowerment potential of mobile phones among poor housewives in Sri Lanka. *Gender, Technology and Development*, vol. 17, No. 3.

Hashim, Fuzirah, Norizan Abdul Razak, and Zaini Amir (2011). Empowering rural women entrepreneurs with ict skills: An impact study of 1nita project in Malaysia. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, vol. 15.

Hassan, Bushra, Tim Unwin, and Akber Gardezi (2018). Understanding the darker side of ICTs: Gender, sexual harassment, and mobile devices in Pakistan. Information *Technologies & International Development*, vol. 14.

Hassan, Rasha Mohammad, and Aliyaa Shoukry (2008). Clouds in Egypt's sky: sexual harassment: from verbal harassment to rape. Available at http://www.endvawnow.org/uploads/browser/files/ecrw_sexual_harassment_study_english.pdf.pdf.

Hartmann, Tilo, and Christoph Klimmt (2006). Gender and computer games: Exploring females' dislikes. *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 1, No. 4. Available at https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2006.00301.x.

High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF) (2017). President's summary. Available at https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16673HLPF_2017_Presidents_summary.pdf.

Honeypot (2018). 2018 Women in Tech Index. Available at https://www.honeypot.io/women-in-tech-2018/. Accessed on 20 August 2019.

Husseini, Rana (2017). Social media offer multipurpose platforms on election day. *The Jordan Times*, 16 August. Available at http://jordantimes.com/news/local/social-media-offer-multipurpose-platforms-election-day.

Instituto Patria (2018). Resistencia feminista popular en Resistencia, Chaco, 6 June. Available at https://www.institutopatria.com.ar/resistencia-feminista-popular-en-resistencia-chaco/.

Intel (2012). *Women and the Web*. Washington, DC: Intel Corporation.

International Communication Union (2015). Women's empowerment in the digital age: Action plan global normative framework references. Paper presented at the Side Event on Women's Empowerment in the Digital Age – Implementing WSIS Outcomes and Agenda 2030. New York, United Nations Head Quarters, 15 December. Available at https://www.itu.int/en/action/gender-equality/Pages/women-empowerment.aspx.

International Labour Organization (2013). A study on the gender pay gap in the private education sector in Jordan. Working Paper, WP 70. Geneva. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_230673.pdf.

_____ (2017). Achieving gender equality in the Arab region amidst the changing world of work. Tripartite Arab Meeting on the Future of Work, Beirut, 3 April 2017. Available at http://ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_549618.pdf.

_____ (2018a). *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work*. Geneva. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_633135.pdf.

_____ (2018b). *World Employment Social Outlook: Trends for Women 2018 Global Snapshot*. Geneva. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_619577.pdf.

International Republican Institute (2013). Jordanian women make strides in municipal elections, 8 October. Available at https://www.iri.org/web-story/jordanian-women-make-strides-municipal-elections.

International Telecommunication Union (n.d.). Connect 2020 agenda. Available at https://www.itu.int/en/ITU-D/LDCs/Pages/Connect-2020-Agenda.aspx.

_____ (2005). *World Summit on the Information Society: Outcome documents, Geneva 2003-Tunis 2005*. Geneva.

_____ (2012). *A Bright Future in ICTs Opportunities for a New Generation of Women*. Geneva. Available at https://www.itu.int/en/ITU-D/Digital-Inclusion/Women-and-Girls/Girls-in-ICT-Portal/Documents/itu_bright_future_for_women_in_ict-english.pdf.

_____ (2015a). *Advancing Sustainable Development Through Information and Communication Technologies: WSIS Action Lines Enabling SDGs*. Geneva.

_____ (2015b). *WSIS -SDG Matrix Linking WSIS Action Lines with Sustainable Development Goals*. WSIS Forum, 25-29 May 2015, Geneva. Available at https://www.itu.int/net4/wsis/sdg/Content/Documents/wsis-sdg_matrix_document.pdf.

_____ (2017a). *Fast-forward Progress: Leveraging Tech to Achieve the Global Goals*. Geneva. Available at https://www.itu.int/en/sustainable-world/Documents/Fast-forward_progress_report_414709%20FINAL.pdf.

_____ (2017b). *Measuring the Information Society Report 2017,* vol. I. Geneva. Available at https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/misr2017/MISR2017_Volume1.pdf.

_____ (2017c). *Measuring the Information Society Report 2017,* vol. II. Geneva. Available at https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/misr2017/MISR2017_Volume2.pdf.

Inter-Parliamentary Union (2017). New IPU and UN Women Map shows women's representation in politics stagnates, 15 March. Available at https://www.ipu.org/news/press-releases/2017-03/new-ipu-and-un-women-map-shows-womens-representation-in-politics-stagnates.

_____ (2019). IPU's Open Data Platform, percentage of women in national parliaments. Available at https://data.ipu.org/women-ranking?month=7&year=2019. Accessed on 12 June 2019.

Islam, Samira (2017). Arab women in science, technology, engineering and mathematics fields: the way forward. *World Journal of Education*, vol. 7, No. 6.

Ivory, James. D. (2006). Still a man's game: gender representation in online reviews of video games. *Mass Communication and Society*, vol. 9, No. 1.

Jahja, Nieke (2013). Indonesia: Transformation of social roles through ICTs for rural women. In *Global Information Society Watch 2013: Women's Rights, Gender and ICTs*, Alan Finlay, ed. Johannesburg: Association for Progressive Communications; The Hague: Humanist Institute for Cooperation with Developing Countries.

Jansz, Jeroen, and Raynel G. Martis (2007). The Lara phenomenon: powerful female characters in video games. *Sex Roles*, vol. 56, No. 3-4. Available at https://doi.org/10.1007/s11199-006-9158-0.

Jayanth, Meg (2014). 52% of gamers are women – but the industry doesn't know it. *The Gaurdian*, 18 September. Available at https://www.theguardian.com/commentisfree/2014/sep/18/52-percent-people-playing-games-women-industry-doesnt-know.

Jordan (2013). *Jordan Population and Family Health Survey 2012*. Amman: Department of Statistics; Calverton, Maryland: ICF International.

Kabeer, Naila (1999). Resources, agency, achievements: reflections on the measurement of women's empowerment. *Development and Change,* vol. 30, No. 3, pp. 435-464.

_____ (2005). Gender equality and women's empowerment: A critical analysis of the third Millennium Development Goal. *Gender and Development*, vol. 13, No. 1, pp. 13-24.

Khalaf, Rayana (2017). 7 women's rights victories for the Arab world in 2017, 30 December. Available at https://stepfeed.com/7-women-s-rights-victories-for-the-arab-world-in-2017-7015.

Khamis, Sahar, and Katherine Vaughn (2011). Cyberactivism in the Egyptian revolution: how civic engagement and citizen journalism tilted the balance, 29 May. Available at https://www.arabmediasociety.com/cyberactivism-in-the-egyptian-revolution-how-civic-engagement-and-citizen-journalism-tilted-the-balance/.

Kirkland, Ewan (2005). Restless dreams in Silent Hill: approaches to video game analysis. *Journal of Media Practice*, vol. 6, No. 3.

Klugman, Jeni, and others (2014). *Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity*. Washington, D.C: World Bank Group.

Kok, Kim Fai (2018). Truecaller insights reveals: 1 out of 3 women in India receives sexual & offensive calls or SMS', 7 March. Available at https://truecaller.blog/2018/03/07/truecaller-insights-reveals-1-out-of-3-women-in-india-receives-sexual-offensive-calls-or-sms/.

Kusimba, Sibel B., Yang Yang, and Nitesh V. Chawla (2015). Family Networks of Mobile Money in Kenya. *Information Technologies & International Development*, vol. 11, No. 3.

Lackovich, Ashley (2017). Wisdom and information on sexual health education by girls (WISE Girls), 26 October. Available at https://challenges.openideo.com/challenge/reproductive-health/ideas/wisdom-and-information-on-sexual-health-education-by-girls-wise-girls.

Latonero, Mark (2011). *Human Trafficking Online: The Role of Social Networking Sites and Online Classifieds*. Los Angeles: University of Southern California. Available at http://technologyandtrafficking.usc.edu/files/2011/09/HumanTrafficking_FINAL.pdf. Center on Communication Leadership &amp.

_____ (2012). *The Rise of Mobile and the Diffusion of Technology-Facilitated Trafficking*. Los Angeles: University of Southern California.

Leslie Steeves H., and Janet Kwami (2017). Interrogating gender divides in technology for education and development: The case of the one laptop per child project in Ghana. *Studies in Comparative International Development*, vol. 52, No. 2.

Liburt, Joe, and Allison Riechert Giese (2017). The ending forced arbitration of sexual harassment act: a legislative response to #MeToo, 14 December. Available at https://blogs.orrick.com/employment/2017/12/14/the-ending-forced-arbitration-of-sexual-harassment-act-a-legislative-response-to-metoo/.

Lihemo, Gloria, and Rosemary Arnott (2018). Design for girls, by girls – period. *UNICEF*, 20 March. Available at https://blogs.unicef.org/blog/design-girls-girls-period/.

Lim, Merlyna (2018). Unveiling Saudi Feminism(s): Historicization, heterogeneity, and corporeality in women's movements. *Canadian Journal of Communication*, vol. 43, No. 3. Available at https://merlyna.files.wordpress.com/2018/12/Lim_CJC_Unveiling_2018.pdf.

Lohr, Steven (2017). Where the STEM jobs are (and where they aren't). *New York Times*, 1 November.

Lokot, Tetyana (2018). #IAmNotAfraidToSayIt: stories of sexual violence as everyday political speech on Facebook. *Information Communication and Society*, vol. 21, No. 6.

Luxton, Emma (2016). Where are the women in tech? 3 charts that reveal the gender gap, 28 April. Available at https://gibsic.wordpress.com/2016/05/09/where-are-the-women-in-tech-3-charts-that-reveal-the-gender-gap/.

Mabaso, Samukelisiwe (2017). 10 ways to make twitter work for feminist activism, 25 April. Available at https://www.genderit.org/feminist-talk/10-ways-make-twitter-work-feminist-activism.

Madianou, Mirca, and Danial Miller (2011). Mobile phone parenting: Reconfiguring relationships between Filipina migrant mothers and their left-behind children. *New Media and Society*, vol. 13, No. 3.

Mahdi, Einas, Ahmed Mahdi, and Ineke Buskens (2014). Ancient culture and new technology: ICT and a future free from FGM/C for girls in Sudan. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Mannion, Lee (2018). Libyan food delivery service looks to serve up gender equality. *Reuters*, 11 July. Available at https://www.reuters.com/article/us-libya-business-women/libyan-food-delivery-service-looks-to-serve-up-gender-equality-idUSKBN1K100D.

Martin, Brandie, and Eric Abbott (2011). Mobile phones and rural livelihoods: diffusion, uses, and perceived impacts among farmers in rural Uganda. Information *Technology for International Development*, vol. 7, No. 4 (Winter). Available at https://bnonnecke.files.wordpress.com/2011/09/martin-abbott_2011_mobile-phones-and-rural-livelihoods.pdf.

Martins, Nicole, and others (2009). A content analysis of female body imagery in video games. *Sex Roles*, vol. 61.

Masika, Rachel, and Savita Bailur (2015). Negotiating women's agency through ICTs: A comparative study of Uganda and India. *Gender, Technology and Development*, vol. 19, No. 1.

McAfee (2014). Teens' online behavior can get them in trouble, 3 June. Available at https://securingtomorrow.mcafee.com/consumer/family-safety/teens-and-screens/.

McKinsey Global Institute (2011). *Internet Matters: The Net's Sweeping Impact on Growth, Jobs, and Prosperity*. Available at https://www.mckinsey.com/industries/high-tech/our-insights/internet-matters.

McGill, Jena, and others (2016). *Emerging Technological Solutions to Access to Justice Problems: Opportunities and Risks of Mobile and Web-based Apps*. Ottawa: Faculty of Law, University of Ottawa.

Mellström, Ulf (2009). The Intersection of Gender, Race and Cultural Boundaries, or Why is Computer Science in Malaysia Dominated by Women? *Social Studies of Science,* vol. 39, No. 6.

Miller, Monica, and Alicia Summers (2007). Gender differences in video game characters' roles, appearances, and attire as portrayed in video game magazines. *Sex Roles*, vol. 57, No. 9-10, pp. 733-74.

Mittal, Surahbi (2016). Role of mobile phone-enabled climate information services in gender-inclusive agriculture. *Gender, Technology and Development*, vol. 20, No. 2.

Moawad, Nadine (2013). Dot feminist resistance: online disobedience, sabotage and militancy. In *Global Information Society Watch 2013: Women's Rights, Gender and ICTs*, Alan Finlay, ed. Johannesburg: Association for Progressive Communications; The Hague: Humanist Institute for Cooperation with Developing Countries. Available at https://giswatch.org/sites/default/files/online_gisw13.pdf.

Moghadam, Valentine M. (2013). Women, work and family in the Arab region: Toward economic citizenship. Expert Group Meeting for Middle East and North Africa, Doha, 2-3 June 2013 "Protecting the Arab Family from Poverty: Employment, Social Integration and Intergenerational Solidarity". Available at http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/difi.2013.arabfamily.7.

Monqid, Safaa (2012). Violence against women in public spaces: the case of Morocco. *Local Governance in the Arab World and the Mediterranean: What Role for Women*? Troisième Série, No. 9. http://journals.openedition.org/ema/3011.

Mottin-Sylla, Marie-Hélène, and Joëlle Palmieri (2011). *Confronting Female Genital Mutilation: The role of Youth and ICTs in Changing Africa*. Cape Town: Pambazuka Press.

Mubarak, Amel Mustafa (2014). Computer proficiency and women's empowerment: gendered experiences of ICT at the University of Khartoum. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Munyua, Alice Wanjira, and Muriuki Mureithi (2008). *Harnessing the Power of Cell Phones by Women Entrepreneurs: New Frontiers in the Gender Equation in Kenya*. Gender Research in Africa into ICTs for Empowerment Project. Ottawa: International Development Research Centre.

National Democratic Institute (n.d.). Reporting violence against women: how to submit your report. Available at https://www.ndi.org/reporting-violence-against-women.

_____ (2014). *Women, Technology and Democracy Survey*. Washington, D.C.

Ndiaye, Oumy Khairy (2013). Is the success of M-Pesa empowering Kenyan rural women? *Feminist Africa*, vol. 18.

Nguyen, Thi Hoan, Arul Chib, and Ram Mahalingham (2003). ICTD 2016| Mobile Phones and Gender Empowerment: Enactment of Restricted Agency. *Information Technologies & International Development*, vol. 13.

Nicolaou, Elena (2018). A #MeToo timeline to show how far we've come — & how far we need to go, 5 October. Available at https://www.refinery29.com/en-us/2018/10/212801/me-too-movement-history-timeline-year-weinstein.

Odine, Maurice (2013). Role of social media in the empowerment of Arab women. *Global Media Journal* (Spring).

Ommundsen, Kelly, and Khaled Kteily (2018). How women are transforming the Arab world's start-up scene, 16 July. Available at https://www.weforum.org/agenda/2018/07/start-up-middle-east-arab-women-transforming-entrepreneurship.

Oreglia, Elisa (2014). ICT and (Personal) development in rural China. *Information Technologies & International Development*, vol. 10, No. 3.

Oreglia, Elisa, and Janaki Srinivasan (2016). ICT, Intermediaries, and the transformation of gendered power structures. *MIS Quarterly*, vol. 40, No. 2.

Organisation for Economic Co-operation and Development (2019). Gender, Institutions and Development Database (GID-DB) 2019. Available at https://stats.oecd.org/index.aspx?queryid=88387. Accessed on 15 July 2019.

_____ (2017). *Meeting of the OECD Council at Ministerial Level*, Paris, 7-8 June 2017.

_____ (2014). *Women in Public Life: Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa*. Brochure. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development Publishing. Available at https://www.oecd.org/mena/governance/women-in-public-life-mena-brochure.pdf.

Pambazuka News (2007). Rwanda: Improved health services through the use of ICTs, 11 May. Available at https://www.pambazuka.org/food-health/rwanda-improved-health-services-through-use-icts.

Partey, Samuel T., and others (2018). Gender and climate risk management: evidence of climate information use in Ghana. *Climate Change*. Available at https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2Fs10584-018-2239-6.pdf.

Patel, Sheela, Aseena Viccajee, and Jockin Arputham (2017). Taking money to making money: SPARC, NSDF and Mahila Milan transform low-income shelter options in India. Working Paper, January 2017. London: International Institute for Environment and Development.

Poonam, Snigdha (2017). Stalkers' delight: Mobile numbers of girls for sale in UP recharge shops. *Hindustan Times*, 3 February. Available at https://www.hindustantimes.com/india-news/girls-mobile-numbers-up-for-sale-in-uttar-pradesh-price-rs-50-to-rs-500/story-5IYPcav12h7rnW6A6UDLLI.html.

Poulsen, Elizabeth, and others (2015). Exploring synergies between health and climate services: Assessing the feasibility of providing climate information to women farmers through health posts in Kaffrine, Senegal. CCAFS Working Paper, No. 131. Copenhagen, Denmark: CGIAR Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security.

Practical Action (n.d.). "'Sunalo Sakhi': an experiment that needs further support". Available at https://answers.practicalaction.org/blog/post/sunalo-sakhi-needs-support.

Prasetyo, Eko (2018). Radio enabling period talk: Girls from city slum opening the window for the rest. In *ICT4D Conference*.

Quawas, Rula (2014). Jordanian bloggers: a journey of speaking back to the politics of silence, shame and fear. In *Women and ICT in Africa and the Middle East*, Ineke Buskens and Anne Webb, eds. Ottawa: International Development Research Centre.

Radsch, Courtney C., and Sahar Khamis (2013). In their own voice: technologically mediated empowerment and transformation among young Arab women. *Feminist Media Studies*, vol. 13, No. 5.

Rakow, Lana F., and Vija Navarro (1993). Remote mothering and the parallel shift: Women meet the cellular telephone. *Critical Studies in Mass Communication*, vol. 10, No. 2.

Rania, Qutieshat (2017). Using social hub media to expand public participation in municipal urban plans. *Procedia Engineering*, vol. 198.

Rhoton, Laura A. (2011). Distancing as a gendered barrier: Understanding women scientists' gender practices. *Gender and Society*, vol. 25, No. 6.

Samir, Nihal (2017). StreetPal helps women fight sexual harassment, 14 December. Available at https://ww.dailynewssegypt.com/2017/12/14/streetpal-helps-women-fight-sexual-harassment/.

Spence, Nancy (2010). Gender, ICTs, human development, and prosperity. Information Technologies & International Development, vol. 6.

Sterling, Revi, and Sophia Huyer (2009). 89.1 FM: the place for development: power shifts and participatory spaces in ICTD. Journal of Community Informatics, vol. 5, No. 3, and vol. 6, No. 1 (2010).

Stop Street Harassment (n.d.). Statistics – the prevalence of street harassment. Available at http://www.stopstreetharassment.org/resources/statistics/statistics-academic-studies/.

Suri, Tavneet and William Jack (2016). The long-run poverty and gender impacts of mobile money. Science, vol. 354(6317), pp. 1288-1292.

Suwana, Fiona, and Lily (2017). Empowering Indonesian women through building digital media literacy. Kasetsart Journal of Social Sciences, vol. 38, No. 3 (September-December).

Tall, Arame, and others (2014). Scaling up Climate Services for Farmers: Mission Possible. Learning from Good Practice in Africa and South Asia. CCAFS Report No. 13. Copenhagen: CGIAR Research Program on Climate Change, Agriculture and Food Security.

Teitell, Beth, and Callum Borchers (2014). GamerGate anger at women all too real for gamemaker. The Boston Globe, 30 October. Available at https://www.bostonglobe.com/lifestyle/style/2014/10/29/threatening-video-gaming-industry-movement-grows-arlington-game-developer-forced-flee-her-home/BRHwDSGjMsSnHquH9jYQIJ/story.html.

Törenli, Nurrcan (2006). The 'Other' faces of digital exclusion: ICT gender divides in the broader community. *European Journal of Communication*, vol. 21, No. 4.

Union of Arab Banks (2017). *Financial Literacy in the Arab Region: A Prerequisite for Financial Inclusion*. Beirut.

United Nations Broadband Commission for Digital Development (2015). *Cyber Violence against Women and Girls: A World-Wide Wake-Up Call*. Geneva.

United Nations Children's Fund (2016). *The State of the World's Children 2016: A fair Chance for Every Child*. New York.

United Nations Children's Fund, and International Center for Research on Women (2017). *Child Marriage in the Middle East and North Africa*. Amman: United Nations Children's Fund.

United Nations Conference on Trade and Development (2014). *Empowering Women Entrepreneurs through Information and Communications Technologies*. New York; Geneva. Available at https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtlstict2013d2_en.pdf.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2015). *The World's Women 2015: Trends and Statistics*. ST/ESA/STAT/SER.K/20. New York.

United Nations Development Programme (2016). *Arab Human Development Report 2016:* Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality. New York.

United Nations Development Programme, and others (2018). *Gender Justice and the Law Assessment of Laws Affecting Gender Equality in the Arab States Region*. New York: United Nations Development Programme. Available at https://www.unescwa.org/publications/gender-justice-law-assessment-arab-states.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2016). *Demographic Profile of the Arab States: Realizing the Demographic Dividend*. E/ESCWA/SDD/2015/TECHNICAL PAPER.9. Beirut.

_____ (2015). *Policy Recommendations on Cybersafety and Combating Cybercrime in the Arab Region*. E/ESCWA/TDD/2015/1/Summary. Beirut.

_____ (2017a). Demographics of ageing in the Arab Region: Trends, patterns, and prospects into 2030 and 2050. Beirut. E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.17.

_____ (2017b). *Innovation Policy for Inclusive Sustainable Development in the Arab Region*. E/ESCWA/TDD/2017/1. Beirut.

_____ (2017c). The State of Gender Justice in the Arab Region. E/ESCWA/ECW/2017/4. Beirut.

_____ (2017d). *Women: Arab Horizon 2030*. E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.2. Beirut.

_____ (2017e). Women in numbers (Information Kit). E/ESCWA/ECW/2017/Brochure.1. Beirut.

_____ (2017f). *Women's Political Representation in the Arab Region*. E/ESCWA/ECW/2017/3. Beirut.

_____ (2017g). The Demographic Profiles of the Arab States 2017. Beirut.

_____ (2019). Policy Brief: Technology as a tool to make cities safe and combat violence against women. E/ESCWA/ECW/2019/Brief.1. Beirut.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2017). *Cracking the Code: Girls' and Women's Education in Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM)*. Paris.

_____ (2018). Positioning ICT in Education to Achieve the Education 2030 Agenda in Asia and the Pacific: Recommendations for a Regional Strategy. Paris.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (2018a). From where I stand: "It would be a better world if women felt safe in public spaces", 28 February. Available at https://www.unwomen.org/en/news/stories/2018/2/from-where-i-stand-salma-belhassine-tunisia.

_____ (2018b). Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development. New York.

United Nations General Assembly (2006). In-depth study on all forms of violence against women. Report of the Secretary-General, Sixty-first session. A/61/122/Add.1.

United Nations Office on Drugs and Crime (2018). *Global Report on Trafficking in Persons 2018*. Vienna.

United Nations Population Fund (2016). *The Egypt Economic Cost of Gender Based Violence Survey (ECGBVS) 2015*. Cairo: United Nations Population Fund; Central Agency for Public Mobilization and Statics; National Council for Women.

_____ (2018). *Regional Interventions Action Plan for Arab States 2018-2021*. New York. Available at https://www.unfpa.org/sites/default/files/admin-resource/Final_RIAP_ASRO.pdf.

Varma, Pallavi (2018). How internet beauty gurus sell the myth of perfection online, 19 June. Available at https://feminisminindia.com/2018/06/19/internet-beauty-gurus-perfection-myth/.

Vashistha, Aditya and others (2019). Threats, abuses, flirting, and blackmail: gender inequity in social media voice forums. CHI Conference on Human Factors in Computing Systems, Glasgow, Scotland, 04-09 May, Paper No. 72. New York: Association for Computing Machinery. Available at http://aghaaliraza.com/publications/2019--CHI--Threats_Abuses_Flirting_and_Blackmail_Gender_Inequity_in_Social_Media_Voice_Forums.pdf.

Veldanda, Swapna (2012). e-Seva Centres in Andhra Pradesh: she will innovate: technology solutions enriching the lives of girls, 7 October. Available at https://www.changemakers.com/girltech/entries/e-seva-centres-andhra-pradesh.

Vincent, Katharine, and Tracy Cull (2013). "Ten seeds": How mobiles have contributed to development in women-led farming cooperatives in Lesotho. *Information Technologies & International Development*, vol. 9, No. 1.

Vincent, Katharine, Tracy Cull, and Nicholas Freeland (2009). *Ever Upwardly Mobile: How do Cell Phones Benefit Vulnerable People? - Lessons from Farming Cooperatives in Lesotho*. Regional Hunger and Vulnerability Programme. Available at http://www.comminit.com/ict-4-development/content/ever-upwardly-mobile-how-do-cell-phones-benefit-vulnerable-people-lessons-farming-cooper.

Wakunuma, Kutoma J. (2012). Implicating mobile phones in violence against women: what's gender got to do with it? 4 December. Available at http://www.genderit.org/node/3718.

Waldman, Linda, and others (2018). "We have the internet in our hands": Bangladeshi college students' use of ICTs for health information. *Globalization and Health*, vol. 14, Article No. 31.

Wallis, Cara (2013). *Technomobility in China: Young Migrant Women and Mobile Phones*. New York: New York University Press.

Wamala, Caroline (2012). *Empowering Women Through ICT*. Spider ICT4D Series, No. 4. Stockholm: Stockholm University. Available at https://spidercenter.org/files/2017/01/Spider-ICT4D-series-4-Empowering-women-through-ICT.pdf.

Warschauer, Mark (2003). *Technology and Social Inclusion: Rethinking the Digital Divide*. Cambridge, MA: MIT Press.

Wiseman, Alexander, and others (2018). Using technology to break gender barriers: gender differences in teachers' information and communication technology use in Saudi Arabian classrooms. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, vol. 48, No. 2.

Women You Should Know (2018). Tunisian youth activist working to make women and girls feel safe in public spaces, 20 February. Available at https://womenyoushouldknow.net/tunisian-activist-women-girls-feel-safe/.

Woodlock, Delanie (2017). The abuse of technology in domestic violence and stalking. *Violence Against Women*, vol. 23, No. 5.

World Bank (2013). *Opening Doors: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.

World Bank, Food and Agriculture Organization of the United Nations, and International Fund for Agricultural Development (2015). *Gender in Climate-Smart Agriculture Module 18 for the Gender in Agriculture Sourcebook*. Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank and TrustLaw Connect, (2013). Women and land rights: legal barriers impede women's access to resources, September 2013. Available at https://www.trust.org/contentAsset/raw-data/1440891e-13ac-434a-bc73-9264e9aabbbf/file.

World Economic Forum (2018). *The Global Gender Gap Report 2018*. Geneva.

World Health Organization (2013). *Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-partner Sexual Violence*. Geneva.

_____ (2017). Violence against women, key facts, 29 November. Available at https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women.

World Wide Web Foundation (2014). ICTs for Empowerment of Women and Girls: a research and policy advocacy initiative on empowering women on and through the web in 10 countries, November 2014. Available at http://webfoundation.org/docs/2015/05/WROProjectFramework.pdf.

_____ (2016). Digging into data on the gender digital divide, 31 October. Available at https://webfoundation.org/2016/10/digging-into-data-on-the-gender-digital-divide/.

Yarchi, Moran, and Tal Samuel-Azran (2018). Women politicians are more engaging: male versus female politicians' ability to generate users' engagement on social media during an election campaign. *Information Communication and Society*, vol. 21, No. 7.

Yemen, Ministry of Public Health and Population and Central Statistical Organization, Pan Arab Program for Family Health, and ICF International (2015). *Yemen National Health and Demographic Survey 2013*. Cairo and Maryland.

Zlitni, Sami, and Zeineb Touati (2012). Social networks and women's mobilization in Tunisia. *Journal of International Women's Studies*, vol. 13, No. 5.

Zorrilla, Michele (2011). Video games and gender, thesis document. Available at https://www.radford.edu/~mzorrilla2/thesis/theory.html.

Zuppo, Colrain M. (2012). Defining ICT in a boundary-less world: the development of a working hierarchy. *International Journal of Managing Information Technology*, vol. 4, No. 3.

الحواشي

مقدمة

1. United Nations Development Programme, 2016.
2. E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/1/Rev.
3. المرجع نفسه.
4. International Telecommunication Union, 2017a.
5. Zuppo, 2012.
6. Kabeer, 1999.
7. Kabeer, 2005.
8. World Bank, 2013.

الفصل الأول

9. E/ESCWA/ECW/2017/4.
10. المرجع نفسه.
11. El Feki, Barker and Heilman, 2017.
12. World Health Organization, 2017.
13. Inter-Parliamentary Union, 2019.
14. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 2018b.
15. High-level Political Forum on Sustainable Development, 2017.
16. Elder, Bengtsson and Akenji, 2016.
17. E/ESCWA/ECW/2017/3.
18. E/ESCWA/ECW/2017/4.
19. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2017.
20. إعلان ومنهاج عمل بيجين، الفقرة 237.
21. Women's Empowerment in the Digital Age: Action Plan Global Normative Framework References.
22. E/2011/27.
23. WSIS-03/GENEVA/DOC/4-E, paras. 2 and 12.
24. ITU, 2005, para. 23.
25. WSIS-03/GENEVA/DOC/4-E.
26. ITU, 2015a.
27. ITU, 2015b.
28. ITU, 2017b. يُعدُّ هذا المؤشّر بمثابة مُستودع لأكثر البيانات والتحليلات موثوقية وحياديّة بشأن حالة النموّ العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعوّل عليه كثيراً مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والمصارف التنموية ومحللو ومستثمرو القطاع الخاص في جميع انحاء العالم.
29. يقوم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى الآن على 11 مؤشراً. ومع ذلك، أدت التطورات الأخيرة ذات الصلة بأسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مراجعة تلك المؤشرات. وكنتيجة لذلك، سيتمّ تعريف مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عام 2018 انطلاقاً من 14 مؤشّراً قد تضيف رؤى إضافية إلى أداء فرادى البلدان والأداء النسبي للبلدان في مختلف مستويات التنمية.
30. ITU, 2017b, table 3.6, p. 73.
31. الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية.
32. ITU, n.d.
33. GSMA, 2018d.
34. GSMA, 2018c.
35. GSMA, 2018b.

36. World Wide Web Foundation, 2016.
37. GSMA, 2019.
38. Ericsson, 2015.
39. Moussa and Seraphim, 2017; Hafkin and Huyer, 2006.
40. Lohr, 2017.
41. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2017.
42. المرجع نفسه.
43. Islam, 2017.
44. المرجع نفسه.

الفصل الثاني

45. El Feki, Barker and Heilman, 2017.
46. Abbott, 2017.
47. El Feki, Barker and Heilman, 2017, p. 15.
48. لا يقدم هذا القسم نظرة عامة شاملة على القوانين التي تعتمد التمييز ضد المرأة، بل لمحة سريعة عن الوضع ذي الصلة. للاطلاع على مناقشة شاملة حول وضع المرأة، انظر United Nations Development Programme and others, 2018.
49. انظر الوثائق الخاصة بحدث الإسكوا حول "العدالة بين الجنسين والقانون في المنطقة العربية".
50. World Economic Forum, 2018.
51. World Wide Web Foundation, 2014.
52. Cummings and O'Neil, 2015.
53. Oreglia and Srinivasan, 2016.
54. http://www.mssrf.org/.
55. Ferguson, 2003.
56. Varma, 2018.
57. Dubai School of Government, 2011.
58. المرجع نفسه.
59. Lim, 2018.
60. Ben Moussa, 2013.
61. http://www.fao.org/dimitra/home/en/.
62. Mittal, 2016.
63. GSMA, 2015a.
64. Ford and Wacjman, 2017.
65. Bolukbasi and others, 2016.
66. إنّ عدد الفتيات والنساء اللواتي يلعبن ألعاباً إلكترونية عبر الهاتف الخلوي أكبر من أولئك اللواتي يلعبن ألعاب الفيديو، وذلك يعود ربّما إلى أنّ شركات ألعاب الفيديو لا تنظر إليهنّ بوصفهن هدفاً تسويقياً. انظر Jayanth, 2014.
67. Hartmann and Klimmt, 2006.
68. Ivory, 2006; Jansz and Martis, 2007.
69. Miller and Summers, 2007.
70. Dill and Thill, 2007.
71. Martins and others, 2009.
72. Kirkland, 2005; Zorilla, 2011.
73. Moawad, Nadine, 2013.
74. Mellström, 2009.
75. Ommundsen, Kelly, and Khaled Kteily, 2018.

الفصل الثالث

76. A/HRC/31/57.
77. Organisation for Economic and Development Co-operation, 2014.

78. WHO, 2013, p. 47.
79. Jordan, 2013, pp. 199-202.
80. United Nations Population Fund, 2016, p. 62.
81. S/2016/361.
82. UNICEF, 2016.
83. UNICEF and International Center for Research on Women, 2017.
84. Egypt, Ministry of Health and Population, El-Zanaty and Associates and ICF International, 2015, p. 50.
85. Yemen, Ministry of Public Health and Population and Central Statistical Organization, Pan Arab Program for Family Health and ICF International, p. 40.
86. UNICEF, 2016, p. 152.
87. CARE, 2015.
88. United Nations Office on Drugs and Crime, 2018, p. 186.
89. ESCWA, 2017d.
90. Stop Street Harassment, n.d.
91. Monqid, 2012.
92. UNFPA, 2016.
93. E/ESCWA/ECW/2019/Brief.1.
94. Abbott, 2017.
95. المرجع نفسه.
96. Al-Badayneh, 2012.
97. El Feki, Barker and Heilman, 2017.
98. المرجع نفسه.
99. E/ESCWA/ECW/2019/Brief.1.
100. McGill and others, 2016.
101. GSMA, Cherie Blair Foundation and Vital Wave Consulting, *Women & Mobile: A Global Opportunity: A Study on the Mobile Phone Gender Gap in Low and Middle-income Countries* (London, 2010).
102. Guilbert, 2017.
103. Latonero and others, 2012.
104. http://www.ayitiresurrect.org/.
105. Latonero and others, 2012.
106. https://metoomvmt.org/.
107. Liburt and Giese, 2017.
108. Nicolaou, 2018.
109. Khalaf, 2017.
110. Women You Should Know, 2018; UN Women, 2018a.
111. Samir, 2017.
112. Quawas, 2014.
113. Moawad, 2013.
114. http://www.radionisaa.ps/english.php.
115. http://www.owfiraq.org/on-the-air.html.
116. Chua, 2013.
117. Odine, 2013.
118. Eltantawy, 2018.
119. A/HRC/38/47.
120. https://www2.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2015/cyber_violence_gender%20report.pdf?v=1&d=20150924T154259&v=1&d=20150924T154259.
121. McAfee, 2014.
122. https://www.genderit.org/onlinevaw/faq.
123. Burrell, 2010; Munyua and Mureithi, 2008; Wakunuma, 2012.
124. GSMA, 2012.

125. Association for Progressive Communications and Humanist Institute for Cooperation with Developing Countries, 2013; Cummings and O'Neill, 2015.
126. Woodlock, 2017.
127. Latonero, 2012.
128. Latonero, 2012, p. 33.
129. Hassan, Unwin and Gardezi, 2018.
130. Hassan and Shoukry, 2008.
131. GSMA, 2018a.
132. Vashistha and others, 2019.
133. Gurumurthy and Chami, 2014.
134. GSMA, 2018a.
135. Kok, 2018; Poonam, 2017.
136. Teitell and Borchers, 2014.
137. E/ESCWA/TDD/2015/1/Summary.

الفصل الرابع

138. Ferrant and Thim, 2019.
139. United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), 2015.
140. UN Women, 2018b.
141. المرجع نفسه.
142. ILO, 2018b.
143. Honeypot, 2018.
144. World Economic Forum (WEF), 2018.
145. ILO, 2018b.
146. المرجع نفسه.
147. ILO, 2017.
148. ST/ESA/STAT/SER.K/20.
149. ILO, 2018a.
150. المرجع نفسه.
151. Moghadam, 2013.
152. El Feki, Barker and Heilman, 2017.
153. المرجع نفسه.
154. Abbott, 2017.
155. ILO, 2013.
156. Spence, 2010.
157. Suwana and Lily, 2017.
158. Mannion, 2018.
159. http://d2ssd.com/www-source/weaversoverview.html.
160. ITU, 2012.
161. المرجع نفسه.
162. McKinsey Global Institute, 2011.
163. UNCTAD, 2014.
164. ITU, 2012.
165. قامت الإسكوا بتجميعه من خلال استبيان أرسل إلى الجهاز الوطني للمرأة في البحرين.
https://translate.google.com.lb/translate?hl=en&sl=ar&u=http://www.alwasatnews.com/news/1188532.html&prev=search.
166. Vincent, Cull and Freeland, 2009.
167. Union of Arab Banks, 2017.
168. Demirguc-Kunt and others, 2018.

169. Field and others, 2016; Ndiaye, 2013.
170. Suri and Jack, 2016.
171. Ndiaye, 2013.
172. المرجع نفسه.
173. Antonio and Tuffley, 2014.
174. https://bitmari.com/.
175. https://www.bitgivefoundation.org/.
176. https://www.womenscoin.com/.
177. Hafkin and Huyer, 2006.
178. Martin and Abbott, 2011.
179. GSMA, 2012.
180. Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2011.
181. https://thenextdrop.com/.
182. World Bank, FAO and International IFAD, 2015.
183. للاطلاع على الأمثلة، Tall and others, 2014; Poulsen and others, 2015.
184. Chi and others, 2015; Partey and others, 2018.
185. El-Neshawy, 2014.
186. European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2007.
187. Chib, Wilkin and Hua, 2013.
188. Wallis, 2013.
189. Brown and Grinter, 2014.
190. Madianou and Miller, 2011.
191. المرجع نفسه، Rakow and Navarro, 1993.
192. Masika and Bailur, 2015.
193. E/ESCWA/TDD/2017/1.

الفصل الخامس

194. UN Women, 2018b.
195. IPU, 2017.
196. IPU, 2019.
197. E/ESCWA/ECW/2017/Brochure.1.
198. E/ESCWA/ECW/2017/3.
199. المرجع نفسه.
200. المرجع نفسه.
201. Cummings and O'Neill, 2015; Gurumurthy, Chami and Saloranta, 2012.
202. Gurumurthy and Chami, 2014.
203. National Democratic Institute, 2014.
204. Food and Agriculture Organization, n.d.
205. Patel, Viccajee, and Arputham, 2017.
206. World Bank and TrustLaw Connect, (2013).
207. Dimitra Newsletter, 2008.
208. Instituto Patria, 2018.
209. Gurumurthy and Chami, 2014.
210. Ben Moussa, 2013.
211. Al-Rawi, 2014.
212. Dubai School of Government, 2011.
213. Radsch and Khamis, 2013.
214. Zlitni and Touati, 2012.
215. Khamis and Vaughn, 2011.

216. Suwana and Lily, 2017.
217. Sterling and Huyer, 2010.
218. Bakesha, 2014.
219. International Republican Institute, 2013.
220. https://www.youtube.com/watch?v=oH2spmhL0y8.
221. National Democratic Institute, n.d.
222. Wamala, 2012.
223. Gurumurthy and Chami, 2014.
224. Klugman and others, 2014.
225. Veldanda, 2012.
226. Rania, 2017.
227. Husseini, 2017.

الفصل السادس

228. UN Women, 2018b.
229. E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.3.
230. ESCWA, 2017g.
231. ESCWA, 2017d.
232. المرجع نفسه.
233. المرجع نفسه.
234. Chetley and others, 2006.
235. المرجع نفسه.
236. المرجع نفسه.
237. Flynn-Dapaah and Rashid, 2010.
238. Intel, 2012.
239. Gurumurthy and Chami, 2014.
240. Lackovich, 2017.
241. Lihemo and Arnott, 2018.
242. Brayboy and others 2017. تشتمل المجالات التي تحسّنت فيها المعرفة أكثر من سواها نتيجة لاستخدام التطبيق على المواضيع المتعلقة بالتشريح وعلم وظائف الأعضاء (70,5 إلى 74,7 في المائة من أصل 7 أسئلة)، والنشاط الجنسي والعلاقات (76,5 في المائة إلى 80,0 في المائة من أصل 10 أسئلة)، والوقاية من العدوى المنقولة جنسياً (75,6 إلى 79,0 في المائة من أصل 7 أسئلة).
243. Practical Action, n.d.
244. Flynn-Dapaah and Rashid, 2010.
245. Waldman, and others, 2018.
246. Chib and others, 2008.
247. GSMA, 2015b.
248. Mahdi, Mahdi and Buskens, 2014.

يبحث هذا التقرير في كيفيّة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومساعدة الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جهودهم لتحقيق هذا الغرض. ومن خلال تحليل مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة المُطبّقة في المنطقة العربية وفي بلدان نامية تتشابه في سياقاتها مع المنطقة العربية، تبيّن الدراسة أن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور في تمكين النساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تيسير وصولهنّ إلى الموارد وتعزيزه، بما في ذلك المعلومات والخدمات ومبادرات بناء القدرات. ويقدّم التقرير أيضاً رؤية عملية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق غايات الهدف 5، من خلال: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للالتفاف على أعراف وأنماط التمييز بين الجنسين أو تغييرها؛ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كَوَسيلة لتعزيز أمن النساء والفتيات وتنظيم الحملات لإعلاء صوت المرأة؛ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم مشاركة المرأة في الأنشطة المدرة للدخل، وزيادة قدرتها على الوصول إلى المعلومات والخدمات المالية؛ استخدام المرأة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة مشاركتها في عمليات صنع القرار والسياسة العامة؛ استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة فرص المرأة في الحصول على الخدمات؛ زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فرص الوصول إلى المعلومات الصحية. ويلقي التقرير الضوء على المخاطر المحتملة الناجمة عن سوء استخدام هذه التكنولوجيات، ويقترح تدابير لاغتنام الفرص والتغلب على المخاطر.

ويخلص التقرير إلى توصيات في السياسة العامة هدفها تحسين القدرة على تحمل تكلفة التكنولوجيات الرقمية وإمكانية الوصول إليها، والتغلب على الحواجز المعيارية، وتعزيز الأمان عبر شبكة الإنترنت لإنشاء بيئة مواتية للنهوض بتمكين النساء في المنطقة العربية.

19-00410